الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم التجارية الدولية

إنعكاسات الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة حالة الجزائر 2000- 2013)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس LMD في التجارة الدولية

إعداد الطالبات :

- ✓ الرميصاء دربال
- ✓ حميدة خالدي
- ✓ وداد بن قسوم

إشراف الأستاذة:

دربال سمية

السنة الجامعية:2013-2014م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾

صدق الله العظيم

سورة آل عمران الآية 104

قائمة الجداول والأشكال البيانية والملاحق

أولا: قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	توزيع المؤسسات الصغير والمتوسطة حسب الطبيعة القانونية العام 2009	62
02	مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الخام حسب فروع النشاط لسنة 2000	69
03	تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات 2000-2005	76
04	التركيب السلعي للصادرات خارج المحروقات 2002-2008	77
05	التركيب السلعي للصادرات خارج المحروقات 2009-2010	78
06	التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال 2000-2010	79
07	حصيلة الميزان التجاري 2005-2010	80
08	تطور الهيكل السلعي للصادرات خارج المحروقات 2005-2013	81
09	أهم الدول المستوردة للصادرات خارج المحروقات 2008-2009	84
10	الدول العربية المستوردة للصادرات خارج المحروقات2008-2009	86
11	مساهمة عناصر الإنتاج في النمو الاقتصادي	93
12	معدل النمو الخام خلال الفترة 2001-2005	98
13	معدل نمو الصادرات خارج المحروقات خلال 2001-2005	98
14	عوائق التصدير	109

ثانيا:قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	قيم المتغيرات الاقتصادية

ثالثا : قائمة الاشكال:

الرقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	مخطط الوظائف الاساسية لتصدير	27
02	تطور صادرات خارج المحروقات خلال 2005 2003	82
03	اهم العملاء التجارين خلال المحروقات بالنسبة 2008 2009	85
04	اهم العملاء التجارية لدول العربية 2008 2009	88

كلمة شكر

قال الله تعالى (وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ) الإسراء111

وقال أيضا "(وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ) إبراهيم07

فالحمد لله والشكر والفضل أولا وأخيرا، الله العلي العظيم الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع

ثم الفضل والشكر والثناء إلى كل الأساتذة الذين كانوا سندا لنا في إتمام انجاز هذا الموضوع

والى من امتدت يدها في ما أنجزناه توجيها ومراجعة من هاوتمحيصا وإشرافا.

الاستاذة" دربال سمية"

كما أتقدم أيضا بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الموقر الذي قدم لنا الكثير من الملاحظات القيمة حول هذا البحث الاستاذ بالحبيب عبد الكامل

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن نشكر كل من ساعدنا على إتمام هذا الموضوع من قريب أو بعيد

راجين من الله عز وجل أن يجازيهم عنا خير الجزاء

قائمة الجداول والأشكال البيانية والملاحق

أولا: قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	توزيع المؤسسات الصغير والمتوسطة حسب الطبيعة القانونية العام 2009	62
02	مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الخام حسب فروع النشاط لسنة 2000	69
03	تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات 2000-2005	76
04	التركيب السلعي للصادرات خارج المحروقات 2002-2008	77
05	التركيب السلعي للصادرات خارج المحروقات 2009-2010	78
06	التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال 2000-2010	79
07	حصيلة الميزان التجاري 2005-2010	80
08	تطور الهيكل السلعي للصادرات خارج المحروقات 2005-2013	81
09	أهم الدول المستوردة للصادرات خارج المحروقات 2008-2009	84
10	الدول العربية المستوردة للصادرات خارج المحروقات2008-2009	86
11	مساهمة عناصر الإنتاج في النمو الاقتصادي	93
12	معدل النمو الخام خلال الفترة 2001-2005	98
13	معدل نمو الصادرات خارج المحروقات خلال 2001-2005	98
14	عوائق التصدير	109

ثانيا:قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	قيم المتغيرات الاقتصادية

ثالثا : قائمة الاشكال:

الرقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	مخطط الوظائف الاساسية لتصدير	27
02	تطور صادرات خارج المحروقات خلال 2005 2003	82
03	اهم العملاء التجارين خلال المحروقات بالنسبة 2008 2009	85
04	اهم العملاء التجارية لدول العربية 2008 2009	88

الفهرس

الإهداء

شكر وعرفان

قائمة الجداول والأشكال

الفهرس

مقدمة

الفصل الأول :الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي وعلاقته بالصادرات

المبحث الأول : مفاهيم عامة على نمو الاقتصادي..... 03

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي..... 03

المطلب الثاني: العوامل المحددة لنمو الاقتصادي..... 05

المطلب الثالث: نظريات ونمادج النمو الاقتصادي..... 07

المبحث الثاني: ماهية الصادرات وعلاقتها بالنمو الاقتصادي..... **17**

المطلب الأول مفهوم الصادرات..... 17

المطلب الثاني:هياكل عملية الصادرات..... 23

المبحث الثالث: علاقة الصادرات بنمو الاقتصادي..... **26**

المطلب الاول: دراسة باستخدام منهجية الارتباط..... 26

المطلب الثاني: دراسة باستخدام منهجية سببية..... 30

المطلب الثالث: الصادرات و دورها كمحرك للنمو الاقتصادي..... 33

الفصل الثاني:استراتيجيات تنمية الصادرات خارج المحروقات

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للاستراتجيات التنمية الصادرات.....40

المطلب الأول:مفهوم استراتجية تنمية الصادرات.....40

المطلب الثاني:اهم ملامح النجاح في التنمية الصادرات 46

المطلب الثالث:استراتجية تنمية الصادرات خارج المحروقات.....49

المبحث الثاني: تحليل العقبات التي تواجه الصادرات خارج المحروقات.....56

المطلب الأول: العقبات المتعلقة بجانب الطلب الخارجي.....56

المطلب الثاني:العقبات المتعلقة بجانب العرض الصادرات خارج المحروقات.....58

المبحث الثالث:ضرورة ارساء قواعد الانتاج لتعظيم القدرات التصديرية.....62

المطلب الأول :تنويع الانتاج والانتاج لغرض التصدير.....62

المطلب الثاني:تفعيل دور القطاع الخاص.....65

المطلب الثالث:استراتجية التنمية الصناعية.....70

الفصل الثالث:أنعكاسات الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر(دراسة حالة الجزائر)

المبحث الأول : واقع الصادرات خارج المحروقات على مستوى نمو الاقتصادي في الجزائر..... 76

المطلب الأول: واقع صادرات خارج المحروقات في الجزائر.....76

المطلب الثاني:واقع نمو الاقتصادي في الجزائر.....88

المطلب الثالث:الاسقاط..... 95

المبحث الثاني:جهود الجزائر الانظمام في الاقتصاد العالمي.....100

المطلب الأول:الاجراءات والتشريعات (الإطار التشريعي).....100

المطلب الثاني:الاطار المؤسساتي..... 101

المطلب الثالث:محاولة الاندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي.....106

المبحث الثالث:افاق صادرات خارج المحروقات في الجزائر.....112

المطلب الأول:الافاق مع التحاد الاوربي..... 112

المطلب الثاني:مفوضات الجزائر لانضمامها مع الاتحاد الاوربي.....117

المطلب الثالث:تطوير امكانيات الاقتصاد في الجزائر.....126

الخاتمة..... 132

المراجع

الملاحق

مقدمـــة

مقدمـــــة

أن تنويع الاقتصاد الجزائري يعد هدفا استراتيجيا في سياسات التنمية الاقتصادية بالجزائر منذ عقود، وذلك من خلال العمل على الحد من الاعتماد الشديد على قطاع الطاقة بتطوير القطاعات خارج المحروقات واستحداث مصادر جديدة للإيرادات بترقية الصادرات خارج المحروقات، وقد فرضه عدم الاستقرار الاقتصادي المصاحب للاعتماد الرئيسي على الصادرات النفطية لفترة طويلة، مما جعل النمو الاقتصادي بالجزائر مرتبطا بشكل أساسي بالنتائج التي يحققها قطاع الطاقة، الأمر الذي أدى إلى عدم استقرار معدلات النمو الاقتصادي للبلاد، إذ يعد النمو الاقتصادي في الوقت الحالي من بين الأهداف الرئيسية التي تسعي الدول برمتها إلى تحقيق، سواء لتلك المتقدمة منها أو النامية .إذا انه لا يمكن تصور عملية تنمية اقتصادية من دون تحقيق معدلات عالية ومستمرة من النمو الاقتصادي ، فمتوسط الدخل الحقيقي للفرد هو من بين أهم المؤشرات التي تفرق بين تقدم الدول وتخلفها ،اذ بارتفاعه يعطي دلال على تحسين الوضع المعيشي للفرد ورفاهيتهم .لهذا فالفوارق الحاصلة ما بين الدول المتقدمة والدول النامية في مستويات الرفاهية سببها هو الفجوة الهائلة في مستويات الدخول بين هذه الدول، وهذه الفجوة التي ترجع بالأساس الى التدهور الكبير في المنظمة الإنتاجية لهذه الدول وقدم وسائلها وأساليبها الإنتاجية؟ وغيظا في جانب أخر إلى النمو السكاني الكبير الذي تعرض من جهة أخرى .وإمام هذا الواقع المريض والضعيف الإنتاج المحلي لجات العديد من الدول إلى التخصص في تصدير المواد الخام وفي غالب الأحيان التركيز على عدد محدود منها بغية الحصول على العملة الصعبة لمواجهة حاجيات سكانها المتزايدة .

والجزائر هي الأخرى باعتبارها إحدى الدول النامية التي تعاني من الأحادية في التصدير ،حيث يهيمن النفط على أكثر من 95% من الحجم الإجمالي للصادرات، ويجعل اقتصادها رهينا للأسواق الخارجية وتقلبات هذا الأخير، وخير دليل على ذلك أزمة أسعار النفط التي إعاقة حدثت سنة 1986 أين تراجعه أسعار النفط بشكل كبير وتسببت في انخفاض الصادرات وبالتالي إعاقة الحركة التنموية وحتى تبني الجزائر للنهج الاشتراكي عقب الاستقلال لم يساهم في حل المشكلة، بل على العكس من ذلك كانت تكاليفه عبئا ثقيلا على الخزينة العمومية .فهذا النهج الذي يعطي الأولوية للقطاع العام والصناعات المصنعة والصناعات الثقيلة مثل صناعة الحديد والصلب والميكانيك والصناعة البيتروكيماوية و

صناعة الطاقة ومشتقات البترول ،لم يكن ذا فعالية في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات ،خاصة مع اعتماده على الواردات من المادة الأولية ووسائل الإنتاج بشكل كبير

وتسعى الجزائر الى تحقيق معدلات نمو عالية لتحقيق الرفاهية لافراد شعبها في سياق مواكبة متطلبات الاندماج الايجابي في الاقتصاد العالمي إشكالية الدراسة :

تعمل.الجزائر من اجل الاندماج في الاقتصاد العالمي إلى تقوية موقعها في التجارة الدولية قي ظل نظام الدولي تجاري جديد ينصف بالتحرير السلعي، وهو ما يصعب وضعية الجزائر ويجعلها مجبرة على التأهيل مؤسساتها وترقيتها منتجاتها لمنافسة يصعب السلع الأجنبية أولا والاقتحام أسواق جديد ثانيا، من خلال تثمين القطاعات ذات الميزة النسبية كمرحلة أولى وتحقيق ميزة تنافسية في قطاعات أخرى كمرحلة ثانية، من اجل تحقيق الزيادة في النمو الاقتصادي من خلال تنويع مصادر الدخل أنهجت سياسة لترقية الصادرات خارج المحروقات على المستوى الكلى والجزئي في ظل واقع يحتاج إلى تدابير وإجراءات محفزة لتشجيع التصدير، بالإضافة للمشاكل والعراقيل في هذا النشاط من جهة، ومن جهة أخرى أفاق الاقتصاد الجزائري في توفير المواد اللازمة للتنمية الاقتصادية لتحقيق الفائض ولتحقيق الزيادة لنمو الصادرات الغير نفطية بزيادة الناتج المحلي، وبالتالي إحداث تغيرات هيكلية على الاقتصاد الوطني ،و على ضوء ذلك

ما هي انعكاسات الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر

ولتوضيح هذه الإشكالية نقوم بطرح عدد من الأسئلة الثانوية وهي :

ما هي العلاقة التي تربط الصادرات بالنمو الاقتصادي ؟

ما مدى مساهمة الإجراءات التي اتخذتها الجزائر لصادرات خارج المحروقات ؟

ما هي الاستراتيجيات المتبعة لترقية الصادرات خارج المحروقات ؟

إلى أي مدى تسهم تنمية الصادرات في تحقيق نمو اقتصادي بالجزائر؟

فرضيات الدراسة :

سعيا للإجابة على هذه الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية نصيغ الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: أن زيادة الصادرات خارج المحروقات تعد الوسيلة الأنسب لتعلِيم التنمية الاقتصادية حيث يؤدي ارتفاع معدل نمو الصادرات خارج المحروقات إلى توفير فرص عمل جديد وزيادة الإنتاج والدخل الوطني .

الفرضية الثانية : الصادرات خارج المحروقات هي المحرك الاساسي لنمو الاقتصادي بالجزائر

الفرضية الثالثة :لخلق بيئة مواتية لترقية الصادرات خارج المحروقات يترتب عليها انتهاج سياسة اقتصادية حديث، مما يؤدي إلى دعم النمو الاقتصادي مستقبلا أسباب ودوافع اختيار الموضوع :

هناك مجموعة من الأسباب العلمية والعملية أدت لاختيار هدا الموضوع منها أسباب ذاتية وموضوعية ويمكن إيضاحها فيما يلي :

تعتبر هذه الدراسة لب انشغال الدولة الجزائرية في الوقت الحاضر من خلال عمل الدولة على تركيز مجهوداتها وامكانياتها لتحقيق هدف ترقية الصادرات خارج المحروقات باتخاذ الاجراءات اللازمة لفك الارتباط بالبترول وذلك لعدم الاستقرار الدائم لأسعاره في الأسواق الدولية، وكذلك السير نحو ضرورة الاندماج في الاقتصاد العالمي، وبالتالي حتمية إزالة كل القيود التي تعيق التجارة الخارجية، ومعرفة مدى تطور الإمكانيات التصديرية لدى الجزائر ولذلك ارتأيت أن آساهم ولو بشكل يسير في هذا المجال.

حدود الدراسة :الدراسة الزمانية هي 2000 إلى غاية 2013 تشمل فترة ترقية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر

أهمية الدراسة : تكمن أهمية الدراسة في إبراز وضع الصادرات خارج المحروقات في ظل مقاربة ما تتمتع به الجزائر من وفرات اقتصادية وإمكانيات النهوض بها من جهة ،و عدم القدرة على رفع نسبها الهامشية في إجمالي الصادرات السلعية من جهة اخرى ،مما جعل الجزائر تابعة بقوة لنفط، بالرغم من الخطابات الرسمية الداعية الى التنويع الاقتصادي منذ السبعينيات

منهج الدراسة : ان تحديد منهج البحث يتوقف على الهدف التي تسعى الدراسة للوصول اليه وعلى صيغة هدا الموضوع في حد ذاته، ففي الدراسة نستعمل المنهج الوصفي في وصف وتتبع استراتجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وتسليط الضوء على واقع الصادرات خارج المحروقات من خلال تطورها في التجارة الخارجية اما المنهج التحليلي نستعملها في تحليل معطيات وبيانات الصادرات في الجزائر بالاظافة الى إظهار موقع الصادرات في استراتجية النمو كما نستعمل التحليل القياسي لمعرفة انعكاسات الصادرات خارج المحروقات

على النمو الاقتصادي باستخدام الأساليب القياسة الحديث من خلال اختبارات جذور الوحدة اختبارت السببية

الهدف من الدراسة :تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر مع التركيز على قطاع خارج المحروقات، و ربط واقع الصادرات خارج المحروقات بمدى أهمية ترقية الصادرات في السيا سة الاقتصادية الكلية والحو افز المعتمدة ا لاستراتيجية ترقية الصادرات على المستوى الوطني ،و قياس العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي والتعرف على هياكل الصادرات السلعية لتأثيرها على النمو ،من خلال مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي وفي المجاميع الاقتصادية الاخرى ،و بالتالي المساهمة في الهيكل في الاقتصاد الوطني وفي التنمية الاقتصادية ككل .

محتويات الدراسة :مما سبق تم تقسيم الدراسة الى ثلاث فصول، فقد تناول الفصل الاول الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي وعلاقته بالصادرات من خلال التعرض الى تعريف النمو الاقتصادي والعوامل المحدد له ونما ذجه ونظرياته وعلاقة الصادرات بنمو الاقتصادي باستخدام دراسة المناهج .

وخصصنا الفصل الثاني استراتجيات تنمية الصادرات في الجزائر من خلال التعرف على الإطار المفاهيمي للاستراتجيات وكذا ملامح نجاحها وتحليل العقابات التي تواجهها وصولا إلى ضرورة إرساء قواعد الإنتاج لتعظيم القدرات التصديرية

أما الفصل الخير فيتناول انعكاسات الصادرات خارج المحروقات في الجزائر من خلا دراسة واقع الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، وجهود الجزائر للاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال المفاوضات للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والأفاق مع الاتحاد الاروبي واتخاذ الإجراءات لتطوير إمكانيات الاقتصاد في الجزائر.

الفصل الأول

تمهيد :

اهتم الكثير ين على دراسة ظاهرة النمو الاقتصادي، فالنظرية الاقتصادية قد تناولت في مضمونها آلية وأسباب تحقيق الرفاهة الاقتصادية للشعوب وتحسين مستوياتهم المعيشية

وبعد الحرب العالمية الثانية، شهدت العديد من دول العالم تسارع في معدل نموها الاقتصادي ،وانعكس ايجابا على مداخيل الأفراد وظروف معيشتهم، إضافة إلى تطوير كافة البنى المرافق المرتبطة بحياتهم اليومية .

والجزائر كإحدى الدول النامية، لا تزال تعاني من تخلف في قطاعاتها الإنتاجية، وقدم في وسائلها وتخلفها التكنولوجي وذلك لاستعمالها مداخيل من الثروة النفطية، بهدف تزويد بهذه الحاجات من العالم الخارجي .وقد أصبح هذا الاعتماد المتزايد على العوائد المتأتية من جراء تصدير النفط يتحكم في العديد من المؤشرات اقتصادية الكلي في الجزائر .

وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالأتي:

المبحث الاول : مفاهيم عامة حول النمو الإقتصادي

المبحث الثاني: ماهية التصدير وعلاقتها بالنمو الاقتصادي

المبحث الثالث :علاقة نمو الصادرات بالنمو الاقتصادي

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول النمو الإقتصادي

من الضروري أن نحدد الإطار العام الدقيق لمفهوم النمو الاقتصادي في الجزائر وتحديد جملة المفاهيم المتعلقة به، وهو ما سنتعرض إليه ضمن هذا المبحث.

المطلب الأول : مفهوم النمو الاقتصادي

الفرع الأول :تعريف النمو الاقتصادي

1. يعد النمو الاقتصادي ظاهرة حديثة بنسبة مما أدى إلى تحديد معنى النمو الاقتصادي سواء من حيث خضوعه إلى التغيرات الفنية والتكنولوجية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة، وهذا ناجم عن كونه يخضع لعوامل ومتغيرات في غاية التعقيد ، وهو الزيادة الحقيقية في الدخل القومي لنظام السائد خلال مدة زمنية طويلة [1]

2. يعرف نمو الاقتصادي بأنه الزيادة المستمرة في الدخل الحقيقي ودلك في الآجال الطويلة وتعتبر الزيادة المضطرة في الدخل النمو الاقتصادي[2]

3. النمو الاقتصادي هو نمو الإنتاج الحقيقي للاقتصاد مع الزمن وان أهميته تكمن في مساهمة و الإزدهار العام لمجتمع

. يتجسد النمو الاقتصادي لبلد ما بزيادة الإنتاج طوال مرحلة طويلة، هذا ما يميز اقتصاديات الدول المتقدمة منذ أواسط القرن 18 م

. من خلال هذه التعاريف المختلفه يمكن تحديد مفهوم النمو الاقتصادي بأنه النمو الذي يرتكز على التغير في الناتج القومي الإجمالي [3]

[1] الهام .وحيد دحمام، فعالية اداء السوق المالي والقطاع الصرفي النمو القتصادي الطبعة الاولى 2013 المركز القومي للاصدارات القانونية ص57 .58.

[2] سعيد عتبة .بحث حول النمو القتصادي العلوم القتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية .منتدى التعليم العالي الجمعية الثقافية ورقلة الجزائر ص 17، 18.

[3] احمد رمضان نعيم الله واخرون .مبادئ الاقتصاد الكلي دار النهضة الطبعة الاولى القاهرة 2007 ص 25.

الفرع الثاني : الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

إن التنمية الاقتصادية لها مفهوم أكثر اتساعا من النمو الاقتصادي حيث تشير إلى تلك العملية التي يترتب عليها إحداث تغير هيكل جدري في هياكل الاقتصادي الوطني على خلاف النمو الاقتصادي الذي يركز فقط على التغير في الحجم السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد متمثلة في الزيادة متوسط دخله

الفرع الثالث :خصائص النمو الاقتصادي

1 -النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عائد النمو الاقتصادي أي لا يهتم بثمار النمو الاقتصادي.
2 -يؤدي إلى خلق الكثير من الفرص الاستثمار
3 يؤدي النمو الاقتصادي إلى رفع المستويات المعيشية على المدى الطويل
4 يحدث تلقائيا ولذلك لا يحتاج إلى تدخل من جانب الدولة
5 -التنمية الاقتصادية أكثر شمولا من النمو الاقتصادي
6 -يلعب النمو الاقتصادي دورا ذا أهمية خاصة في الأمن الوطني
7 -النمو الاقتصادي ذو طبيعة تراكمية فلو إن دولة ما تنمو بمعدل أسرع من غيرها فان الفجوة بين المستويات في كل منهما تتسع بإطراء [1]

[1] سعيد عتبة، نفس المرجع السابق ص 22

الفرع الرابع: عناصر النمو الاقتصادي

العنصر1: تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني ويقاس متوسط نصيب الفرد الدخل الوطني وذلك عن طريق الدخل الوطني وعدد السكان.

العنصر2: تحقيق زيادة في متوسط نثيب الفرد من الدخل الحقيقي أي تحقيق زيادة حقيقية في مقدرة الأفراد على شراء السع والخدمات المختلفة.

العنصر3: تحقيق زيادة مستمرة ومستقرة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، والزيادة المستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي تتطلب ان تكون من الزيادة الحقيقية في مستوى النشاط الاقتصادي.[1]

المطلب الثاني :العوامل المؤثرة للنمو الاقتصادي

الفرع الأول : كمية رأس المال المادي

إن المزيد الأدوات المعاونة في عملية الإنتاج تميل إلى أن تؤدي إلى المزيد من النتائج من السلع والخدمات وعلى ذلك أصبح الناتج للفرد من تراكم لرأسمال ملحوظا إلى الحد الذي اعتبر في وقت ما إن رأس المال المادي هو المصدر الوحيد للنمو وعموما فطالما تتوافر إلى أي مجتمع فرص الاستثمار التي لم تكن مطروحة من قبل، فانه من الممكن لهذا المجتمع أن يحقق الزيادة في طاقته الإنتاجية بزيادة وحيدة من رأس المال الحقيقي .

وإذا أضعنا في اعتبارنا " النظرية الإنتاجية الحدية " فان التراكم الرأس مالي إذا كان له أن يصبح المصدر الوحيد للنمو لابد أن يكشف عاجلا أم آجلا عن تناقص العائد من رأس المال تبعا لتناقص إنتاجيته الحدية مع كل زيادة في الكمية المستخدمة منه في عملية الإنتاج وهذا يدعوا بدوره إلى التنبؤ بالتحرك تنازليا في جدول الإنتاجية الحدية ومع ذلك فالدلالة العملية لا تؤدي هذا التنبؤ على طول الخط .

[1] سعيد عتبة نفس المرجع السابق ص 25

ومن ابرز الأمثلة على ذلك اثر رأس المال المادي في نمو الاقتصاد للولايات المتحدة في غضون القرن الحالي، وذلك رغم الكميات الضخمة من رأس المال الحدي المستخدم في تلك المرحلة من تطور الاقتصاد الأمريكي، فان نسبة الناتج لرأس المال مما يوحي بحقيقة بالغة الأهمية وهي أن الفرص الاستثمار قد توسعت بنفس سرعة توسع الاستثمار في السلع الرأس مالية .

الفرع الثاني :الابتكار

إن المعرفة الجدية والابتكارات الجدية يمكن أيضا أن تساهم وبدرجة ملحوظة في نمو الدخل القومي والرؤية ذلك تتضح ولو افترضنا أن الجزء من موارد المجتمع الموجه الإنتاج السلع الرأسمالية يكفي بالكاد لإحلال رأس المال عندما يتعرض للتقادم، وبالتالي فان الدخل القومي سوف ينمو بسبب تقدم المعرفة الفنية، لا بسبب تراكم المزيد من رأس المال . وهنا فان هذا النوع من الزيادة في الدخل يمكن أن يأتي أما من خلال تقدم المعرفة الفنية من الخارج .

إن الدول الأقل تقدما يمكن أن تقوم بإحلال رأس المال الجديد وهذا ما يطلق عليه بالأساليب الفنية في الإنتاج التي كانت من قبل متبعة في الخارج، والتي لم يتسن لهذه الدول أن تقيد منها بعد في تنمية اقتصادياتها، أما الدول الأكثر تقدما فانه يتعين عليها أداء مهمة أصعب بكثير على ما يبدو، إذ ينبغي عليه تطوير الأساليب الفنية الجديدة عن طريق المضي في إجراء البحوث بغية ابتكار أساليب أخرى أكثر تطورا.

ومع ذلك فالدليل القائم حاليا حول ما يسمى" بالفجوة التكنولوجية " إنما يوحي بان هناك مجالا للابتكار يتجاوز مجرد نقل لانجازات الأجنبية في حقل التكنولوجيا، ويتراءى لبعض الكتاب المعاصرين أن دول أوروبا الغربية مختلفة وذلك على ما يبدوا لهم، هو عدم قدرة هذه الدول على استغلال ما هو معروف من ابتكارات جديدة بصورة فعالة

الفرع الثالث : نوعية رأس المال البشري

يعتبر عنصر الإنتاج على انه نسق واحد كأحد مداخلات العملية الإنتاجية والعمل يختلف من نوع إلى آخر، من الميكانيكي الماهر إلى العالم أو الحفار، وذلك نظر لان ما

ينتجه أي منهم في وحدة زمنية "ساعة مثالا" يضفي عليه المجتمع قيمة تختلف عن قيم ما ينتجه الآخرون فمن الملاحظ أن نوعية العمل ترتبط ايجابيا ببعض الأمور الهامة ومنها التحسينات في صحة السكان وطول أعمارهم وهذه الأمور بطبيعة الحال مرغوبة كأهداف في حد ذاتها، ولكن لها نتائج تنعكس على مستوى الإنتاج والإنتاجية

ومن الناحية ثانية من النواحي المتعلقة بنوعية رأس المال البشري وهي التعليم والتدريب الفني بمختلف مستوياته من مجرد تعليم كيفية تشغيل الآلة إلى تعليم كيف يمكن أن يكون المرء عالما، ومما لاشك فيه.

إن التعليم والتدريب أمر مطلوب للارتقاء بنوعية العمل وذلك من اجل ابتكار والتشغيل وإدارة وإصلاح الآلات الضخمة المعقدة تركيب غمرة التطور التكنولوجي الكبير في غضون المائة سنة الأخيرة كما أن كل الدراسات الجادة تشير إلى أن التعليم المتقدم أو التدريب الفني يعمل على زيادة الناتج الكلي بنفس القدرة من الموارد المتاحة وزيادة متوسط ناتج (دخل) الفرد تبعا لذلك بصفة كلما طالت فترة تعليم الفرد فانه يصبح أكثر قدرة على التكيف مع التحديات الجديدة والمتغيرة [1].

المطلب الثالث :نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

يحتل موضوع النمو الاقتصادي موقعا هاما في الفكر الاقتصادي، لذلك اهتمت النظريات الاقتصادية الموضوع النمو في سبيل بحث أسباب وأساليب النمو الاقتصادي، وكيفية تمكن الدول المختلفة من التخلص من الفقر والسير نحو التقدم والرقي، وفي ما يلي ذكر بعض هذه النظريات .

[1] نفس المرجع السابق ص25.

الفرع الأول :النظرية القديمة الكلاسيكية

1. تحليل ريكاردو ديفيد David Recardo's Analysis:

بنى ريكاردو[1] أفكاره وتحليله على دعامتين أساسيتين هما :

أ –نظرية مالتس للسكان ٢ –قانون تناقص الغلة.

يقرر ريكاردو أن الزراعة هي القطاع الرئيسي الهام في النشاط الاقتصادي، والذي يخضع لقانون تناقص الغلة نتيجة التسابق بين الغذاء من ناحية والسكان من ناحية أخرى.

وقد جعل ريكاردو رغم تأكيده لأهمية التراكم الرأسمالي من عنصر الأرض عاملا محددًا للنمو الاقتصادي، حيث يرى أن عنصر السكان عندما يكون قليلا بالنسبة للموارد الطبيعية، تتوافر فرص الربحية أمام المستثمرين الرأسماليين فيزيدون من استثماراتهم خاصة في القطاع الزراعي .هذا يؤدي إلى زيادة الأرباح ومعدلات التراكم الرأسمالي، وبالتالي يزيد الإنتاج والريع والطلب على العمل، فترتفع الأجور، فيزيد النمو السكاني، وتشتد المنافسة على الأراضي الأكثر خصوبة .وباستمرار النمو السكاني تستغل جميع الأراضي حتى الأقل خصوبة (أساس نشأة الريع)، مما يؤدي إلى ظهور قانون تناقص الغلة، وارتفاع أسعار الغذاء .هنا يطالب العمال برفع أجورهم، فتنخفض الأرباح والتراكم الرأسمالي ويقل الحافز على الاستثمار، فينخفض الطلب على العمل، وتتجه الأجور إلى الانخفاض حتى تصل إلى حد الكفاف وتظهر هنا حالة من الركود الاقتصادي الذي يصعب معه استمرار عملية النمو[2].

يقسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث فئات، فئة الرأسماليين، فئة العمال وفئة ملاك الأراضي الزراعية.

ويرى أن عبء قيادة النمو الاقتصادي يقع على كاهل الرأسماليين من خلال قيامهم بتشييد المصانع وتشغيل العمال واستثمار الأرباح..الخ، وأن أجور العمال لابد وأن يتم

[1] دافيد ريكاردو :اقتصادي انجليزي من رواد المدرسة الكلاسيكية ولد سنة 1772 وتوفي سنة 1823م

[2] عبلة عبد الحميد البخاري التنمية والتخطيط الاقتصادي :نظريات النمو الاقتصادي الجزء الثالث، ص 31

تحديدها عند مستوى أجر الكفاف، إذ أن رفع الأجور عن ذلك المستوى يعمل على زيادة عرض العمل .هذا وتقوم فئة ملاك الأراضي الزراعية بإمداد المجتمع بالغذاء والطعام الذي تنتجه أراضيهم .ويلاحظ مبالغة ريكاردو في تشاؤمه فيما يخص قانون تناقص الغلة شأنه شأن غيره من الاقتصاديين التقليديين، متجاهلا ما قد يحدثه التقدم التكنولوجي من تأثير، أو إمكانية إحلال عنصري رأس المال والعمل محل الأرض.

2. تحليل آدم سميثAdam Smith's Analysis :

هذه النظرية تبين بان النمو الاقتصادي يتقدم بشكل ثابت ومستمر لان تحقيق النتائج الايجابية على مستوى مجموعات الأفراد الدين يشتغلون كل في مجال أنتاجي معين هي في محصلتها تنمية ايجابية للاقتصاد ككل. [1]

كما يرى آدم سميث أيضا أن النظام الاقتصادي نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائيًا، وعليه لابد من الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الحكومة بأي شكل في النشاط الاقتصادي لأن ذلك يعرقل نمو الاقتصاد القومي، حيث يرى أن القوانين الطبيعية هي التي تنظم مسار الحياة الاقتصادية من خلال ماأطلق عليه مفهوم" اليد الخفية Invisible . " Hand كما نادي بالتخصص وتقسيم العمل بما يكفل زيادة الإنتاج والإنتاجية، وبما يؤدي إلى زيادة الدخل والادخار، فزيادة معدلات التكوين الرأسمالي.[2]

الفرع الثاني :النظرية الحديثة

أ -نظرية مراحل النمو(والت روستو)

نتج عن حدة الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي في منتصف الخمسينات تحول اهتمام الدول الغربية لحماية مصالحها وقبل أي شيء آخر بنمو دول العالم الثالث وبدأ اهتمام مراكز البحوث وعلماء الاقتصاد بقضايا التخلف والتنمية .كانت نظرية البورفسور والمؤرخ الاقتصادي والت وينمان روستو "W.W.Rostow" من أبرز المساهمات التي ظهرت في مطلع الستينات، ومع نشر كتابه" مراحل النمو الاقتصادي :البيان غير الشيوعي "

[1] سعيد عتبة، نفس المرجع السابق ص27.
[2] عبلة عبد الحميد البخاري نفس المرجع السابق ص ص41، 42.

في ١٩٦٠ . تتلخص النظرية في تحديد روستو لمراحل معينة لعملية النمو الاقتصادية عند الدول المختلفة، تتسم كل منها بخصائص معينة تعكس الإنجازات التي حققتها المجتمعات في مسيرة تقدمها .قال روستو عن هذه المراحل أنها ليست إلا نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث، وتتلخص هذه المراحل في التالي:

1 – مرحلة المجتمع التقليديThe Traditional Society :وهو أن المجتمع يكون تقليدي أي يطيق استخدام التكنولوجيا وبالتالي لا يساعد على الإنتاج كما أن 85%من أفراد المجتمع يعملون في القطاع الفلاحي أو إنتاج الموارد الغذائية

2 – مرحلة التهيؤ للإقلاعThe Perequistes for Take-off : ويطلق عليها بمرحلة الانطلاق وتتميز بقصرها للفرد وتعتبر هذه المرحلة با لمرحلة الصناعة

3 – مرحلة الإقلاعThe Take-off Period :وتحدث فيها تغيرات جذرية في القطاعات الغير الصناعية، تطور المجتمع الذي يقبل إدخال تكنولوجيا جديدة، تقليل التقدم الاقتصادي من الخارج عن طريق التكنولوجيا

4 – مرحلة النضوجMove Towards Maturity :وهي مرحلة الاندفاع نحو الاكتمال وتعتبر أطول نسبيا وحجم الاستثمار يقدر مابين 10% و20%من الدخل الوطني.

5 – مرحلة الاستهلاك الوفيرHigh Mass Consumption : أو مرحلة الاستهلاك الواسع فيها يرتفع الدخل الحقيقي للفرد بحيث يصبح عدد كبير من أفراد المجتمع يتمتعون بكثير من الحاجات الضرورية "الأكل والألبسة والسكن .....الخ" ويصبح التقدم التقني ليس هدف، لأنه يصبح أمرا سهلا والوصول إليه أو بلوغه أمر بسيط .

ب – نموذج هارود ودومار:

يعد نموذج هارولد –دومار للنمو Harrod-Domar Growth Modelمن أسهل وأكثر النماذج اتساقا وشيوعا، تم تطويره في الأربعينات وليرتبط باسمي الاقتصاديين البريطاني روي هارولد والأمريكي إيفري دومار .يركز النموذج على الاستثمار كضرورة حيوية لأي اقتصاد قومي، ويبين أهمية الادخار في زيادة الاستثمار،كمتطلبات لرأس المال وعلاقتها بالنمو.

يفترض النموذج وجود علاقة تربط الحجم الكلي لرصيد رأس المالK بإجمالي الناتج القومي Y، تعرف هذه العلاقة والممثلة لنسبة رأس المال إلى الناتج في الأدب الاقتصادي بمعامل رأس المال Capital–Output Ratio ونرمز له بالرمز k.فإن نموذج هارولد –دومار يقوم على الفروض التالية:

١–) –:يمثل الادخار نسبة معينة من الدخل القومي (1) .... S = s * Y

٢–) : الاستثمار عبارة عن التغير في رأس المال رصيد (2)..... I = Δ K

وطالما إن رصيد رأس المال يرتبط بالناتج القومي بمعامل رأس المال فان

ΔK = k * Δ Y ....(3)

S = I..... (4)

٣) الادخار لابد وان يتعادل مع الاستثمار :

ومن المعادلات (١)، (٢) ، (٣) –:أن يتبين .(5)..... I = Δ K = k * Δ Y أو

–: باختصار (6)..... s * Y = k * Δ Y

و بقسمة طرفي المعادلة على ثم على نحصل على التالي–:

S.....=.....ΔY=y.....7

K y

هذا بحيث يمثل الطرف الأيمن من المعادلة معدل نمو الناتج القومي، ونرمز له بالرمز(g)،

والذي يتحدد كما يتضح بمعدل الادخار(طرديا)ومعامل رأس المال (عكسيا) .وعلى ذلك فإن نموذج هارولد دومار يبين أن تحقق عملية التنمية يتطلب زيادة الادخار، وبالتالي الاستثمار لزيادة سرعة النمو .وهذه العلاقة السابقة هي العلاقة الرئيسية لنموذج هارولد – دومار للنمو الاقتصادي، وأساسه أن رأس المال الذي يخلق على طريق الاستثمار في المصانع والمعدات هو المحدد الرئيسي للنمو، وهو يعتمد على مدخرات الأفراد والشركات

الذين يقومون بالاستثمارات الممكنة .أما عن نسبة رأس المال إلى الناتج أي معامل رأس المال فإنه ببساطة مقياس لإنتاجية الاستثمار أو رأس المال.

لو فرض وكانت قيمة الاستثمار في مصانع جديدة تبلغ 50 ألف ريال، وأنه بإمكان هذه الاستثمارات أن تزيد من ناتج الشركة بمقدار 10 آلاف ريال سنويا ولعدة سنوات مستقبلا، فإن نسبة رأس المال إلى الناتج في هذه الحالة تساوي: 15، ويطلق الاقتصاديون مصطلح معامل رأس المال الحدي على هذه النسبة تمييزا له عن معامل رأس المال السابق حيث يعكس معامل رأس المال الحدي تأثير الوحدات الإضافية من رأس المال على الناتج في حين يبين معامل رأس المال (g) تأثير الرصيد الكلي لرأس المال على الناتج القومي .

نقد النظرية

إن كان النموذج قد استخدم لرفع معدلات النمو الاقتصادي للدول الأوروبية وتهيئتها للدخول من مرحلة الانطلاق أو الإقلاع إلى مرحلة النضوج بعد الحرب العالمية الثانية من خلال خطة مارشال الأمريكية، إلا أن الوضع بين هذه الدول والدول المتخلفة اختلاف كبير وما انطبق عليها قد لا ينطبق على هذه الأخيرة، وإن كان يمكن استخدامه لتحديد معدلات النمو المتوقعة عند تحديد كمية الاستثمار .فكما يلاحظ أن محددات النمو طبقا لنموذج هارولد–دومار لا تتوافر في البلاد الأكثر فقرًا والتي تتضاءل فيها نسبة ما يوجه للادخار ومن ثم للاستثمار من دخلها القومي المنخفض أساسًا، والذي يكفي بالكاد لسد احتياجاتها الاستهلاكية الأساسية .في هذه الحالة لا تتمكن هذه الدول من سد فجوة الادخار الناشئة لديها سوى عن طريق القروض الخارجية أو السماح بالاستثمارات الأجنبية في بلادها.

الفرع الثالث :النظريات المعاصرة

1ـ نظرية مراحل النمو لروستو

يشير "روستو" [1] في نظرية مراحل النمو، إن الانتقال من التخلف إلى النمو ما هو إلا عملية مرحلية، يجب أن تمر بها كافة المجتمعات، لذلك فهو يرى التخلف الذي تشهده الدول النامية حاليا ما هو إلا عبارة عن مرحلة تاريخية من مراحل التطور الاقتصادي[2]

يقسم روستو مراحل النمو الاقتصادي إلى خمس مراحل، تتميز كل مرحلة بجملة من الخصائص تميزها عن بقية المراحل ولقد اعتمد روستو في تدعيم طرحه على سرد الحقائق التاريخية التي مرت بها الدول المتقدمة، وفيها على عرض مختصر لهذه المراحل :

1 -مرحلة المجتمع التقليدي(Traditional Society):

وهو مجتمع بدائي يعتمد على الزراعة التي يعمل بها غالب أفراده، تسود هذا المجتمع حالة من الركود الاقتصادي ويغلب عليه طابع المقايضة والاكتفاء ال ذاتي، أما اجتماعيا فيتصف بالجمود، وتحكمه العلاقات الأسرية والقبلية، عاشت أوربا هذه المرحلة في العصور الوسطى :[3]

2 -مرحلة التهيؤ للانطلاق Preconditions For take_ off

تتميز بحدوث تغيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية، فينشا نظام سياسي بهدف إلى تحقيق النمو الاقتصاد أو من جهة أخرى، تظهر مجموعة من رجال الأعمال ترغب في الاستثمار وتحقيق الأرباح وتحمل المخاطر، كما تتميز المرحلة ينمو النشاط التجارة الداخلية والخارجية .

وانتشار البنوك التجارية والمؤسسات المالية والمؤسسات التامين، مع اهتمام المجتمع بإدخال التقنيات الحديثة في الزراعة وتأهيل عنصر العمل الأداء مهامه[4].

[1] ولت ويتمان روستو :هو اقتصادي ومنظر سياسي امريكي ولد سنة 1916م لقيت نظريته "مراحل النمو "التي قدمها سنة 1916م صدى كبير، توفي سنة 2003.

[2] عجمية محمد عبد العزيز واخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق الدار الجامعة مصر 2007 ص 149.

[3] مصطفى بن ساحة أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الإقتصادي في الجزائر مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في نيل تخصص التجارة دولية 2010،2011ص 39

[4] عجمية محمد عبد العزيز واخرون نفس المرجع السابق ص151

3 -مرحلة انطلاق(Off ــ Take):

وهي مرحلة أساسية وحاسمة من مراحل النمو الاقتصادي، يتمكن المجتمع من القضاء على كافة الحواجز التي تعوق نموه وتقدمه، وحسب روستو تحدث تغيرات بارزة في هذه المرحلة من بينما ما يلي[1]:

- ❖ – ارتفاع معدل الاستثمار الصافي إلى ما يفوق معدل 05%حتى معدل 10%من الدخل الوطني
- ❖ – ظهر مجموعة من الصناعات القيادية في الاقتصاد والتي تنمو بشكل متسارع .
- ❖ – توسع في قطاع النقل والمواصلات والبنوك والمؤسسات المالية، فضلا عن توسع نطاق الأسواق الداخلية والخارجية .
- ❖ – وجود تشكيلة سياسية واجتماعية مؤهلة لدفع عجلة النمو الاقتصادي النمو الاقتصادي والقدرة على الرفع من نسقه .

4 -مرحلة النضجDriveto Maturity

هذه المرحلة تتميز بالميزات التالية[2] :

ـ انتشار التصنيع على الصعيد واسع، إضافة إلى الاستخدام الواسع التكنولوجي في شتى النواحي الحياة

ـ ارتفاع نسبة العمالة الماهرة والمدبرة في الاقتصاد، إلى جانب امتلاك قدرات تنظ يمية وتسييرية عالية .

ـ أما على الصعيد استغلال الموارد المتاحة، زيادة نسبة الكفاءة في الاستخدام الموارد .

ازدياد المدخرات ومن تم الاستثمار من 10%إلى 20 %من دخل الوطن .

أما على صعيد العلاقة من الخارج، تزداد في هذه المرحلة درجة الانفتاح في الخارج ويسجل الميزان التجاري فائض لصالح الاقتصاد الوطني.

[1] عجمية محمد عبد العزيز واخرون نفس المرجع السابق ص152.

[2] نفس المرجع ص ص154 ـ155.

وقد قدر رستو بان هذه المرحلة تشمل حوالي أربعة عقود مرحلة شيوع الاستهلاك الوفير High Mass of Comsumption

هذه المرحلة هي أرقى مراحل النمو والتصدر وتميز بالميزات التالية[1] :

ارتفاع الأجور إلى حد بلوغ مستويات عالية من الرفاه ية، وعليه ينصرف تركيز المجتمع إلى إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة مثل إنتاج السيارات والالكترونيات المختلفة والتوسع في التقديم الخدمات المختلفة

والرفع من نوعيتها، كما تواجه مختلف البرامج، فضلا عن تقلص ساعات العمل اليومية بالشكل الذي يتيح للأفراد الاستمتاع بأوقاتهم، ويرى روستو أن الو.م.ا قد وصلت إلى هذه المرحلة عام 1920م وبريطانيا في 1930 واليابان وغرب اروبا في عام 1950

2ـ الاقتصاد الجزئي والكلي للتنمية الاقتصادي :

أ ـ الاقتصاد الجزئي الجديد للتنمية:

لقد تشكل الاقتصاد الجزئي الجديد لتنمية عن طريق التكفل بثلاثة مواضيع أساسية هي الدراسة المقارنة لسلوك الأعوان الاقتصاديين في الدول النامية مع مفهوم ترشيد الاقتصاد الجزئي النموذجي وبروز الاقتصاد المؤسساتي الجديد للتنمية وأخير ا الأعمال حول الفقر .

ـ ويكون احد أهداف الاقتصاد الجزئي في رفض الادعاء الذي مفاده أن سلوك الأعوان الاقتصاديين في البلدان النامية غير عقلانية .

وتجدر الإشارة أيضا أن هذا الادعاء يقوم على أن الملاحظة في البلدان النامية للسلوكيات اللانمطية خاصة في الظاهر، مقارنة بدروس نظرية الاقتصاد الجزئي النموذجي كمنحنيات العروض التنازلية وفق للأسعار ورفض اكتمال الإبداعات الاقتصادية المربحة أو التحويلات الهامة للمداخيل بين الأفراد دون التعاملات الاقتصادية خفية، يمكن أن تؤدي إلى تشكيك في هذا النمط .

[1] عجمية محمد عبد العزيز واخرون، نفس المرجع السابق ص ص156ـ157

وينفي الاقتصاد الجزئي لتنمية نفيا قاطعا هذا الادعاء في طريق التكفل بنقائص الأسواق والمحيط المؤسساتي التي تميز البلدان النامية .

- ويقوم هذا البرهان على الحاجة أن المفهوم السوق المرتبط بالبلدان المتطورة لا ينطبق كليا على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلدان النامية، ولو حدث ذلك فإنها تتميز أما بعدم وجود هذه الأسواق أو تلك وأما بعدم اكتمال أو خلل في الأسواق عند وجودها .

وكانت نقطة انطلاق التفكير حول هذا الموضوع دراسة سلوك الاقتصاد لا سر الفلاحين وذلك لكون أغلبية سكان البلدان النامية يعشون في عالم الريف . والخلاصة التي يمكن أن نستنتجها لوصف سلوكيات الآسر الريفية وصفا دقيقا وهي الوصول إلى فهم وتمثيل عيوب الأسواق .

ب ــ الاقتصاد الكلي للتنمية والنظر الاقتصادية الجديدة للنمو :

تمثل نشأة الاقتصاد الكلي للتنمية بعد الاقتصاد الجزئي للتنمية الجانب الآخر الهام المسمى بتجديد اقتصاد للتنمية ينبغي التذكير انه في بداية تكوينه كان اقتصاد التنمية يستند قليلا أو لا يستند بالمرة إلى مبدأ النظرية الاقتصادية النموذجية التي كانت أكثر تكيفا مع البلدان المتطورة، مفضلا التركيز على تميز الاقتصاديات النامية بإعداد علم اليقين وعلم تصنيف التخلف واقتراح برامج ومناهج تخطيط للخروج منه[1] .

[1] سعيد عتبة نفس المرجع السابق ص 36

المبحث الثاني: ماهية التصدير وعلاقتها بالنمو الاقتصادي

يعتبر التصدير منذ زمن طويل القضايا الأساسية التي أولتها الدول أهمية كبيرة وذلك بالنظر إلى الدور الذي يلعب في جلب الثروة حيث بروز أهم أفكار التجاريين في هذا المجال تلتها مدارس متعددة أعطت له أهمية كبيرة على غرار المدرسة الكلاسيكية التي هي الأخرى قدمت عدة إسهامات للسعي وراء تطور نشاط التصدير في العالم باتخاذ عدة سياسات وللسعي وراء وإمكانيات الدول وهذا ما عملت العديد سياسات واستراتجيات تتناسب واقع وإمكانيات الدول وهذا إما عملت به العديد من الدول النامية من خلال تجاربها بالاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستغلال الميزة النسبية المحلية[1].

المطلب الأول:تعريف التصدير وأهميته وأهدافه

لعملية التصدير أهمية وأهداف مختلفة في سياسات الدول الراغبة في تحقيق التنمية الاقتصادية مما جعله يحض بدراسات العديد من المفكرين الاقتصاديين مما أدى إلى كثير تعارفه نذكر أبرزها

الفرع الأول:تعريف الصادرات

أولا:مفهوم التصدير

يمكن توضح بيع سلعة معينة من مراكز إلى مراكز تسويقها أو بتغير من احد الأسواق التي تحقيق السلع فائض في لإنتاجها إلى سوق أخر تمثل فيه نفس السلعة جزء من احتياجاته [2]

[1] حمشة عبد الحميد. "دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة ".دراسة حالة مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية. تخصص اقتصاد دولي جامعة محمد خيضر بسكرة 2012 2013 ص50.

[2] عقاقنة ليلى "دور تنمية الصادرات غير نفطية في تحقيق الميزان التجاري خلال 2000-2012" مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية و اقتصاد دولي جامعة محمد خيضر بسكرة 2010-2013 ص .

وبصفة أخرى تمثل الصادرات انفتاحا جنيا على السلع والخدمات المنتجة داخل البلد الأمر الذي يؤدي إلى الزيادة في البلد ولذا تصنف الصادرات ضمن العوامل الإضافية أي التي تضيف قوة جديدة إلى تيار الإنفاق الكلي عن طريق الأثر المضاعف[1] .

الصادرات من السلع والخدمات هي إحدى استخدامات الإنتاج الوطني .أثرها حاسم للاقتصادي لا يمكن تجاهله والسكوت عن ذكره، فهي بالواقع مكونه المداخل والاستخدامات الاقتصاد الوطني [2]

وهو عبارة عن إستراتجية تعتمدها الشركة دون إن يكون لها مؤسسات تسويقية أو إنتاجية في الخارج، حيث تصدر سلعتها من وطنها

الأم (مقرها)، غالبا ما تكون السلعة المصدرة هي نفسها المسوق محليا، والفائدة الرئيسية يمثل هذه الإستراتجية التصديرية طلابيات على السلع من المستوردين [3]

ثانيا:تعريف التصدير على المستوى الوطني

وهو عبارة عن عملية تصريف الفائض الاقتصادي، الذي تحققه دولة ما إلى دولة أو مجموعة الدول التي تعاني من نقص في الإنتاج، كما أن التصدير هو عملية عبور السلع والخدمات خارج الحدود الوطني [4] ويمكن التميز نوعين من التصدير [5]

التصدير العرفي: ويتم أساسا على تصريف الفائض من الإنتاج.

التصدير الايجابي : الذي يكون هدفه التوسع في الأنشطة التسويقية والتعامل مع أكثر من عميل .

[1] محمد يونس مقدمة في النظرية التجارة الخارجية مؤسسة شباب الجامعة 2004، ص 11.

[2] ب.برنييه.و.أ.سيمون.اصول الاقتصاد الكلي .كتاب النشر والتوزيع القاهرة الطبعة الاولى 1409ه 1989م ص171 .

[3] بديع جميل قدو"التسويق الدولي "دار المسيرة لنشر والطباعة عمان، عبيدلي لطبعة الاولي2009 م 1429ص 176.

[4] مصطفى محمود فؤاد، التصديروالاستراد علميا وعمليا. دار النهضة العربية الاوربية القاهرة1993ص236

[5] سلمان دائخة .عبد الحليم محرم، استراتيجية التصدير والاجراءات المكملة له بالمؤسسة الجزائر دراسة حالة مذكرة تخرج لشهادة ليسانس العلوم التجارية تجارة دولية جامعة الودي دفعة 2002ص22.

الفرع الثاني : أهمية التصدير

يعتبر نشاط التصدير ذات أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول، فهو إحدى العوامل الأساسية للتنمية الاقتصادية، فالمدة الطويلة اعتبرها أصحاب النظرية التجارية وسيلة فعالة لتحقيق معدلات النمو المرجوة، كما اعتبر طريقة ناجعة اكبر قدر ممكن من العملة الصعبة والتي يتمثل في كونه مورد هام من موارد العملة الصعبة، وهناك من يرى أن التصدير مرتبط بحجم سوق الإنتاج الذي كلما زاد اضطرت مختلف المؤسسات والشركات إلى مضاعفة الإنتاج، قصد تغطية هذه الزيادة في السوق ثم يعد ذلك يتم تصريف الفائض إلى الخارج عن طريق التصدير [1] .

لقد أصبحت الكثير من الدول تهتم بإبرام الاتفاقيات الدولية وخاصة في المجال التجاري لتشجيع التجارة الخارجية بشقيها الاستيراد والتصدير وهنا نتناول أهمية التصدير في حد ذاته كهدف أساسي لأي مؤسسة وهذا لما يمثله من قوة وقدرة كبيرة لهما خاصة في وقت أصبحت فيه الأسواق مفتوحة إمام كل المتعاملين الاقتصاديين فكل سوق يربحه طرف أو مؤسسة وتخسره مؤسسة أخرى، ولهذا فان التصدير أهميته انه يمكن المؤسسة من الاستمرار والنمو ويبين أهم العناصر التي يضيفها أو يقدمها التصدير للمؤسسة نذكر منها ما يلي:

توزيع الفائض في الأسواق الدولية لتجنب دفع ضرائب عالية وتحقيق إرباح أكثر لان عائدات التسويق الدولي اكبر من عائدات التسويق المحلي .

- انه إحدى الطرق للحصول على العملة الصعبة التي تحتاجها المؤسسة لاستفراد المواد الأولية
- يمكن للمؤسسة من الحصول على المكانة المرموقة بين المؤسسات العالمية
- بيع الفائض من الإنتاج وتلبية رغبات المستهلكين في الخارج .
- خلق فرص توظيف جديدة من خلال إنشاء مديريات أو مصالح التصدير في المؤسسات الرائدة في مجال التصدير .
- يساهم بشكل فعال في ضمان استمرارية المؤسسة وتوجيهها نحو الأفضل دائما

[1] عقاقنة ليلى،نفس المرجع السابق ص ص ،3.4.

- التصدير يجعل المؤسسة تولي اهتمام كبير بمنتجاتها، والبحث دوما من اجل تطويرها على فرض تجارب جديدة في مجال الشراكة والاستثمار الدائم.
- إن التصدير هو الخطوة الأولى نحو تدويل المؤسسة والتوغل في الأسواق العالمية[1]

والجدير بالذكر إن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الناتج عن زيادة الصادرات يصاحب تغيرات في أنماط الاستهلاك التكنولوجي وهذا ما يبين العلاقة التبادلية والمتداخلة بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الدخل ولهذا يجب أن تعتبر الصادرات وتنميتها في الدول النامية من بين الأهداف الأساسية لهذه الدول[2].

احتلت قضية التصدير حيزا هاما في الفكر الاقتصادي المرتبط بتنمية الاقتصادية للدول النامية، خصوصا في ضوء ما يسفر عنه الواقع العلمي من الاتساع المتنامي للفجوة التي تربط بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية

وتتبع أهمية التصدير للدول النامية من واقع الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها موازين مدفوعاتها إذ يلاحظ تفاقم العجز في الميزان التجاري، وزيادة حجم المديونية الخارجية وتزايد أعبائها وبالتالي ضعف قدرتها على الاستيراد وذلك بسبب السياسات التي تنتجها بعض الدول النامية كسياسة إحلال الواردات سياسة الإقراض الخارجي[3] .

الفرع الثالث: أهداف التصدير[4]

1 -الأهداف المرتبطة بالإستراتيجية التجارية وهي:

- تجاوز السوق الوطني المشبع
- التوزيع الجغرافي للمخاطر
- التكيف ع المنافس
- التواجد في السوق الدولي

2 -الهداف المرتبطة بالجانب المالي وهي :

[1] اخباري يسين واخرون، التامين على الصادرات، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية2002. ص ص22 -23.

[2] نعيمي فوزي التجارة الدولية، دروس في القانون الاعامل الدولي ج1،ديوان مطبوعات الجامعة 1999ص67

[3] قدي عبد المجيد واخرون، اليات ظمان الانتمان وتنمية الصادرات حالة الجزائر، مجلة العلوم السياسية جامعة محمد خضر بسكرة العدد الثاني جوان2002ص218

[4] ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة دار المحمدية العامة الجزائر 1998ص43

-الزيادة في رقم الإعمال
-رفع هوامش المرودية والإرادات المالية
-رفع مرودية رؤوس الأموال المستثمرة
-تسمح المنافسة من رفع فاعلية التسيير المالي للمؤسسة

3 -الهداف المرتبطة بتحسين شروط الإنتاج وهي:
-تحسين قدرات الإنتاج بالمؤسسة
-استغلال الامتيازات المتوفرة
-حفص الكلفة الإنتاجية
-رفع من جهود البحث والتصدير

الفرع الرابع :إخطار التصدير:[1]

يقصد بإخطار التصدير تلك المخاطر التي يتعرض لها المصدر إثناء عملية التصديرية والتي قد تكون ناتج عن عوامل تجارية أو غير تجارية أو عوامل أخرى لا يمكن تصنيفها في الأولى ولا في الثانية، وسنتطرق إلى أهم أخطار العملية التصديرية :

1 -**الأخطار التجارية** : وهي تلك التي يكون مسببها المستورد لأوضاعه المالية، وتؤدي إلى عدم استلام المصدر لكامل مستحقاته في الآجال المتفق عليها ومن بينها:

أ- إفلاس المستورد أو إعساره أو تصفيته :ويعني ذلك صدور حكم قضاء بالإفلاس المستورد،أو إذا تقررت تصفيته جبرا، مما يؤدي بالمستورد إلى عدم دفع ديونه في المواعيد المتفق عليها

ب- الامتناع المستورد عن سداد ا ما استحق عليه للمصدر :ويعني ذلك عدم وفاء المستورد بما استحق عليه للمصدر أو عجز عن ذلك رغم قيام هذا الأخير بالوفاء بجميع التزاماته قبل المستورد

[1] قدي عبد المجيد واخرون ،نفس المرجع السابق ص5 - 6

ج- رفض المشتري استلام البضاعة المشحونة :و يعني ذلك امتناع عن استلام مستندات البضاعة المشحونة رغم قيام المصدر بالوفاء بجميع التزاماته قبل المشتري

2 **الأخطار الغير تجارية (السياسية)** : ويقصد بها المخاطر التي تخرج عن أرادة المستورد والتي تكون مصدرها أو مسببها سلطات القطر المستورد، أو سلطات قطر العبور، وأيضا تلك التي تكون نتيجة عن عجز مستورد عن الدفع بسبب عوامل سياسية، ومصطلح الأخطار السياسية يغطي جانبا واسعا من الأخطار ويمكن تصنيفها إلى أخطار كلية وأخطار جزئية، وكذا إلى أخطار خارجية وهذا وفق الجداول التالية[1]:

الأخطار الكلية		**الأخطار الجزئية**	
المرتبطة بالمجتمع	المرتبطة بالحكومة	المرتبطة بالمجتمع	المرتبطة بالحكومة
الداخلية		**الداخلية**	
الثورة	التأميم/المصادرة	الإرهاب الانتقائي	التأميم الانتقائي
الحروب الأهلية	صراع القيادي	الإضراب الانتقائي	الضغوط على الشركات المشاركة
الصراعات العرقية	التضخم	القاطعة القومية للمنشأة	الرقابة على الأسعار
الإرهاب	الصراع البيروقراطي	/	/
المقاطعة	/	/	/
اختلاف رأي العام	/	/	/
الخارجية		**الخارجية**	
الإرهاب الدولي	الحروب النووية	المنافسة بين الشركات المتعددة الجنسيات	الضغوط الدبلوماسية
الرأي العام العالمي	المقاطعة الدولية	الإرهاب الدولي الانتقائي	القيود على التجارة الدولية
الضغط على الاستثمار	أعباء خدمة الدين المرتفعة	المقاطعة الدولية للمنشاة	التدخل الحكومي

[1] قدي عبد المجيد واخرون نفس المرجع السابق ص5 و6.

بالإضافة إلى هذه الأخطار هناك أخطار ثانوية منها إخطار الصرف وأخطار المشاركة في المعارض والبحث عن الأسواق الجديد،أخطار تقلب الأسعار أخطار الكوارث الطبيعية وأخطار التحويل، الأجنبية وأخطار معدات المقاولات .....الخ[1]

المطلب الثاني :هيكلة عملية التصدير[2]

لخروج المؤسسة نحو الأسواق الخارجية يجب عليه الدراية بعدة معوقات من أهمها هيكلة التصدير :

الفرع الأول :مختلف وظائف التصدير :

هذه الوظائف الأساسية تنظم التصدير وهي :

أ – **الوظائف التوجيهية:** الوظيفة هدفها التعريف والقيادة السياسة العامة للمؤسسة من صادراته بتطبيق مناهج تفسيرية فعالية وتهتم ب:(تحديد أهداف المؤسسة، تحديد تنبؤات المبيعات، إعداد البرامج والميزانيات، تحديد السياسات العامة للتصدير، تنظيم وسائل التصدير، برمجة الاستثمارات، تحديد الأهداف، ترتيب عملية العقود مع الخارج)

ب – **الوظيفة التجارية** :عملية يمكن فيه بعض الصعوبات وتستعمل تحليل خاصة بالمعطيات المتعلقة بالزبائن، الأسواق الدول، ونشاطها يتمثل في (ترتيب الدراسات السوقية، تنظيم الحركة التجارية، التفاوض،التعرف على أهم الوسائل وطرق التوزيع، إنشاء قنوات الحركة التجارية، التفاوض، التعرف على أهم الوسائل وطرق التوزيع إنشاء قنوات البيع، الحفض على الاتصالات مع الزبائن

ج –**الوظيفة الإدارية** : تخضع الإعمال جزئية والمتخصصة والتضمن تسير القيادات والمصلحة التصدير (تأمين المالي)

[1] قدي عبد المجيد واخرون نفس المرجع السابق ص5 و6

[2] عبد المالك ديدي، عوائد تصدير التمو في الجزائر، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة ليسانس في العلوم التجارية فرع تجارة دولية ، جامعة الوادي،الموسم الجامعي 2002-2003 ص ص 11،12.

أ -**الوظيفة التنظيمية** : تختص بتنظيم أو برمجة المراسلات واختبار الناقلين وتسير منافذ السلع ة ادن فهي تتضمن أحسن الوسائل العلمية للتصدير .

الفرع الثاني:وظائف الدعم لعملية التصدير

هذه الوظائف تحضر تقنيات خاصة لمساعدة دوران الوظائف الأساسية :

ب- الوظائف القانونية :تهتم ب (تشكيل عقود البيع، ترتيب الشروط العامة للبيع، تضمن الخطوات القانونية،تغطية المعلومات الجبائية والقضائية).

ج- الوظائف المالية :المشاكل المالية لها مجال واسع في التجارة عموما وفي التصدير خاصة فهي لا تتعلق بالتقنيات فقط ولكن مرد ودية الجهاز المالي إجبارية لتنظيم التصدير على المستوى المؤسسة وتشمل (مراقبة حسابات المؤسسة، تحليل المالي، مراقبة أنظمة الصرف)

د- الوظيفة الإعلامية : وهي تختص في تحضير المعلومات عن المعلومات عن حقيقة الحياة الدولية وهي المعلومات التي تأتي عن طريق رجال مختصين في دراسة السوق أو عن طريق التحقيقات من اجل تحليل مقدرة المؤسسة حيال المعطيات الدولية

هـ- **وظيفة المساعدة التقنية** :يقوم بها شخص معنوي يساعد في دراسة السوق أو عن طريق التحقيقات من اجل تحليل مقدرة المؤسسة حيال المعنوية يساعد في العملية التجارية بتحضير البيع في الأسواق الخارجية وتتضمن كل التقنيات التصدير السلع بصفة منظمة ونلخص الوظائف الأساسية في الشكل رقم (01):

مخطط الوظائف الأساسية للتصدير [1]

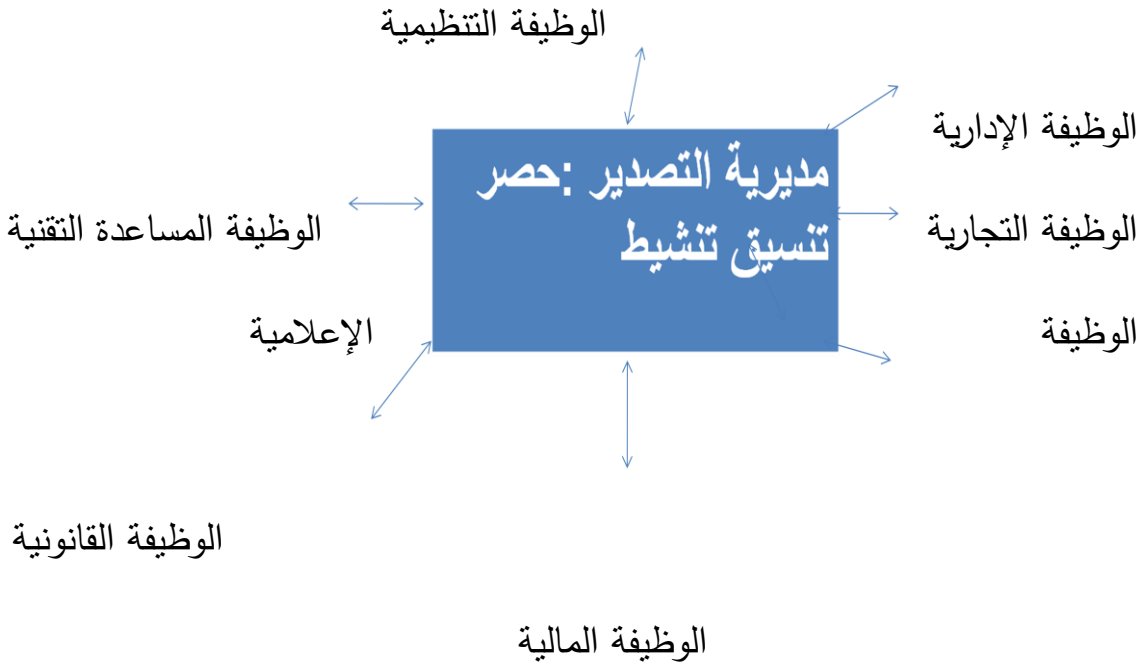

مخطط (01):الوظائف الأساسية للتصدير

[1] عبد المالك ديدي و اخرون ص11-12-13-14

المبحث الثالث :علاقة نمو الصادرات بالنمو الاقتصادي

يرتبط النمو الاقتصادي بشكل وثيق مع الصادرات وهو ما يفسر الاهتمام الكبير بنشاط التصدير في الفكر الاقتصادي تاريخيا، كما أن هناك جملة من الدراسات القياسية تمت لتحديد مدى الترابط بين الصادرات والنمو الاقتصادي، من خلال عدة زوايا مثل قيمة الصادرات، هيكل الصادرات، وفي هذا المطلب سنسعى إلى إبراز هذه العلاقة وبعض الدراسات التي اهتمت بقياسها [1]

المطلب الأول : علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي باستخدام منهجية الارتباط

اتجهت العديد من الدراسات إلى مناقشة العلاقات بين معدل النمو الصادرات ومعدل نمو الناتج الإجمالي أو متوسط نصيب الفرد باستخدام علاقات الارتباط والانحدار الخطي البسيط لعينات مختلفة من الدول وفترات زمنية متباينة، أو من خلال اختبار اثر ترقية الصادرات على الدخل الوطني في تلك الدول التي اختارت منهاجا للتنمية الاقتصادية يقوم على تشجيع الصادرات بدلا من الاعتماد على سياسات الإحلال محل الواردات، واهم هذه الدراسات نوجزها في الآتي :

1. دراسة Emery(1967) :

قام Emery Robert* ببحث العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي لخمسين (50) دولة خلال الفترة (1953.1963) وذلك باستخدام متوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة كمؤشر للتنمية [2]، لتتوصل هذه الدراسة إلى نتائج حاسمة حول العلاقة الايجابية بين معدل النمو ومتوسط نصيب الفرد لتعطي دلالة على وجود علاقة ارتباط قوية بين الصادرات والتنمية الاقتصادية تعتمد على التأثير المتبادل بينما أكثر من اعتمادها على التأثير من جانب واحد، موضحة أن العامل الرئيسي لدفع النمو هو الصادرات بسبب مجموعة من المنافع التي تتمثل فيما يلي :

Emery Robert*: اول اقتصادي قام ببحث العلاقة بين نمو الصادرات و النمو الإقتصادي احصائيا.

[1] مصطفى بن ساحة،مرجع سبق ذكره ص39.

[2] قاسم الحموري وعهود حصاونة، الاداء التصديري الاردن واثره في النمو الاقتصادي (1972-1996)،مجلة جامعة دمشق، سوريا،المجلد17،العدد الاول، 2001،ص05

المنافع المباشرة

زيادة الصادرات تتنسب في زيادة قدرة الدولة على الاستيراد وتوفير الواردات من السلع الرأسمالية والوسيطة، وتساعد على التركيز الاستثمار في القطاعات الأكثر كفاءة التي تتمتع فيها الدولة بميزة تنافسية مما يؤدي إلى رفع قدرة الاقتصاد على تحقيق مزايا تنافسية جديدة اتساع الأسواق، وإتاحة الفرص لتطبيق التخصص وتقسيم العمل، فضلا عن الاستفادة من وفرات الحجم .

المنافع غير المباشرة

تحفيز وتشجيع الاستثمار المحلى والأجنبي.

التطوير والتجديد المستمر في المنتجات، وجلب التكنولوجية الحديثة وتطبيق الأساليب الإدارية المتقدمة لضمان الحفاظ على المزايا التنافسية للدولة، جراء ما تفرضه المنتجات .

2- دراسة (1977) Michaely:

حاولت الدراسة .M Michaely[1]- تقصي العلاقة بين معدل التغير في نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التغير في نصيب الفرد من الناتج من الناتج بالأسعار الثابتة لعينة من 41 دولة خلال الفترة (1950.1973) كما قامت بتحليل اثر مستوى التنمية الاقتصادية على طبيعة العلاقة بين متغيري الدراسة من خلال تقسيم عينة الدراسة إلى مجموعتين وفقا لمتوسط دخل الفرد.

وانتقدت هده الدراسة المتغيرات التي استعملها Emerry حيت يرى Michaely ان الصادرات جزء من الناتج المحلي الإجمالي ، فمن الطبيعي أن تكون هناك علاقة ارتباط موجبة بين الصادرات والنمو، وجاءت النتائج لتؤكد على أن التنمية الاقتصادية تتأثر بنمو

[1] منى طعيمية الجرف، دور الصادرات في تنمية الاقتصاد المصري في ضوء التوجهات الاقتصادية الجديدة بعد عام 1974رسالة دكتوراه،كلية الاقتصاد و العلوم السياسية جامعة القاهرة، 1995ص ص 13،14

الصادرات في الدول التي حققت مستوى معينا من التنمية كحد أدنى، وان علاقة الارتباط بين الصادرات ونصيب الفرد من الدخل في الدول ضعيفة النمو [1] .

3 . دراسة (Balassa(1978 [2] بحثا على (11)دولة نشأت لديها قاعدة صناعية خلال الستينات والسبعينيات استناد إلى مبدأ الميزة النسبية وهي :كوريا الجنوبية، تايوان، إسرائيل، سنغافورة، يوغسلافيا، الأرجنتين، البرازيل، كولومبيا، المكسيك، شيلي، الاختبار الفرضية القائلة بان سياسة تشجيع الصادرات تؤدي إلى تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي خلال الفترة (1973.1960)، وذلك بدراسة العلاقة التي تربط الصادرات الإجمالية والصناعية من جهة، والناتج المحلي الإجمالي والناتج الصناعي من جهة أخرى،و توصلت الدراسة إلى تأكيد أن نمو الصادرات له علاقة ايجابيا بالنمو الاقتصادي نتيجة ما يترتب على الزيادة في معدل نمو الصادرات من إعادة توزيع الموارد بشكل أكفا، وارتفاع مستوى التقدم التكنولوجي .

وعندما قام بتغير الصادرات الإجمالية بالصادرات الصناعية لدول العينة لم يؤدي ذلك إلى إظهار دلالة قوية على علاقة الارتباط بين المتغيرين، وارجع ذلك انخفاض النصيب النسبي للصادرات الصناعية لدول العينة خلال فترة الدراسة .

4 . دراسة Tyler(1981) [3] :

قام العلاقات Tyler .William باختبار عينة تتكون من (55) دولة نامية لتحليل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الصادرات الإجمالي ومعدل نمو الصادرات الصناعية خلال المدة (1977.1960) مع استبعاد الدول التي لا يتجاوز الدخل الفردي فيها 300 دولار باعتبار انه من الضروري توفر حد أدنى من التنمية الاقتصادية كشرط أساسي حتى تستطيع الصادرات المساهمة في النمو الاقتصادي.

[1] منى طعيمة الجرف،نفس المرجع السابق ص ص 14،13

[2] نفس المرجع، ص15

[3] نفس المرجع، ص 16

وجاءت نتائج الدراسة لتؤكد وجود علاقة ايجابية طردية بين الصادرات والنمو الاقتصادي تزداد وضوحا كلما ارتفع نصيب الصادرات الصناعية .

5. دراسة Chakraborty(1983)

شملت دراسة Chakraborty Debesh أربع دول في جنوب شرق آسيا وهي : سيريلانك وماليزيا وتايوان وكوريا خلال الفترة (1960.1970)الاختبار الفرضية القائلة بان الزيادة في المستوى من الصادرات تؤدي إلى الزيادة في معدل النمو الاقتصادي، لتوضح الدراسة بان42.5 % من الإنتاج الكيمائي يواجه إلى التصدير في الدول الأربعة، بينما تتركز الصادرات سيريلانك وماليزيا في الصادرات التقليدية(المواد الأولية)، بينما تايوان وكوريا تمثل المنتجات الصناعية معظم صادراتها للخارج [1]

وعلى عكس الدراسات الأخرى استنتجت هذه الدراسة بان دور الصادرات في المساهمة في النمو الاقتصادي في دول جنوب شرق آسيا السالفة الذكر محدد، انه يجب على هذه الدول بصفة خاصة والدول النامية بصفة عامة أن تواجه اهتمامها إلى الداخل وتزيد من الاهتمام بالاستثمار والاستهلاك .

6 . دراسة Kavoussi(1984)

قامKavoussi–Rostom. [2]ببحث العلاقة بين معدل نمو الصادرات ومعدل النمو الاقتصادي، حيث لم يفوق بين الصادرات الصادرات الصناعية الأولية على عينة تتكون من (73) دولة نامية تشمل دولا مرتفعة النمو ودولا متوسطة النمو، واستخدمت الدراسة معدل النمو الحقيقي للصادرات ومعدل نمو الناتج المحلى الجمالي الإجمالي

وكانت نتائج الدراسة أن صادرات المواد الأولية يمكنها أن تلعب دورا هاما في عملية النمو الاقتصادي في الدول النامية ذات اقتصاديات المنخفضة والمتوسطة، بينما الدول ذات الاقتصاديات الأكثر تقدما تؤثر صادراتها الصناعية تأثيرا ايجابيا في عناصر الإنتاج

[1] عبد الله بن سليمان السكران، دراسة علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي (1980-1999)، مجلة دراسات اقتصادية، السلسلة العلمية لجمعية الاقتصادية السعودية، كلية ادارة اعمال، جامعة الملك سعود، السعودية المجلد الرابع، العدد الثامن،1423هـ/2002،ص05.

[2] قاسم الحموري وعهود حضا ونة الاداء التصديري الاردني واثره في النمو الاقتصادي (1972-1996)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، المجلة 17،العدد الاول، 2001 ص 04.

عن الصادرات المواد الأولية، ويقتصر دور الصادرات التقليدية في تلك الدول على مساهمتها في سرعة التكوين الرأسمالية .

7. دراسة Dodaro (1991)

قام Sonot–Dodar بإختبار العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، من خلال نموذجين، يتمثل النموذج الاول في بحث العلاقة بين مستوى التنمية معبرا عنها بمعدل دخل الفرد من الناتج القومي الإجمالي وسلة الصادرات، والنموذج الثاني يبين وسيطة الصادرات و النمو الاقتصادي وهذا في ظل انتقاده للبنك الدولي الذي يعتبر سياسة تشجيع الصادرات هي من أفضل السياسات التي يجب أن تتبناه الدول النامية لتحقيق أداء اقتصادي متميز .

وكانت أهم النتائج التي توصلت الدراسة إليها أن مستوى التنمية هو محدد هام لدرجة التصنيع في تركيبة صادرات الدولة، وأكدت الدراسة أيضا أن تركيبة الصادرات تؤثر في النمو الاقتصادي .

ويمكن القول بان أهم دراسات الأدب الاقتصادي التجريبي التي ركزت على بحث العلاقة بين الصادرات والنمو باستخدام علاقة الارتباط والانحدار قد أثبتت فعالية وجدوى إستراتجية ترقية الصادرات للدول التي طبقت فيها ولم يشد عن هذه النتائج إلا الدراسة التي قام بها Chakraborty على أربعة دول من جنوب شرق آسيا

المطلب الثاني :علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي باستخدام المنهجية السببية

قام العديد من الاقتصاديين بمجموعة من الدراسات لمعرفة العلاقة السببية بين الصادرات و النمو الاقتصادي باستخدام قرانجر للسببية Test de Granger لدراسة أربع فرضيات تتمثل فما يلي:

. علاقة سببية احادية الاتجاه من الصادرات إلى النمو الاقتصادي .

. علاقة سببية عكسية الاتجاه من النمو الاقتصادي إلى الصادرات .

. علاقة سببية متبادلة بين الصادرات والنمو الاقتصادي .

. عدم وجود علاقة سببية محددة بين الصادرات والنمو الاقتصادي .

وتتمثل أهم الدراسات التي تعرضت لبحث العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي باستخدام المنهجية السببية في الآتي:

1. دراسة Jung and Marshall(1985)

استخدم jung& Marshall[1] عينة تتكون من (37) دولة خلال الفترة (1950.1981) وقام باستعمال اختبار قرانجر لاختبار العلاقة السببية بين نمو الصادرات ونمو الناتج المحلي الإجمالي .

واتقدت هذه الدراسة كافة الدراسات التي أغفلت العلاقة العكسية بين المتغيرين، لان هناك احتمال أن يؤدي نمو الناتج إلى نمو الصادرات، أي من الممكن أن يؤدي نمو الناتج إلى تراكم رأسمال ونقل التكنولوجيا الحديث، ومع توفر ضيق السوق المحلي إلى توجه المنتجين إلى الأسواق الخارجية لتصريف منتجاتهم مما يترتب عليه نمو الصادرات حتى في ظل عدم وجود حوافز لتشجيع التصدير ،كما يمكن أن يؤدي معدل النتائج إلى تراجع معدل نمو الصادرات بسبب زيادة الطلب المحلي .

وكانت نتائج هذه الدراسة غير حاسمة حتى تؤكد أهمية إستراتجية ترقية الصادرات لتحقيق أداء أفضل للاقتصاد، فلم تؤدي الزيادة في الصادرات إلى الزيادة في الناتج إلا في أربعة دول من دول العينة وهي :اندونيسيا، مصر، كوستاريكا، الإكوادور، وتحققت الفرضية القائلة بان الزيادة في معدل الناتج المحلي تؤدي إلى تراجع معدل نمو الصادرات في كل من الدول التالية : جنوب أفريقيا وكوريا وإسرائيل وباكستان وبوليفيا وبيرو .

2. دراسة Chow(1987)

أجرى P–Chow. دراسته على عينة تتكون من (08)دول حديثة التصنيع ذات توجيه خارجي خلال الفترة من الصادرات الصناعية للدول النامية، (1960.1970)حيث تسجل الصادرات الصناعية فيها 80% من الناتج المحلى الاجمالى، واستخدمت الدراسة معدل

[1] محمود حامد محمودعبد الرزاق، تكنولوجيا المعلومات وزياد ة الصادرات ودعم التنمية الصناعية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة،2006،ص 26

24% الى34 % ويساهم الناتج الصناعي من النمو الصادرات الصناعية ومعدل الصادرات التحويلية لدراسة العلاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي.

وكانت النتائج التي انبثقت عن الدراسة تظهر العلاقة السببية المتبادلة بين نمو الصادرات الصناعية والنمو الصادرات الصناعية ونمو الصادرات التحولية في جميع الدول العينية باستثناء المكسيك التي كانت العلاقة السببية في اتجاه واحد، والأرجنتين التي ظهرت فيها عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين [1]، ونستنتج من هذه الدراسة الدور الحيوي التي من الممكن تساهم به إستراتجية تنمية الصادرات في دعم النمو الاقتصادي في ظل نموذج تنموي يعتمد على التوجه إلى الخارج .

3 ـ دراسة (1992)Serletis:

اقتصرت هذه الدراسة على كندا خلال الفترة (1985.1977) لتقصي العلاقة السببية بين الصادرات والمستوردات ونمو الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بتطبيق اختبار فرانجر واختبار جذور الوحدة واختبار التكامل المشترك للمتغيرات .

وكانت النتيجة الأساسية التي توصلت إليها هذه الدراسة أن تحقيق إستراتيجية للنمو الاقتصادي في الأجل الطويل لا يتحقق إلا بالتوسع في الصادرات لزيادة الدخل القومي [2]

4 . دراسة(1994)Jim

قام Jim.love بدراسة العلاقة السببية بين معدل نمو الصادرات ومعدل النمو الاقتصادي على عينة تتكون من 20 دولة نامية مستخدما اختبار قرانجر لبحث هذه العلاقة بين المتغيرين، وكانت نتائجها قوية ومدعمة لفرضية ترويج الصادرات، حيث وجدت الدراسة في سبع دول من الدول العينة علاقة سببية ايجابية قوية في اتجاه واحد من صادرات إلى النمو الاقتصادي، بينما وجدت علاقة سلبية في اربع دول، ووجدت في ثلاث دول علاقة سببية ذات تغذية استرجاعية .

[1] منى طعيمة الجرف، مرجع السابق ص18

[2] مجدي الشوريجي، العلاقة بين راس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان، بحث مقدم إلى الملتقى العلمي الاول حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 27-28نوفمبر2007،ص07

واستنتج Jim بان هذه النتائج تدعم بقوة الفرضية القائلة بان نمو الصادرات يتسبب في النتائج المحلى الإجمالي.

5ـ دراسة Chuag(2000)

اهتمت Chuang Yih-Chyi ببحث العلاقة ال مسببة بين الصادات والنمو الاقتصادي ودراسة ورأس المال البشري لتايوان خلال الفترة (1952. 1995)، وذلك باستخدام منهج التكامل المشترك واختبار قرانجر للسببية .

وجاءت نتائج هذه الدراسة لتظهر أن زيادة نمو الصادرات تساهم في الزيادة النمو الاقتصادي في الأجل الطويل من خلال تأثيرها على تراكم رأس المال البشري، وتدعيم الفرضية القائلة بان الزيادة في الصادرات تؤدي إلى الزيادة النمو الاقتصادي.[1]

المطلب الثالث : الصادرات في ظل نماذج النمو الاقتصادي

في الآداب الاقتصادي التجريبي عرفت الصادرات على أنها متغير أساسي ذو دلالة قوية في التأثير على النمو الاقتصادي خصوصا في الدراسات التجر يبيةِ التي أسفرت على بناء نماذج للنمو الناتج عن الصادرات، لتوضح الأهمية الخاصة لمستوى الصادرات كعامل رئيسي للتنمية الاقتصادية سواء في الدول المتقدمة أو النامية، ومن بين أهم هذه النماذج ما يلي:

1 نموذج Lamfalussy (1963)

عالج نموذج Lamfaluss-A *أشكال الاختلاف معدلات النمو الاقتصادي بين دول السوق الأوربية المشتركة بالمقارنة ببريطانيا التي تراجعت فيهما معدلات النمو خلال الخمسينيات، معتمدا على وجه نظر تقضي بان نمو الصادرات يصاحبه توسع في الطلب المحلي يترتب عليه توفير حافز للتوسع في الاستثمار .

[1] مجدي الشوربجي نفس المرجع السابق ص ص 09،07

أي أن زيادة نمو الصادرات يؤدي إلى الدخل الذي بدوره يؤدي إلي الزيادة في الواردات [1]، لترجع الدراسة أن سبب الاختلاف يعود إلى أن في دول السوق الأوربية المشتركة ظهر متغير الصادرات كعامل اقتصادي خارجي أكثر أهمية و تأثيرا على معدلات النمو الاقتصادي بينما في بريطانيا ظهر متغير الصادرات ذا أهمية محدودة في التأثير على معدلات النمو، أي بينما كانت دول السوق الأوربية تشهد ارتفاع معدلات نمو صادراتها كانت بريطانيا تعاني بطء ارتفاع معدلات صادراتها، ليؤكد النموذج على تحقيق معدلات لنمو الصادرات بالقدر الكافي للمحافظة على التوازن الخارجي للدولة .

2- نموذج Kindelberger(1965):

التحليل العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو Charles Kindelberger تعرض نموذج الاقتصادي[2]، وتوصل إلى وجود علاقة قوية بين الصادرات والنمو الاقتصادي تجعل من التجارة الخارجية لاسيما الصادرات القاطرة الأساسية للنمو، ويتضح هذا من خلال ما يقدم به نشاط التصدير في المساهمة من رفع الإنتاجي المستخدم، أضف إلى ذلك زيادة قوة الصناعات القائمة التي تمكن وظيفتها الأساسية في أحداث تغيرات هيكلية داخل محيطها وهذا ما يطلق عليه بالروابط الخفية، أما الروابط الأمامية فإنها تتمثل في المساهمة الفعلية لنشاط التصدير باعتباره احد الآليات الهامة لزيادة معدلات نمو الناتج المحلي خلال توسيع نطاق السوق والذي يعد النفاذ إلى الخارج إحدى أهم عناصره، وكانت النتيجة التي وصل إليها هذا النموذج أن العلاقة بين نمو الصادرات نمو الدخل المحلى هي علاقة إنمائية تراكمية ـ حركة دائرية ـ تتضح من خلال:

ـ إن نمو الصادرات يؤدي إلى ارتفاع معدلات نمو الدخل

* الرئيس الاسبق لبنك التسويات الدولية (**Bank for International settlements**)

[1] Lamfalussy A ,The United Kinjdom and the six ,an ussay in the economic jrowth in westem Europe,Revue Economque,Volume14,N6,1963,PP961,963
http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/reco_00352764_1963_num_14_6_407588_t1_09_61_0000_001 (02_09_2010)

[2] kindelberger charles ,international economics, foreign tande and national Economic, revue Economoc , volume 16,N5,1965,pp837-838
http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/reco_00352764_1965_num_16_5_407682_t1_08_37_0000_001_(02_09_2010)

ـ وارتفاع معدلات نمو الدخل يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للبلد نتيجة انخفاض الأسعار النسبية للمنتجات على اثر ارتفاع مستوى لإنتاج، مما يترتب عليه ارتفاع معدلات نمو الصادرات مرة أخرى،

3- نموذج(1973)Michaloulos and Jay:

قام chaloulos & Jay بدراسة لمعرفة وبحث العلاقة بين معدل نمو الصادرات ونمو الناتج المحلي الإجمالي على عينة تتكون من (39) دولة نامية خلال الفترة (1960.1968) مستخدما دالة الإنتاج كوب دوجلاس، وادخل نموذج الصادرات ورأس المال المحلي ورأس المال الأجنبي والعمل والتكنولوجيا كمتغيرات مفسرة لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وميزات الدراسة بين العوامل التي تؤثر وتساهم في زيادة معدل نمو الصادرات كما يلي :

عوامل خارجية :تتمثل في الطلب الخارجي على الصادرات .

عوامل أخرى : وتشمل كافة السياسات المحلية التي تنعكس آثارها على أداء الصادرات فضلا عن هيكل الصادرات وتنوعه .

وجاءت نتائج النموذج لتوضيح العلاقات الايجابية بين المتغيرين، وعليه فانه لإحداث النمو الاقتصادي في الدول النامية فمن ضرورة تبني سياسة تشجيع الصادرات وحتمية تنوع هيكل الصادرات السلعية وتشجيع الصادرات التحويلية[1]

[1]قاسمي لخضر، اثر الصادرات غير نفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية ص101،102.

خلاصة الفصل:

بعد تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي الذي يعد هدفا رئيسيا تسعى إلى إدراكه كل الدول، من خلال تسطير جملة من السياسات والبرامج الخاصة برفع وتحسين الأداء الإنتاجي بغرض الوصول إلى معدلات تفوق معدلات تزايد سكانها.

تعتبر التجارة الخارجية احد القطاعات الهامة التي ساهمت في ارتفاع النمو الاقتصادي العالمي، فبارتفاع قيمتها ترتفع معدلات النمو الاقتصادي العالمي، فالصادرات تلعب دورا هاما في توسيع الأسواق وتنويعها وبالتالي فهي تعمل على حفز الإنتاج الوطني وتخفيض تكاليفه عن طريق الاستفادة من الامتيازات التي تمنحها ووفرات الحجم، وعليه فالصادرات ترتبط ارتباط وثيقا بالنمو الاقتصادي .

وبالنسبة للنمو الاقتصادي بالجزائر فهو يرتبط بشكل وطيد مع الصادرات من النفط إذ تسيطر الصادرات من النفط ومشتقاته على نسبة تفوق 97%، وهنا ومع الوقوف على هذه النسبة نكتشف مدى خطورة الموقف بالنسبة للجزائر، خاصة مع التقلبات التي تشهدها أسواق النفط العالمية وهنا تصبح عملية تنويع الاقتصادي وبالتالي تنويع الصادرات أمر بالغ الأهمية في الاقتصاد الجزائري الذي يعاني من سيطرة الصادرات النفطية، كما يوجب السلطات وشع استراتيجيك بعيدة المدى لتنمية الصادرات خارج المحروقات وبالتالي توزيع المخاطر الناجمة عن الصادرات والحديث عن هذه الاستراتيجة في الجزائر هو ما سوف نفصل فيه في الفصل الثاني في هذه الدراسة.

الفصل الثاني

تمهيد الفصل

رأينا في الفصل السابق كيف إن الجزائر قد سعت ومنذ استقلالها إلى تطوير وتحسين قطاعاتها الاقتصادية، والتي اهتمت في أول الأمر بالقطاع النفطي وصادراته كوسيلة لجلب العملة الصعبة .

غير إن ذلك لم يكن بالخيار الصائب بالنظر للازمات التي عصفت بهذه القطاع خاصة أزمة النفط سنة 1986،أين انخفضت أسعار البترول بشكل لافت وتراجعت معه قيمة الصادرات من النفط

كما أن ضعف تنافسية المنتجات الزراعية والصناعية الأخرى أدى إلى عدم التمكن من التنويع الصادرات إلى صادرات أخرى غير نفطية . فبقيت بذلك الصادرات الجزائرية راهنة أسعار النفط لاعتمادها عليه بشكل شبه كلي تقريبا، وهو ما اثر على مؤشرات الاقتصاد الكلي كما رأينا سابقا .

ومع تزايد حاجيات السكان من السلع الاستهلاكية وعدم قدرة القطاع الإنتاجي المحلي على تأمينها ثم اللجوء إلى الاستهلاكية من الخارج وهو ماخلق عجز الميزان المدفوعات والدخول في الدوامة من المديونية واختلال في التوازن الاقتصادي بشكل عام وذلك بالنظر لقلة الموارد من العملة الصعبة كل هذه المشاكل كانت العامل الأهم الذي حتم على تحرير التجارة الخارجية واتخاذ جملة من الإجراءات التحفيزية لتنمية الصادرات .

وفي هذا الفصل نسعى لإبراز أهم المعالم هذه الإستراتجية في الجزائر، وكذا التعرف على طبيعة ونوعية السياسات المنتهجة بغرض إحداث انطلاقة فعلية للصادرات غير نفطية والوقوف على مدى الانجازات المحققة طيلة سنوات التطبيق من خلال المقارنة بين ماضي الصادرات غير النفطية على أداء في الجزائر وبين واقعها الحالي بعد أن تم تنفيذ الإجراءات الداعمة التوسع في التصدير وسنبرز في كل من المرحلتين اثر تطور الصادرات خارج المحروقات على أداء نمو الاقتصادي.كما سنقف على ضرورة ترقية النشاط الإنتاجي الذي يؤدي من خلال ممارسة العملية التحويلية إلى حسن استخدام الموارد المحلية وتثمينها والرفع

من تنافسينها بدلا من تصدير هذه الموارد في شكل خام ، وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالأتي :

1). المبحث الأول :الإطار المفاهيمي الاستراتيجي تنمية الصادرات خارج المحروقات .

2). المبحث الثاني :تحليل العقبات التي تواجهه الصادرات خارج المحروقات .

3). المبحث الثالث :ضرورة إساءة قواعد الإنتاج لتعظيم القدرات تصديرية.

المبحث الأول :الإطار ألمفاهيمي لإستراتجية تنمية الصادرات

تلعب إستراتجية تنمية الصادرات دورا بارزا في تطوير تجارة التصدير، سواء من حيث الكم أو النوع . فهي ومن جلال سياساتها الهادفة إلى تقديم الإعانة المعقولة للمصدرين، وتوفير الهياكل الأساسية التي تساعد على نمو صناعات الموجهة للتصدير ورفع قدراتها بالشكل الذي يؤدي إلى استقرار مداخليها ونموها . لينعكس ذلك ايجابيا على معدلات النمو الاقتصادي المحققة . فما هو إذا مفهوم هذه الإستراتجية وما أهم محدداته ؟

المطلب الأول : مفهوم استراتجة تنمية الصادرات

حسب تقرير البنك الدولي للتنمية في العالم، فان معظم الدول منخفضة الدخل تنتهج إستراتجية إحلال الواردات .أما الدول المرتفعة الدخل فهي تتجه نحو السوق العالمي وتنتج إستراتجية تنمية الصادرات . يتفق هذا التورع مع تفسير الذي يشير إلى أن الصادرات تؤثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة ألان صناعات التصدير تعد منبعا حيويا لعملية التراكم الرأسمالي على المستوى الوطني، من خلال ما تحققه هذه الصادرات من سيولة ومن المنطق فان مساهمة التجارة الخارجية في عملية التنمية الاقتصادية تسريعها يتحدد في الأمد القصيرة بمدى ارتفاع مداخلي الصادرات ومعدل نموها، كما يتوقف أيضا على مدى الحاجة للاستيراد، لهذا السبب نجد العديد من الدول تعمل على تسطير إستراتجية لتنمية الصادرات بغرض تنويعها والابتعاد عن الأحادية في التصدير والصادرات التقليدية .[1]

الفرع الأول : تعريف إستراتجية تنمية الصادرات

تعرف هذه الإستراتجية على أنها " تنفيذ مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة على مستوى الدولة، بهدف التأثير على كمية وقيمة صادراتها، بما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية "[2]

. مفهومها في :"هي مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة التي يتم Krougerفيما يجد كروجر .

[1] . مصطفى بن ساحة، نفس المرجع السابق ص96

[2] . محمود حامد محمود عبد الرزاق، تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع . مصر 2006 ص34

إتباعها لتحفيز جميع السلع المصدرة دون اقتصار على سلعة واحدة[1].

Balassa1985 وباغوتي *Bhagwati. فقد عرفها بأنها:"تلك الإستراتجية التي تهدف أما

إلى زيادة الصادرات، من خلال تقديم حوافز سعريه غير متحيزة لصالح صناعات بدائل الواردات"[2]

كما إن الحكومة تتدخل من خلال هذه الإستراتجية في التجارة الخارجية، بحيث تقوم بتقديم الدعم للصادرات في شكل مساعدات نقدية أو إعفاءات ضريبية، أو تقديم إشكال أخرى من التسهيلات لمنتجي السلع المخصصة للتصدير . ويمكن هذا الدعم للمصدرين من عرض منتجاتهم في الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة نسبيا، مما يؤهلها إلى المنافسة بهذه الأسواق فهذه الإستراتجية تعمل على زيادة قدرة المنتج المحلي في المنافسة المنتجات الأجنبية في الأسواق الخارج.على عكس التعريفة الجمركية ونظام الحصص اللذين يزيدان من قدرة المنتوج .المحلي على منافسة نظيره الأجنبي في الأسواق الداخلية [3].

لكنه يجب وكشرط ضروري لنجاح هذه الإستراتيجية تحفيز التوسع في الاستثمار الإنتاجي بغرض التصدير، خاصة بإعفاء السلع الوسطية الداخلية إلى إعفاء من الضريبة المحلية المباشرة وغير المباشرة على نشاطات التصدير، وتامين عمليات التصدير والمصدرين .

انه من المحتمل وبنسبة كبيرة إن يساهم تنوع الصادرات السلعية إلى ارتفاع وزيادة عروض الصادرات وهذا بسبب إن الطلب الخارجي سيكون متميزا نسبيا بمرونة سعريه ومرونة داخلية، وهو ما يكسب اقتصاد الدولة نوعا من الثبات في مواجهة تذبذب الأسعار العالمية والتقلبات في الأسواق الدولية .

ومن بين العلاقات الاقتصادية الدولية في النصف الثاني من القرن الماضي، ظاهرة الدول الصناعية الجديدة في آسيا والمسماة بالنمو الاقتصادية، والتي يتميز تطورها

---

[1]. مرجع السابق ص34

*، [2]جاعديش باغواتي :اقتصادي هندي ولد سنة 1934يشتهربكونه من اشد المنتقدين للاتفاقيات التجارية الاقليمية ويعمل حاليا كمدراس بجامعة كولومبيا بنيويورك.

[3]. الاشقر احمد، الاقتصاد الكلى، دار الثقافة لنشر والتوزيع الاردن، الطبعة الاولى2007ص ص166–167

الاقتصادي باعتماده على التصنيع من اجل التصدير، فراحت هذه الدول تنافسية بشدة على غزو الأسواق العالمية والبحث في الأسباب التي ساعدت هذه الدول على الوصول إلى مستويات التنمية المتسارعة، نجد أن القاسم المشترك بين هذه الدول هو إتباع هذه الإستراتجية نتيجة نحو التصدير وكما ذلك بمساعدة الاستقرار السياسي وكذا وجود وعي وثقافة راسخة لدى مواطن هذه الدول وجود علاقة وطيدة بين الدولة والاقتصاد والبحث العلمي، تستهدف إرساء وتقوية قاعدة من البحث والتطوير ووضع استراتجيات تعتمد على استخدام التكنولوجيا الرائدة والربط بين سياسات التصنيع التكنولوجيا،والتجارة الخارجية[1].

الفرع الثاني : محاور أساسيات إستراتجية تنمية الصادرات

تنطوي إستراتجية تنمية الصادرات على جملة من المعلم الأساسية تشكل محاور أساسيات الإستراتجية، والتي تعمل على تسهيل الوصول إلى الأهداف المرجوة من تطبيق هده الإستراتجية .

ـ محاور استراتجية تنمية الصادرات

بغية توضيح الإجراءات اللازمة التي تتركز عليها إستراتجية تنمية الصادرات، لابد أولا من إبراز المحاور والمجالات الأساسية التي ينبغي التأثير والعمل عليها لغرض الوصول إلى تنمية الصادرات ويلاحظ هنا انه ليس ثمة من نموذج موحد صالح لتنفيذ، في كامل الدول بنظر لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للدول، وان هذه المحاور التي تركز عليها إستراتجية تنمية الصادرات يمكن الإشارة إليها فيما يلي [2]:

أ). الإطار المؤسسي :

إذ ترتكز إستراتجية تنمية الصادرات على ضرورة خلق وإيجاد مجموعة من المؤسسات التي تخدم وتسهل عملية التصدير، وتأخذ على عاتقه إيجاد الحلول لمختلف العراقيل التي تعترض العملية التصديرية، سواء ما تعلق منها بترويج الصادرات، أو

[1]. مصطفى بن ساحة نفس المرجع السابق ص92
[2]. نفس المرجع السابق ص92

المنتجات الموجهة لتصدير، أو ما يتعلق بتمويل الصادرات، أو ما يرتبط بتبادل المعلومات التجارية وإقامة المعارض والتعريف بالمنتج المحلى في المحافل الدولية .....الخ.

ب). جودة المنتج

تعد جودة المنتج محورا هاما من بين المحاور التي ترتكز عليها الإستراتجية تنمية الصادرات، ويتأتي ذلك من خلال أمرين اثنين. الأول يتمثل في إقامة نظم فحص السلع التي يتم تصديرها من وضع نظام للجودة السلع وجودة التصميم .

ج). إيجاد سياسة تمويلية وائتمانية ناجحة لتغطية الصادرات الصناعية

تسهم عملية توفير التمويل اللازمة للصادرات بشكل بارز في تحفيز الصادرات من خلال :

- التسهيلات التي تمنح للمصدرين سواء في المراحل السابقة أو اللاحقة لشحن البضائع.

- خفض التكلفة تمويل الصادرات .

- إعفاء المصدرين من الرسوم البنكية المرتبطة بعملية التصدير .

- تمويل استثمارات الأجنبية في الدول، مع التركيز على تمويل بعض الصادرات ذات الأهمية الكبرى وتشجيع الاقتراض بسعر فائدة منخفض أو بدون فوائد أحيانا

ويتم ذلك بإنشاء نظام تامين على الصادرات لتعويض الخسائر المحتمل تحقيقها من جراء العملية التصديرية، لاسيما نظام تامين، اعتمادات التصدير، وتقلبات سعر الصرف وضمانات التصدير

هـ). إنشاء المناطق الحرة والمناطق الصناعية التصديرية

الهدف من إنشاء هذه المناطق في إطار إستراتجية تنمية الصادرات، هو جذب الاستثمارات الموجهة للتصدير، والعمل على توفير الخدمات الأساسية التي تحتاجها هذه الصناعات بأسعار مدعمة، وكذا تحديد مستويات الأجور بما لا يؤدي إلى ارتفاع تكليف الإنتاج .

– ويكون ذلك عن طريق تسهيل وتبسط إجراءات التموين السلع الموجهة للتصدير، وكذا تخفيض تكاليف الحصول على بعض هذه المدخلات .أو يكون ذلك عن طريق نظام إعادة التموين بالإعفاء والذي هو من الأنظمة الجمركية الاقتصادية .

ج). إصلاح القطاع المصرفي

وهنا نستعمل أدوات السياسة النقدية المختلفة بغرض تحفيز الصادرات مع توفير التمويل اللازم لدعم القطاع الصناعي ومن ثم زيادة الصادرات الصناعية مع ضمان توفير الخدمات البنكية المتكاملة التي تتطلبها عملية التصدير

الفرع الثالث : مكاسب استراتجية تنمية الصادرات

تتعدد وتتنوع المكاسب التي يمكن جنيها من خلال انتهاج استراتجية تنمية الصادرات والتوجه نحو الخارج، من خلال محاولة اختراق السوق الدولي وخلق طلب إضافي على المنتج المحلي، بالشكل الذي يعزز فرص النمو ويدعمها . وفي حقيقة الأمر يمكن النظر لهذه المكاسب من خلال زاويتين أو من على مستويين . مكاسب محققة على مستوى الكلي ومكاسب محققة على المستوى الجزئي أي على مستوى المؤسسة.

أ). المكاسب المحققة على المستوى الكلي

وعلى هذا المستوى يمكن سرد بعض المكاسب المتأتية من التصدير في ما يلي :

- التغلب على ضيق السوق المحلي، وبالتالي إمكانية الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم،

- استغلال المزايا النسبية المتوفرة محليا، مع تطوير أساليب الإنتاج الصناعي، و إعادة تخصيص الموارد وفقا لاعتبارات الميزة النسبية المتاحة [1].

- المساهمة في تقليص معدلات البطالة وتقليل التفاوت في توزيع الدخل

- تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي

- اعتماد سعر صرف، مما يسمح برفع أداء الصادرات وزيادة قدرتها التنافسية

[1]. حاول موضوع تخصيص الموارد أنظره بلعزوز بن علي، ومحمود الطيب أمحمد، دليلك في الاقتصاد، دار الخلدونية، الجزائر2003ص ص168 –169

ـ دخول الأسواق الدولية والمنافسة عليها، يوفر للمنتجات المحلية معلومات عن تلك الأسواق والمنتجات المنافسة ومدى التطور التكنولوجي الحاصل، وإمكانية الاعتماد على التكنولوجيا في تحسين أداء المنتج المصدر إلى السوق العالمي [1]

ـ تحقيق مدخرات إضافية من العملة الصعبة من خلال التوسع في التصدير [2]

ب). المكاسب المحققة على المستوى الجزئي (بالنسبة للمؤسسة)

وفي هذا الجانب يمكن إن نسجل عدة مكاسب للتصدير تتمثل في[3]:

ـ رفع قيمة رقم إعمال المؤسسة فإذا كانت المؤسسة قوية، فإنها بالتصدير تتمكن من توسيع أسواقها وتحقيق عوائد من جراء ذلك .

. فضلا على انه يمن للمؤسسة إن تجد في السوق الخارجي فرصا لتسويق منتوج خاص أو نادر أو ما يعرف ب produit rareou Unique

. يتيح التصدير للمؤسسة إمكانية تنويع المنتجات المصدرة بغرض الحد من مخاطر الاعتماد على سوق واحد أو في حال ما إذا حدث ركود أو تراجع الطلب في السوق المحلي .فان هذا التراجع يمكن تعويضه بالثبات النسبي في الطلب الخارجي .

. تحقيق المنافسة من خلال الاستفادة من التجارب الأجنبية، ومحاولة مواكبة عجلة التصنيع من حيث الجودة النوع الكمية والزمن .

. تحقيق مردودية قصوى. ذلك انه في حال ما إذا كانت التكاليف الثابتة معطاة من خلال العمليات المحلية أو من خلال وسائل تمويلية أخرى، فان أرباح التصدير يمكن أن ترتفع بسرعة .

[1]. مصطفى بن ساحة نفس المرجع السابق ص96
[2]. نفس المرجع السابق ص96
[3]. نفس المرجع السابق ص96

يشار إلى أن مخاطر التصدير السلع والبضائع تختلف عن تلك المخاطر الناجمة عن الخدمات ما إذا يجب في الأولى معالجة كل ما يتعلق بالتغليف ما الجمركة، النقل والتسليم، أما في حالة الخدمات لابد من الاهتمام بالمسائل المتعلقة برخص العمل، هياكل الاتصال داخل السوق المراد النفاذ إليه، ومسائل التنقل في الخارج .

المطلب الثاني :أهم ملامح النجاح في التنمية الصادرات

المعرفة ما إذا كانت السياسات المنتهجة بعرض تنمية الصادرات مجدية في تحقيق أهدافها أم عكس ذلك فانه يستدل على ذلك من خلال حملة من الملامح، التي يتوفر تكون هذه السياسات ناجحة . ومن هذه الملامح ما يلي [1]:

. مدى تطور الفعلي للهياكل السلعي وهياكل الخدمات المصدرة، وبالتالي التقليص الاعتماد على عدد ضئيل من السلع والخدمات الرئيسية، إضافة إلى هذا مدى مراعاة هذا التطوير العوامل الطلب والعرض العالمين من جهة وعوامل التكلفة من والإمكانات المتاحة من جهة أخرى .

. مدى التنوع الفعلي في الأسواق الخارجية والابتعاد عن الاعتماد على عدد محدود من الأسواق وما يصحب ذلك من ضغوط اقتصادية وسياسية .

. مدى القدرة على تحقيق زيادة متوالية في حصيلة الصادرات من سلع وخدمات تقليدية وغير تقليدية، بالشكل الذي لا يرفع من التكلفة وخاصة بالنسبة لعوامل ومستلزمات الإنتاج الناذرة نسبيا .

. مدى استقرار وانتظام التصدير إلى مختلف الأسواق الخارجية مما يدعم الموقف التنافسية في تلك الأسواق ويساعد على زيادة حصتها فيها .

. بعض التجارب الدولية في التنمية الصادرات

[1] بوكزاطة سليم المنظمة العالمية للتجارة والامكانيات المتاحة لتنمية الصادرات الدول النامية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وتسير، جامعة الجزائر2002ص21 .

الفرع الأول : تجربة كوريا الجنوبية

إن المتفحص للتجربة الكورية الجنوبية في مجال التصنيع، يلاحظ انه ومنذ استقلال سنة 1948وحتى وقتنا الحالي، قد شهدت تحولات عميق وجذرية، بحيث انتقلت من الاعتماد على إستراتجية إحلال الواردات في الخمسينات من القرن العشرين إلى الاعتماد على استراتجية تنمية الصادرات إي الإنتاج من اجل التصدير في الستينيات من نفس القرن [1] تأسيس نظام للحوافز لتوجه الموارد نحو القطاع التصديري على سبيل الإعانات المباشرة للمصدرين. منح القروض البنكية للمنتجين والمصدرين بأسعار تفصيلية، التسهيل في مجال الرقابة الجمركية لواردات صناعات التصدير، إتباع سياسة صارمة لحماية الصناعات الناشئة وغير القادرة على منافسة الترخيص للمصدرين بالاحتفاظ بحصيلة الصادرات من العملة الأجنبية لتسوية الواردات من مستلزمات الإنتاج .

ومع مرور الوقت زادت أهمية سعر الصرف كمحفز لتدفق الصادرات، وتتجه لذلك شهدت الصادرات نموا من 03% من الناتج المحلي الإجمالي بين سنتي 1960 1962الى نسبة 23% بين 1973 – 1975،متوسط وتجاوز معدل المتوسط لنمو الصادرات نسبة 40%. وكانت مكونات الصادرات آنذاك كثيفة العمل متمثلة في المنسجات والملابس والأحذية، ولكن مع نهاية الستينيات من القرن الماضي بدأت المهارات العلمية في الظهور وبدأت صادرات الالكترونيات تحتل المكانة متزايدة في مكونات الصادرات الصناعية، وبحلول سنوات السبعينيات أضيفت مكونات جديدة للصادرات مثل الماكينات وآلات النقل والسفن وخدمات البناء .....الخ، وبدأ عندئذ التحول نحو الأنشطة اقل كثافة في عنصر العمل ومع، ومع نهاية سنة 1966بات من الواضح أن النمو الاقتصادي لكوريا الجنوبية سوق يكون أكثر مما هو متوقع إذا ما تم توظيف مدخرات جديد، وسيرا في ابتغاء ذلك شرعت كوريا الجنوبية في الاقتراض من الخارج إضافة إلى قيامها باستقطاب جملة من الاستثمارات الأجنبية الخاصة .

[1] قسوم ميساوي الوليد، دراسة اقتصادية وقياسية الصادرات في الجزائر مع اخد الفترة1978الى 2006رسالة ماجستير (ع م)كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة محمد خيضر بسكرة الموسم الجامعي 2007 2008 ص33

وقد ساهمت الحوافز السوقية والدعم السياسي الذي قدمته الحكومة الكورية منذ سنة 1961في نمو كبير في الصادرات وصل إلى 28%سنويا، واستمر ذلك لفترة فاقت 35سنة، كما زاد متوسط دخل الفرد الكوري الجنوبي بحوالي 8%سنويا في المتوسط، لتصير بذلك نمو لمتوسط دخل فردي في العالم في نفس الفترة، وتشير بعض التقديرات إلى انه يعزي حوالي 40% من النمو في الإنتاج الوطني إلى الزيادة الحاصلة على مستوى الصادرات وذلك لفترة1955. 1975.

كما قد بلغ حجم التبادل التجاري الكوري الجنوبي نهاية سنة 1995حوالي 264 مليار دولار بزيادة قدرها 31% عن السنة التي سبقتها،ثم عاودت انتعاشها بعد سنة 2002بعداتجاوزت إحداث الأزمة المالية الأسيوية في سنتي 1997 .1998[1]، واعتمدت كوريا الجنوبية لتحقيق هذه الطفرة كليا على قطاع الصناعة حيث ازدادت مساهمته في الصادرات من 17% إلى حوالي 80% في منتصف السبعينات من الماضي والى أكثر من ذلك في التسعينات، وقد اقترن النمو السريع بالتنويع والتغير الهيكلي، ونمت جميع القطاعات الصناعية بسرعة، كما زادت مساهمة صناعية بسرعة، كما زادت مساهمة صناعات السلع الإنتاجية في القيمة المضافة من 15%في بداية الستينيات، إلى أكثر من 39 %في منتصف السبعينيات والى أكثر من 40 %في التسعينيات مشيرة إلى التنوع الصناعي [2].

الفرع الثاني : تجربة تايوان

حتى الستينيات من القرن الماضي كانت تايوان من أفقر البلدان في العالم فقد بلغ متوسط الدخل الفردي فيها عام 1862 حوالي 160دولارامريكي، وهو نفس متوسط المحقق في زائير، غير انه كان لعملية النمو التي بدأت في ظهور في ذلك الوقت واستمرت لثلاث عقود أثرها في إنتاج زيادة سريعة في الدخول (1)يتشابه النمط التصنيعي التايواني تماما مع نظيره الكوري الجنوبي، حيث اعتمدت صناعتها بصورة اكبر على الاستثمارات الأجنبية المباشرة كما ساهم القطاع الحكومي بنصيب بارز من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات

[1] انظر:معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الدولي دار حرير للنشر والتوزيع الاردن الطبعة الاولى2006 ص 151، 154 ,
[2] قسوم ميساوي الوليد مرجع سبق ذكره ص34

التحويلية، ومنذ منتصف الستينيات تواجهت تايوان من إستراتجية إحلال محل الواردات إلى إستراتجية لتصنيع الموجهة نحو التصدير.

فقد عملت السلطات التايوانية وتماما كما حدث في كوريا الجنوبية، إلى تشجيع صادرات الصناعة الخفيفة من المنتجات الغذائية ذات الأصل الزراعي والمنتجات الالكترونية، فقد تطورت هذه الصناعات و أصبحت قادرة على المنافسة الخارجية إلى جانب إشباع السوق المحلى، ثم وفي مرحلة ثانية ثم الانتقال إلى التشجيع على إقامة صناعات أكثر تعقيدا مثل الصناعة الطلب، البتروكمياء ،ماكينات تصنيع الآلات والمعدات الالكترونية، وفي إطار تنمية الصادرات ثم اتخاذ الإجراءات التالية :

. توحيد سعر الصرف

. تسهيل استيراد لآلات والمواد الخام من طرف المصدرين

. إنشاء مناطق حرة

. وقد نتج هذه السياسات المطبقة أن ارتفعت الصادرات من 12,2 %من الدخل الوطني سنة 1958الى 19,6%من الدخل الوطني سنة 1965 كما وخلال عقد الستينيات من القرن العشرين تمكنت تايوان من مضاعفة صادراتها بخمسة إضعاف بينما تضاعفت الواردات بأربعة إضعاف لتساوي الصادرات مع الواردات سنة 1969،ونمت الصادرات بذلك لتحل محل المساعدات الأجنبية وتمكن بذلك من التوسع في الواردات التي تحتاجها العملية الإنتاجية بدرجة كبيرة وقد ارتبطت زيادة الصادرات والدخل الحقيقي بزيادة معدلات التوظيف والأجور الحقيقة [1].

المطلب الثالث :استراتجيات تنمية الصادرات خارج المحروقات

الفرع الأول :استراتيجية تنمية الصادرات خارج المحروقات

إن الاعتماد الشبه الكلي للاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات يُعتبر من أهم سماته،

[1]. بوزيان العربي، سياسة التصدير في الجزائر خلال مرحلة الاقتصاد الموجه والاصلاحات، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلو الاقتصادية فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2000 ص 42

فهو إذن اقتصاد ريعي، يعتمد في تمويله للبرامج الاستثمارية على المداخيل الناتجة على الثروة النفطية، أي على المداخيل غير الناتجة عن العمل .وحتى لا تتحول هذه الثروة من نعمة إلى نقمة، فإن الدولة الجزائرية ومن خلال الحكومات المتعاقبة وإدراكا منها لمدى خطورة ارتباط الاقتصاد الجزائري بالنفط، فإنها سعت ومنذ الاستقلال إلى فك هذا الارتباط، وتبني إستراتيجية بعيدة المدى لتنمية الصادرات غير النفطية، حتى لا تجعل عملية التنمية مرهونة بموارد غير متجددة.

وقبل التطرق إلى هذه الإستراتيجية، فإنه سيتم عرض مبررات ودوافع اللجوء إلى هذه الإستراتيجية، والمشاكل المختلفة التي تعترض عملية التصدير في الجزائر .

دوافع ومبررات اللجوء إلى تنمية الصادرات غير النفطية :

يمكن حصر هذه العوامل التي كانت الدافع نحو تبني الدولة الجزائرية لإستراتيجية تنمية وتنويع الصادرات في النقاط التالية:

أ) – مخاطر الاعتماد الشبه الكلي على الصادرات النفطية :إذ أنها تشكل % 29 من الصادراتو 3/4 من موارد الحزينة العمومية، ومن هنا يتبين أن الجزائر تعتمد على النفط للحصول على العملة الصعبة، ومن ثم استعمالها في تسديد فواتير الواردات المتزايدة من عام لآخر، ما يهدد

اقتصاد البلد في حالة تدهور عوائد هذه الصادرات والعودة إلى سنوات الثمانينات.

ب) –الأهمية التي تكتسبها عملية التصدير في الاقتصاديات الوطنية :إذ تلعب الصادرات دورا مباشرا في معالجة الإختلالات الاقتصادية على المستوى الكلي، فهي تساهم في خلق فرص عمل جديدة، إصلاح العجز في ميزان المدفوعات، جذب الاستثمار المحلي والأجنبي، وتحقيق معدلات نمو مطردة.

ج) – مبررات ودوافع أخرى :ونذكر منها [1]

–زيادة النزعة الحمائية للدول الصناعية المتقدمة أمام وارداتها من مختلف السلع الأولية

[1]. سعيدي وصاف،" تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات،"، مجلة الباحث، العدد -0 . - 2002، ص2 .

والصناعية؛

–تدهور معدلات التبادل الدولية بسبب ارتفاع مستويات الأسعار خاصة بالنسبة للسلع الصناعية التي تصدرها الدول المتقدمة؛ تزايد أعباء الديون الخارجية نتيجة لتزايد العجز في موازين المدفوعات.

الفرع الثاني : إجراءات وآليات تنمية الصادرات خارج المحروقات

بينت العديد من التجارب الدولية : ومنها الجزائرية أن الاقتصاديات التي تتفوق ثرواتها الطبيعية على عوامل الإنتاج الأخرى لا تنمو بسرعة، كما أنها تسجل آداءات ضعيفة في القطاعات الاقتصادية الأساسية، وفي تنويع الصادرات، واستقرار في الإيرادات، وفي معالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية(كالتضخم، البطالة، المديونية،... الخ)، وذلك مقارنة بالاقتصاديات التي لا تمتلك ثروة، لهذا فإن الجزائر وبالتحديد منذ أزمة1986 عمدت على التحضير إلى مرحلة ما بعد الثروة الطبيعية أي مرحلة ما بعد النفط، وذلك بالتركيز على قطاع الصادرات ومحاولة تنمية وتنويع الصادرات خارج المحروقات.

وتُعرف تنمية الصادرات بأنها" مجموعة من الوسائل والإجراءات التي يتم إتباعها لتحفيز جميع السلع المصدرة دون اقتصار على سلعة واحدة[1] .

ومن بين أهم الإجراءات والأدوات التي اتخذتها الدولة الجزائرية لتحقيق هذا الهدف، هي:

أ. التحفيزات والامتيازات الممنوحة للمصدرين :وتتمثل في:

تحفيزات في مجال التجارة الخارجية :عمدت الجزائر خلال مسيرتها التنموية إلى فرض الرقابة على التجارة الخارجية في مرحلة أولى1962 1969، ثم احتكارها في مرحلة ثانية 1970 1989

[1] محمود حامد محمود عبد الرزاق، تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية(القاهرة: .مكتبة الحرية للنشر والتوزيع،) 2006ص34

وأخيرا بعد التخلي عن الاقتصاد المخطط وتبني اقتصاد السوق تم تحرير التجارة الخارجية (1990إلى يومنا هذا)، ومن الجانب التنظيمي فيبرز هذا التحرير للتجارة الخارجية من خلال[1] :

-إنهاء سيطرة الدولة على التجارة الخارجية ما عدا الميادين الإستراتيجية ؛

-الحرية التامة لممارسة التجارة الخارجية سواء للمتعاملين الجزائريين أو الأجانب؛

-الحرية التامة لقوانين السوق .

أ- **التحفيزات التمويلية والتأمينية** : ومن أهمها :

إنشاء الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE)بغرض تقديم المساعدات المالية، إذ يعمل على تغطية المصاريف التالية [2] :

- الأعباء المتعلقة بدراسة الأسواق الخارجية لصالح المصدرين، وكذا أعباء الدراسات الهادفة إلى تحسين نوعية المنتجات والخدمات الموجهة للتصدير؛
- المساعدات التي تقدمها الدولة والهادفة إلى ترقية الصادرات عن طريق المشاركة في المعارض الدولية؛تغطية جزء من تكاليف البحث عن الأسواق الخارجية الملائمة للمصدرين ومنتجاتهم؛
- تغطية جزء من تكاليف الشحن والنقل في الموانئ الجزائرية للسلع الموجهة للتصدير.
- تمكين المصدرين من التحوط ضد مخاطر التصدير، عن طريق الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات(CAGEX) والتي أنشأت سنة1996 ، بهدف [3] :
- تغطية المخاطر المتعلقة بعمليات التصدير(المخاطر التجارية، السياسية، الكوارث ومخاطر عدم التحويل)؛

[1] . مصطفى بن ساحة، نفس المرجع السابق ص107

[2] . مصطفى بن ساحة، مرجع سابق، صفحة.119/118.

[3] . المرسوم التنفيذي رقم 06/96:المؤرخ في 10جانفي1996 ، الجريدة الرسمية، العدد 09 الصادر في سنة 1996

تعويض وتغطية الديون.. التحفيزات الجبائية والضريبية : ومن بين أهم هذه التحفيزات التي جاء بها المشرع الجزائري بغرض ترقية الصادرات ما يلي [1]:

-الإعفاء من أداء الرسم على القيمة المضافة؛

-الإعفاءات المؤقتة لمدة خمس سنوات على الأرباح الصناعية والتجارية لمؤسسات التصدير وكذا الدفع الجزافي؛

-إعفاء لمدة خمس سنوات من دفع الضريبة على أرباح الشركات حول عمليات البيع والخدمات الموجهة للتصدير؛

-الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي بالنسبة للمداخل الناجمة عن التصدير .

أ- **التحفيزات الجمركية** : لجأت السلطات العمومية في بادئ الأمر بهدف تدعيم الصادرات إلى إجراء تخفيضات على الحقوق الجمركية إلى أن وصلت النسبة إلى % 0، وفي خطوة ثانية وبموجب القانون القانون الجمركي رقم10:.98المؤرخ في 22أوت1998. ، والذي نص على جملة من التسهيلات الجمركية والحد من التعقيدات في إجراءات التصدير، ونذكر منها:

-تسهيلات مراقبة البضائع

-تسهيلات تحديد الحقوق والرسوم

-تسهيلات في نمط تحصيل الحقوق والرسوم .

-تسهيلات في الإجراءات الجمركية .

ب -الهيئات المساهمة في تنمية الصادرات غير النفطية : أنشأت السلطات العمومية العديد من الهيئات والمؤسسات بهدف تنمية الصادرات غير النفطية، وأهم هذه الهيئات هي:

-وزارة التجارة الخارجية :تُعتبر هذه المؤسسة الأولى التي تعمل على تنمية الصادرات غير

[1] . عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص(الجزائر :دار الخلدونية، 2007)ص266

النفطية، وتتلخص أهم مهام وزير التجارة الخارجية لهذا الغرض في:[1]

– إعداد واقتراح كل إستراتيجية لترقية الصادرات؛

– الإعداد والمساهمة في وضع الإطار المؤسساتي والتنظيمي المتعلق بالمبادلات التجارية الخارجية؛

– تحضير الاتفاقيات الدولية والتفاوض بشأنها بالاتصال بالمؤسسات المعنية وتولي تنفيذها ومتابعتها؛

– تشجيع وتسهيل مشاركة المتعاملين الاقتصاديين في التظاهرات الاقتصادية داخل الوطن أو خارجه؛

–المساهمة في وضع وتنظيم سير مناطق التبادل الحر؛

–السهر على وضع وتطوير نظام اتصال وإعلام إحصائيات حول المبادلات التجارية الدولية .

–الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX) :أنشأت هذه الوكالة بأمر رئاسي في 19 جويلية في سنة2000، وبدأت عملها بتاريخ 12 جويلية 2004، وهي مؤسسة تحت وصاية الوزير المكلف بالتجارة، وأهم المهام التي اسند إليها هي[2] :

–ضمان تسيير أدوات ترقية الصادرات خارج المحروقات؛

–ضمان تسيير ديناميكي للشبكة الوطنية للمعلومات التجارية؛

تزويد المؤسسات الجزائرية بالمعلومات التجارية والاقتصادية حول الأسواق الخارجية؛

–إعداد المؤسسات الجزائرية وتنظيمها ومساعدتها في المعارض والتظاهرات الاقتصادية بالخارج؛

[1]. المرسوم التنفيذي رقم459/02 :المؤرخ في 21 ديسمبر2001، الجريدة الرسمية، العدد .85 الصادر في سنة 2002.، المادة رقم09

[2]. المرسوم التنفيذي رقم 174/04:المؤرخ في12ماي2002 ، الجريدة الرسمية، العدد 39 الصادر في سنة 2004 .، المادة رقم02

– تسهيل دخول المؤسسات الجزائرية في الأسواق الخارجية؛

– تنشيط بعثات الاستكشاف والتوسع التجاريين؛

– مساعدة المتعاملين الجزائريين في تجسيد علاقات العمل مع شركائهم الأجانب؛

– ترقية نوعية العلامات للمنتجات الجزائرية بالخارج .

. الغرف الجزائرية للتجارة والصناعة(CACI)أنشأت هذه الغرف سنة 1996وتتمثل مهامها في[1] :

–المساهمة في تنظيم كل اللقاءات والتظاهرات الاقتصادية في الجزائر وفي الخارج، مثل المعارض والندوات والمهام التجارية، التي تسعى لترقية وتطوير النشاطات الاقتصادية والمبادلات التجارية مع الخارج؛

–توطيد العلاقات وعقد الاتفاقيات تعاون مع المؤسسات الأجنبية المماثلة؛

–التدخل في حل النزاعات التجارية الوطنية والدولية في حالة ما طلب المتعاملين ذلك .

–الديوان الجزائري لترقية الصادرات (PROMEX) :أنشأ هذا الديوان سنة1996 ، ووضع تحت وصاية وزارة التجارة، ومن أهم المهام التي كلف بها هي: [2]

–إعداد برامج لترقية وتحليل أوضاع السوق العالمية، لتسهيل دخول المنتجات الجزائرية إلى هذه الأسواق والزيادة من حجمها؛

–تكوين وتسيير شبكة المعلومات التجارية وبنك المعطيات لخدمة جميع المعنيين بالتجارة الخارجية؛

–وضع ونشر كل البيانات المتعلقة بالوضع الاقتصادي فيما يخص التجارة الخارجية للمؤسسات والإدارات؛

[1]. المرسوم التنفيذي رقم93/96 :المؤرخ في 09 مارس1996، الجريدة الرسمية، العدد 16 الصادر في سنة1996

[2]. المرسوم التنفيذي رقم 327/96 :المؤرخ في 01 أكتوبر1996 ، الجريدة الرسمية، العدد الصادر في سنة 1996، المادة رقم04

-إنجاز الدراسات المستقبلية وتحريك كل المساعدات التقنية الضرورية في ميدان التجارة الخارجية .

. الشركة الوطنية للمعارض والتصدير (SAFEX):أنشأت هذه الشركة سنة1989 ، ومن بين جملة المهام الموكلة إلى هذه الشركة هي [1]:

-تطوير وتقويم المبادلات الخارجية.

-تنظيم التظاهرات الاقتصادية والتجارية وتنشيطها في الجزائر وفي الخارج .

-منح علامة الجودة للمنتجات عند التصدير.

-تقديم خدمات متنوعة للمصدرين الجزائريين .

المبحث الثاني: تحليل العقبات التي تواجه الصادرات غير النفطية

المطلب الأول : العقبات المتعلقة بجانب الطلب الخارجي

تمثل ظروف الطلب العالمي احد العوامل الرئيسية المؤثرة على الصادرات الجزائرية غير النفطية، ويمكن توضيحها في العرض الآتي :

الفرع الأول :القيود الحمائية

ينصرف مفهوم الحماية في كافة صور تدخل الدولة في جهاز الأسعار نتيجة تطبيقها القيود اليود الحمائية بنوعيها التعريفية وغير التعريفية لتقييد تدفق صادرات الدول الأخرى من السلع التي تتنافس مع الإنتاج المحلي [2] .

تواجه الصادرات الجزائرية غير النفطية في الأسواق العالمية عقبة خارجية كبيرة على وجه الخاص تتمثل في القيود المفروضة على التجارة الدولية ومالها من تأثير على تنافسية الصادرات الصناعية والزراعية، خاصة على التجارة الدولية ومالها من تأثير على تنافسية الصادرات الصناعية والزراعية، خاصة ذلك الجزء من الإجراءات التي تتخذها بعض الدول

[1]. الأمر رقم06/96 :المؤرخ في 10 جانفي1996، الجريدة الرسمية، العدد 09 الصادر في سنة1996

[2]. سعيدي وصاف، مرجع سابق ، ص 5.

كقيود فنية على التجارة الخارجية ـ حماية غير تعريفية [1]. والتي أصبحت تمثل التهديد الرئيسي للصادرات خاصة في الاستخدام المتنامي و التسارع لمثل هذه القيود من قبل الشركاء التجاريين الرئيسيين للجزائر، حيث تضع هذه الدول اشتراطات ومعايير فنية ملزمة للمنتجات التي تدخل أراضيها تتعلق بالمعايير البيئية والتدابير الصحية والصحة النباتية، وعلى الرغم من فائدتها في حماية البيئة والإنسان والحيوان والنبات إلا أن هذه الدول أصبحت تستخدم هذه القيود كأداة للحماية التجارية لمنتجاتها وأسواقها المحلية مما شكلت نوعا جديدا من العوائق في وجه الصادرات الزراعية والصناعية، ويكمن الاستدلال بقول احد الخبراء في هذا المجال بان"دول الاتحاد الأوربي تصدر يوميا تعليمات ولوائح وأنظمة لمواصفات واشتراطات صحية وبيئية للحد من دخول السلع إلى أراضيها وخاصة السلع الغذائية والنسيجية والصناعية بصورة عامة، وتقوم الولايات المتحدة بالمقابل باتخاذ إجراءات مشابهة " [2]

وبالرغم من الأهمية البالغة للمواصفات الدولية القياسية المتعلقة بالمتطلبات للمؤسسات الإنتاجية التي تمارس نشاط التصدير لتسهيل دخول منتجاتها للأسواق الأوروبية خصوصا، نجد أن المؤسسات الجزائرية مازالت جد متأخرة في الحصول على الشاهدة الخاصة بالإدارة البيئية "ISO1400" ـ نظام يهدف إلى التوعية بأهمية تطبيق المتطلبات البيئية ـ حيث نجد إن هناك مؤسسة وحيد تحصلت على هذه الشهادة من بين 132 مؤسسة متحصله على شهادة المطابقة " ISO" في نوفمبر 2004، وعلى الرغم من إن تطبيق المتطلبات البيئية يؤدي إلى زيادة التكاليف في المدى القصير إلا انه في المقابل يؤدي إلى تطوير التكنولوجيا المستخدمة والى رفع الكفاءة الإنتاجية في المدى القصير، كما انه في المدى الطويل تنتج عنه مكاسب إمكانية دخول المنتج إلى الأسواق الخارجية مع الاستمرار والمحافظة على الميزة التنافسية التي اكتسبها .

[1]. سامي خليل، الاقتصاد الدولي، الكتاب الاول، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005 ص 708

[2]. وليد حفاف، اصلاحات ازالة القيود غير التعريفية واثارها على التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة2009/2008 ص38

الفرع الثاني : تحديات المنافسة الخارجية

في واقع الأمر إن تحرير التجارة وخفض وإلغاء القيود الجمركية يرتبط بارتفاع درجة المنافسة الخارجية حيث أصبح المجال أوسع لتنافس المنتجات سواء في الأسواق المحلية أو الخارجي، لذا أن التحديات التي تفرضها المنافسة الخارجية والتي تعاني منها الصادرات غير النفطية خصوصا الصادرات الزراعية عند محاولتها ارتياد الأسواق الخارجية والتي تضعها في موقف غير متكافئ، حيث تأتي خطورة المنافسة من عدم التكافؤ في الأسواق الدولية بين المنتجات المماثلة لها في تلك الدول في الجانبي السعر والجودة .

وبالرغم من اتفاق الشراكة الموقع مع الاتحاد الأوروبي لتنشيط التبادل التجاري فان هذا التكتل الاقتصادي يؤثر على الاقتصاد الوطني باعتباره الشريك التجاري الرئيسي للجزائر من خلال انتساب بعض دول أوربا الوسطي والشرقية إلى هذا التكتل الاقتصادي مما يخلق منافسة غير متكافئة بين هذه الدول والجزائر عند تصدير منتجاتها إلى الاتحاد الأوربي بما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الجزائرية بالمقارنة بأسعار السلع المنافسة [1]

المطلب الثاني : العقبات المتعلقة بجانب عرض الصادرات خارج المحروقات:

تعانى الصادرات خارج المحروقات من مجموعة من العقبات المتعلقة بجانب العرض، وترتبط هذه العقبات بارتفاع التكاليف الإنتاج الصناعي وانخفاض مستويات الجودة والتبعية التكنولوجية والتسويق الدولي، ونحاول التعرض لهذه العقبات كما يلي:

الفرع الأول: ارتفاع تكاليف النتاج الصناعي

ويمثل ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي عقبة أساسية في وجه الصادرات الصناعية الجزائرية، وفي هذا الصدد تتكاثف مجموعة من العوامل مسببة ارتفاع تكاليف الإنتاج من أهمها :

[1] زعباط عبد الحميد،الشراكة الأورو المتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري،مجلة افتصاديات افريقيا،جامعة حسيبة بن بوعلي،العدد الاول،السداسي الثاني.ص 62

أ) ضيق حجم السوق المحلي[1] :

هناك عدد من العقبات الناتجة عن اختلاف العلاقة بين حجم السوق المحلي والحجم الأمثل المطلوب للوحدات الإنتاجية، إذا تصطدم المشاريع التنموية الصناعية الجديدة بوجد حلقة مفرغة مفادها أقامت مشروع صناعي جديد باستخدام تكنولوجيا متطورة يتطلب أن لا يقل حجم المشروع عن حجم معين، ولكن هذا الحجم لا يتناسب وإمكانيات السوق الداخلية المحدودة الأمر الذي يؤدي إلى إقامة صناعات بأحجام صغيرة لا تسمح لها بالاستفادة من وفرات الإنتاج الداخلية والخارجية مما يتسبب في ارتفاع تكاليف النتاج الصناعي من ثم لا تتمكن الصادرات من مواجهة المنافسة الخارجية .

وتبقى السوق الجزائرية ـ سوق محدودة ـ لا تحقق طموحات المؤسسات الصناعية لما تتميز به من ضعف القوة الشرائية للمستهلكين الناتجة عن انخفاض مستويات الدخل، مما يؤدي إلى ضعف إيرادات البيع بسبب صغر الكميات المطلوبة واضطرار المؤسسات للبيع بأسعار رخيص نسبيا، وفي أحيان أخرى تكون المنتجات غير ملائمة لحاجات المستهلكين إذ أنها أصلا لا تتمتع بمستويات الجودة المطلوبة وحتى لو حققت المؤسسات فائضا للتصدير فان هذه السلع كثيرا ما لا تلقى قبولا في الأسواق الخارجية .

ب) الطرق الفنية للإنتاج :

تتطلب صناعة التصدير أكثرا الطرق الفنية للإنتاج تقدما وهذا ما يتطلب استخدام إحجام كبيرة من رؤوس الأموال ومستويات عالية من الفن الإنتاجي . ويعاني قطاع الإنتاج في الجزائر من انخفاض الإنتاجية* التى ترجع لأسباب متباينة من صناعة إلى أخرى مؤثرة على الانتاجية النوعية لأحد عناصر الإنتاج من العمل والمواد الأولية ومن ثم انخفاض الانتاج الإجمالي[2].

[1] عبود زرقين، الإستراتجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة بحوث عربية اقتصادية، العدد45، شتاء 2009، ص 162

*الانتاجية عبارة عن النسبة بين كمية المخرجات التي انتجت خلال الفترة زمنية معينة وكمية المد اخلات التي استخدمت في تحقيق هذه المخرجات

2. عبود زرقين، نفس المرجع السابق ص162

وبالشكل عام فان ارتفاع التكاليف الإنتاجية الاستثمارية يؤدي إلى إحجام المستثمرين في التوسع في الصناعات التصديرية، كما يؤدي ارتفاع التكاليف نتيجة ارتفاع مدخلات الإنتاج المستورد ة في الإنتاج التصديري إلى ارتفاع التكلفة .

الفرع الثاني :التبعية التكنولوجية

في الواقع الأمر أن المصدر الأساسي للتكنولوجيا المستخدمة في الصناعة الجزائرية يكمن من خلال شراء ا لآلات والمعدات أو مختلف مستلزمات تشغيل التكنولوجيا الحديثة نتيجة لضعف القواعد التكنولوجيا الحديثة نتيجة لضعف القواعد التكنولوجيا الوطنية، ولكن ما تحصل عليه الشركات الجزائرية عادتا ما يكون متخلفا جيلا أو جيلين عما هو مستخدم في الدول الصناعية، أضف إلى ذلك استيراد معدات المصانع المستعملة من طرف القطاع الخاص ما يؤكد استيراد تكنولوجيا قديمة ومعدات المصانع المستعملة من طرف القطاع الخاص ما يؤكد لا تحقق المواصفات القياسية لإنتاجها [1] .

الفرع الثالث :انخفاض مستويات الجودة

تعاني معظم المنتجات الوطنية من عدم مطابقتها لمستويات الجودة العالمية وذلك لعدم تطبيق نظام الجودة الشامل" ISO900 ". والذي أصبح شرطا ضروريا من شروط التصدير إلى الدول المتقدمة وعلى رأسها الاتحاد الأوربي التي تطبق شروط نظام الجودة الشاملة على المنتجات المصدرة إلى أسواقها، وتبرز أهمية الجودة للمنتجات المصدرة نتيجة ما يؤدي إليه انخفاضها إلى تراجع نصيب المؤسسة من السوق المصدرة إليه، وهو ما يعني خسارة جزء من الزبائن لعدم اقتناعهم وتحولهم لسلع بديلة أخرى[2] ولازالت المؤسسات الجزائرية التي حصلت على الشهادة توفر متطلبات الجودة إلا أنها تمثل الأقلية في القطاع الصناعي، ومع انخفاض الوعي حول أهمية هذه الشهادات والهيئات الخاصة بها ـ مثل المعهد الوطني للمعايير القياسية ـ سواء المواصفات القياسية الجزائرية الموضوعة من قبل الهيئة العامة للتوحيد القياسي ومراقبة الجودة أو المواصفات القياسية العالمية، وعدم التفاف المصدرين

1. المرجع السابق ص 165

2. بن حمود سكينة، ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (1986-1995)، اطروحة دكتراه، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 1999،ص82

الجزائريين حول هذه المواصفات والمحاولة الاقتراب من متطلبات هذه الاسواق تعد احد اهم العقبات التصدير التصديرية[1].

الفرع الرابع :مشاكل التسويق الدولي

من العقبات التي تواجه الصادرات غير النفطية نقص الخبرة التسويقة وعدم خبرة المصادرين الجدد مما يخلق شعورا بعدم الثقة في إمكانية اكتساب اسواق خارجية، وكذلك عدم العرفة الكاملة باحتياجات الأسواق العالمية والسلع المنافسة ومعدل أسعارها .

إن عملية التسوق تتطلب معرفة مطلب السوق ورغبات المستهلكين فالاهتمام بالبحوث التسويقية والاستبيانات وكل الوسائل العلمية التي تقرب أكثر من معرفة حاجات السوق ورغبات المستهلكين أمرا ضروريا يساعد على تحقيق أهداف العملية التسويقية .

ففي دراسة ميدانية أجريت في سنة 2009 شملت 40 مؤسسة وطنية تنشيط في مجال المنتجات الغذائية وصيدا الأسماك والطاقة والطاقة و الكيمياء والبلاستيك وصناعة الحديد ومواد البناء والسيراميك والنسيج والدباغة والجلود حول واقع و أهمية التسويق في المؤسسات المصدرة وجد أن جميع مؤسسات العينة مازالت لا تدرك الأهمية القصوى للدور الفعال للتسوق، وصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية [2]:

1). أن أغلبية المؤسسات الجزائرية لا تنفق كثيرا على البحوث التسويقية سواء المحلية أو الدولية وتتغاضى عنها في كثير من الأحيان بسبب الاعتقاد بان الإلمام بظروف السوق يكفي الاتخاذ كافة القرارات التسويقية

2). اعتماد غالبية المؤسسات موضع الدراسة على المعارض الدولية لتصريف منتجاتها وعقد صفقات مع أطراف أجنبية

---

[1]. قاسمي لخضر ، مرجع سابق ص 140

[2] بن نافلة قدور، واقع بحوث التسويق الدولي بالمؤسسات الجزائرية المصدر ة (دراسة ميدانية)، مجلة اقتصاديات شاملة افريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد السابع، السادسي الثاني 2009،ص ص 225 226

3). تعتمد المؤسسات على الخبرة لترويج منتجاتها في الأسواق الخارجية مما ساهم في تدهور القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية نتيجة عدم الأخذ بالمفهوم الحديث للتسويق في مجال التصدير.

4). تجمع مجموعة مؤسسات العينة على أهمية ودور المعلومات والبيانات التجارية لاتخاذ القرارات والتعرف على البيئة المحيطة بالمؤسسة الاستغلال الفرص وتمييز منتجاتها في الأسواق لكن التناقض في أن هذه المؤسسات لا تجري بحوث التسويق لحل مشاكلها نتيجة عدم إدراكها لأهمية التسويق في اتخاذ القرارات .

وبصفة عامة فان المؤسسات الجزائرية تعاني مشكلات تسويقية من ابرزها تبني المفهوم البيعي والتصريف فائض الإنتاج دون العطاء اهتمام كاف الاحتياجات المستهلك وادواقه ويرجع هذا إلى السبب رئيسي يتمثل في نقص الخبرة في الاسواق الدولية لان هده المؤسسات لا تتعدى خبرتها التصديرية التصديرية عشرة سنوات .

المبحث الثالث : ضرورة إرساء قواعد الإنتاج لتعظيم القدرات التصديرية

إن قلة المتحصلات المت أتية من الصادرات غير النفطية والاعتماد الشبه الكلي على الصادرات من النفط، لا يمكن تجاوزها إلا من خلال إرساء مفاهيم التوسع في الإنتاج وإرساء قواعده،باعتماد صناعات مخصصة للتصدير وتفعيل دور القطاع الخاص وتنمية المؤسسات الصغير والمتوسطة، بالنظر للدور الفاعل الذي راحت تلعبه هذه المؤسسات في الاقتصاد الجزائري وهو ما نسعى لبيانه في هذا المبحث .

<u>المطلب الاول</u> : تنويع الإنتاج وإنتاج لغرض التصدير

أن تنويع الإنتاج والتحرر من التخصص الشديد في الإنتاج والتصدير المنتجات الأولية فعل من شانه أن يزيد من مرونة عرض صادرات البلاد . وهو ما يترتب عليه قدر كبير من الاستقرار في حصيلتها من النقد الأجنبي ويرفع من معدلات نمو الطلب على الصادراتها، ويعمل على إيقاف التحول في الشروط التجارة ضد صالحها [1].

[1]. مصطفى بن ساحة ، مرجع سابق ص 72

فإذا كان من عقبات الإنتاج الصناعي ببعض الدول النامية صغير حجم المشروعات الصناعية بسبب ضيق السوق المحلي، فان دور النشاط التصديري يتمثل في تمكين تلك الدول من التجاوز هذه العقبة .لهذا أصبح اتجاه السياسات التجارية حديثا يعمل على إستراتجية تقوم على التحول من التركيز المطلق على السوق الداخلي لتصريف المنتجات الصناعية، إلى الاهتمام بتصدير السلع المصنعة حتى في المراحل المبكرة للتنمية الصناعية . حيث أطلق على هذا الاتجاه "الإستراتجية ذات النظرة الخارجية "، وعن طريق هذه الإستراتجية يمكن أن يواجه النشاط الصناعي بتنظيم مركب لتحرير جزء من إنتاجه نحو أسواق التصدير، حتى وان كانت توجد أسواق محلية رئيسية منذ البداية.كذلك يمكن أن يؤدي حافز النمو الصناعي إلى دفع الإنتاج للتصدير بدلا من التركيز على صناعات إحلال الواردات فهذا التوجه بدفع الاهتمام بالعوامل الخارجية التي تساهم في التحول نحو سياسة فعالة لتنمية الصادرات من السلع المصنعة، وبالتالي يعمل ذلك على تنشيط التصنيع دون اللجوء إلى سياسة حماية جامدة بالرغم مما يواجه هذه الإستراتجية القائمة على التصنيع من اجل التصدير من عقبات تتعلق بجانب الطلب الخارجي، وما تتبعه الدول المتقدمة من سياسات تجارية معوقة، فان هذا المسلك يره البعض أسهل على البلاد من التصنيع من اجل السوق المحلي . يضاف إلى هذا ان المنهج المذكور يمكن من استخدام موارد الإنتاج الإضافية المتزايدة التي لم تعد ذات جدوى اقتصادية في حال استخدامها في زيادة الصادرات التقليدية، كما أن التصنيع من اجل السوق المحلي يعاني مشاكل عديدة من بينها جهود القطاع الزراعي واعتماده على طريق تقليدية، الأمر الذي اضعف من مردودية هذا القطاع الهام، والذي من العادة ما يقوم بتموين القطاع الصناعي بما يلزمه من مواد خام ومواد غذائية[1] من أجل ذلك تعد مسالة تنويع الصادرات ـ من خلال التوجه نحو تنويع تركيبة الصادرات من السلع المصنعة ـ احد أهم العناصر في السياسات طويلة الأجل لتخطيط الانتماء الاقتصادي بالدول النامية، كما انه ليس ثمة من شك في انه توجد آفاق إنمائية واعدة في مجال التصنيع عن طريق تنويع الصادرات متاحة للعديد من الدول النامية، والتي بشكل ذلك بالنسبة لها مخرجا من المشاكل التي تسببت فيها تخصصها المركز في انتاج وتصدير العدد القليل من المنتجات الأولية .

[1]. محمود حسين وجدي،نشاط التصديري والانماء الاقتصادي بالبلدان النامية، دار الجامعات المصرية، الاسكندارية مصر 1973 ص ص266 ,268

في هذا الصدد يتوجب على الحكومات المختلفة بالدول النامية العمل على إيجاد أنماط تقوم على فكرة المزايا التنافسية في التصنيع. بحيث تضمن النجاح في المستقبل، من خلال التغير الهيكلي في الإنتاج والتبادل، والذي بدوره يتطلب في بادئ الأمر الخروج على التقسيم الدولي للعمل الراهن، الذي أرسلت قواعده قوى الاستعمار وطبيعة النظام الرأسمالي المتحكم في الاقتصاد العالمي، والذي ترتب عنه تخصص الدول النامية في إنتاج وتصدير المواد الأولية، وتخصص الدول المتقدمة في تصدير السلع المصنعة، وهو نمط ظهرت مضاره على الدول النامية بشكل واضح [1].

فالتخصص الدولي لا يعتمد في أية لحظة من الزمن على ظروف البيئية الطبيعية فحسب، ولكنه يتوقف وبدرجة كبيرة على مرحلة النمو الاقتصادي التي تجتازها الدولة أيضا.لأنه يمكن بالتخطيط المحكم والإرادة القوية أن توجد لنفسها مكانه في الميدان الصناعي .[2]

بالنظر لما يعترض الدول النامية من عقبات في محاولاتها للانخراط في مختلف مظاهر التعاون الاقتصادي الدولي، هذه العقبات التي ترجع إلي طبيعة البنيان الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية التي تسيطر عليه مصالح الدول الرأس مالية وتحكم القوى الامبريالية فانه يجب على الدول النامية أن تعتمد على جهودها الذاتية في تغيير هياكل إنتاجها وعدم التعويل كثيرا على ما سيسفر عنه التعاون الدولي من تطوير وتقسيم للعمل بين الدول .

وعليه فان النمط الجديد لتقسيم العمل الدولي الذي يجب أن تستهدفه جهود التنمية في الدول النامية ذاتها فضلا عن المؤسسات والمنظمات العالمية، هو ذلك التخصص الذي يسمح بالتبادل بين دول تتمتع كل منها باقتصاد صناعي وزراعي متنوع، وبالتالي لا تتمكن بعض الدول من استغلال تخصص بعض الدول الأخرى في مجال ضيق من الأنشطة الصناعية .

يشار إلى أن سياسة تنويع صادرات الدول النامية يجب أن لا تقتصر على تنويع الصادرات السلعية فحسب، بل ينبغي أن يسع هذا المفهوم ليشمل الصادرات غير

[1]. محمود حسين وجدي المرجع نفسه، ص ص 268, 272

[2]. عادل احمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة لنشر، مصر، 2000، ص 30

المنظورة، حيث تشكل الصادرات من الخدمات جانبا كبيرا من صادرات العديد من الدول، هذه الدول التي يعتمد فيها نمو الناتج الإجمالي (وبالتالي النمو الاقتصادي)على صادراتها من خدمات السياحة والخبرة، مثل اليونان وقبرص واسبانيا والبرتغال ومالطا.

وبهذا الصدد تشير التوقعات إلى أن النمو صادرات الدول النامية مستقبلا من الخدمات سيكون بمعدلات يمكن أن تساهم بنسبة مقبولة في سياسة تنويع الصادرات، بما ينعكس على الهيكل الإنتاجي بآثار الإنمائي الواضح، إذا ما تم التركيز على تلك الأنواع التي تسهم في جهود التنمية، كالتامين، الملاحة والطيران دون غيرها من الخدمات الأخرى والتي تعمل على تبديد جزء من الفائض الاقتصادي [1]

المطلب الثاني : تفعيل دور القطاع الخاص

في سنة 2001 لم يشكل إنتاج الشركات العمومية خارج المحروقات أكثر من 07% من الثروة الوطنية، ولم تشغل أكثر من 36400 عامل أي ما يقارب 07% من إجمالي التشغيل في البلاد، وهو ما يدل على الضعف القطاع العام [2].

أن الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة الجزائرية بهدف الوصول إلى فاعلية اكثر للمؤسسات الاقتصادية العمومية ، والتي كان ينظر اليها بمثابة الخطوة الاولى نحو تشييد اقتصاد السوق جاءت بنتائج ضعيفة، وذلك لان كل القوانين التي تم سنها في تلك الفترة مثل قانون اعادة الهياكل العضوية والمالية في السنة 1980، والقانون استقلالية المؤسسات سنة 1988اعتراضتها جملة من الممارسات الادارية والبيروقراطية ساهمت في الحد من فاعليتها، اضافة إلى عوامل أخرى ساهمت في انحراف كبير في تطبيق القوانين السابقة في الميدان، حيث نجد ان المحيط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي تزامن مع تطبيق هذه القوانين، لم يكن مواتيا بالشكل الذي يساعد المؤسسات على العمل في احسن الظروف بالنظر لعدة صعوبات تتمثل في[3] :

[1]. محمود حسين وجدي، مرجع سابق، ص ص207 272

[2] Ben Yahia Farid , L'economie Algerlenne, DarEl houda,Algerie2009,p04.

[3]. مصطفى بن ساحة، نفس المرجع السابق، ص145

- التدهور الكبير الذي عرفه الاقتصاد الوطني بعد سنة 1986 بعد انهيار اسعار البترول
- زيادة نسبة التضخم
- قلة الموارد المالية لتمويل دورات الاستغلال
- الاضطرابات في محيط الاجتماعي وعلاقات العمل، مما ادى إلى انخفاض نشاطاتها
- الاجراءات المالية المرصودة لتطهير المؤسسات لم تأخ ذ بعين الاعتبار الوضعية الحقيقية للمؤسسات فضلا عن عدم كفايتها
- زيادة القيود والعراقيل التي يفرضها النظام البنكي لعدم مرونته وعدم مواكبته للواقع الجديد

امام هذا الواقع المريض المؤسسات العمومية الجزائرية وأمام الوضع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات، الذي كان يتسم بقلة الادخار، زيادة الديون الخارجية، البطالة، قلة الموارد المالية، عبء التطهير المالي للمؤسسات واعادة الهيكلة وبداية تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي . تطلب الامر ايجاد صيغ تمكن من تظافر جهود كل الفاعلين الاقتصاديين في الحياة الاقتصادية وإعادة النظر في الاستراتجية السابقة للتنمية ودور القطاعين العام والخاص فيها، من اجل تعبئة المدخرات وضمان تكامل الجهود في الداخل، بهدف زيادة حجم التراكم الضروري لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .[1]

اما بعد الاصلاحات التي شرعت فيها الجزائر في نهاية القرن الماضي، كان القطاع الخاص قد صنع لنفسه مكانة وقوة اقتصادية بالنظر لجملة من العوامل التى ساعدت على ذلك وسمحت له بان ينمو بسهولة هذه المكانة والقوة اصبحت اليوم بحاجة إلى محيط اقتصادي واجتماعي وسياسي مساعدة على توسع هذا القطاع [2].

ان خير دليل على هذا الوضع هو ما اوليه القطاع الخاص من اهمية في العشريتين الاخيرتين ومنها[3]:

- مناقشة ملف الخاص على أعلى مستوى في الدولة في بداية الثمانينات

[1] مصطفى بن ساحة، نفس المرجع السابق ص 145
[2] المرجع نفسه، ص5 14
[3] المرجع نفسه، ص145

- صدور قانون الاستثمار الثالث سنة 1982 والذي منح امتيازات وتشجيعات كبيرة للقطاع الخاص
- استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية والتعامل معها بنفس القوانين التي تحكم القطاع الخاص
- الغاء قانون احتكار التجارة الخارجية
- صدور القانون الرابع للاستثمار سنة 1993
- انشاء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار
- الخوصصة والانفتاح الاقتصادي
- التوجه نحو اقتصاد السوق .

وبالنظر للمكانة التي يحتلها القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، من خلال المساهمة في تشغيل اليد العاملة والمساهمة في تكوين القيمة المضافة وكذا بالنظر لنوعية مؤسسات هذا القطاع . وبالنظر أيضا للمتغيرات العالمية التي أدت إلى التوجه نحو اقتصاد السوق، والى علاقات اقتصادية دولية جديدة، بات من الواجب وضع استراتجية جديد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تأخذ في الحسبان هذه المتغيرات وتدمج القطاع من مدخراته وتجربته في التسيير، وهذا الأمر ليس بالصعب، إذا ما تم القضاء بعض العراقيل التي تعيق مساهمته الفعلية، ووضع قوانين واضحة تحدد ما للقطاع وما يتوجب عليه انجازه .

وحسب الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، هناك بعض النشاطات التي يمكن للقطاع الخاص ان يقدم فيها نتائج هامة مثل قطاع الفلاحة، المؤسسات الصغير والمتوسطة، السياحة والنقل، وإذا ما قدمت للقطاع الخاص التشجيعات والتسهيلات اللازمة سيتمكن هذا القطاع من رفع الإنتاج وتنويع، وسنركز هذا على الدور يلعبه القطاع الخاص في نشاط المؤسسات الصغير والمتوسطة على اعتبار ان دراسة الحالة سوف تتناول مساهمة الصادرات غير النفطية لهذا النوع من المؤسسات في تطبيط النمو الاقتصادي بالجزائر.

الفرع الأول : القطاع الخاص ودوره في انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة المصرح بها 455398 مؤسسة خاصة حسب إحصائيات2009 [1]، وقد جاء توزيع هذه المؤسسات بحسب الطبيعة القانونية حسب الجدول التالي :

جدول رقم(01) توزيع المؤسسات الصغير والمتوسطة حسب الطبيعة القانونية العام 2009.

طبيعة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة		عدد المؤسسات 2009	%
المؤسسات الخاصة	اشخاص معنوية	345902	75,86
	اشخاص طبيعية	109469	24,01
المؤسسات العمومية		591	0,13
المجموع		455989	100

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة تقليدية، نظرية المعلومات الاحصائية 2009 بتصرف

ان المؤسسات الصغير والمتوسطة التي يسيطر عليها القطاع الخاص قد ساهمت في سنة 1990 بحوالي 40% من القيمة المضافة،80% منها في فرعي الخدمات والتجارة و 20 % في قطاع الصناعة غبر النفطية، و نفس النسبة لقطاع البناء و الإشغال العمومية وبصفة عامة ساهم القطاع الخاص في سنة 2000بـ 53,6% من الناتج المحلي الخام، سيطرة على عدة فروع للنشاط كالبناء والاشغال العمومية ، الخدمات التجارة بصفة عامة وكذا القطاع الفلاحي، وفي ما يلي جدول يوضح مساهمة القطاعين الخاص والعام في الناتج المحلي الخام ببعض فروع النشاط الاقتصادي لسنة 2000 .

[1] وزارة المؤسسات الصغيرة أو الصناعة التقليدية، نشرية المعلومات الاحصائية2009

جدول رقم (02) : مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الخام حسب فروع النشاط لسنة 2000

فرع النشاط	القطاع الخاص%	القطاع العام %
الفلاحة والصيد البحري	99,7	0,3
الخدمات	98,5	1,5
التجارة	96,9	3,1
الفنادق والمطاعم	90,2	9,8
النقل والاتصال	67,3	32,7
البناء والأشغال العمومية	64,2	35,8
الصناعة	27	73

لقد عرف الاقتصاد الجزائري منذ نهاية الثمانينات تحولات عميقة من جراء التوجه نحو بناء اقتصاد معتمد على آليات السوق . ومن خلال التغيير الذي حث على مستوى أجهزة الدعم المؤسساتية، وكذا القوة الجديد للمتعاملين الاقتصاديين الخواص . في خضم هذا الواقع الجديد والمتمثل خاصة في الصعوبة النهوض بالقطاع العام ، رغم كل المحاولات (إعادة الهيكلة، التطهير المالي، برنامج الت أهيل، الاستقلالية .....الخ)،فقد بلغت مؤسساته درجة خطيرة من التدهور .ويظهر اليوم ان المؤسسات الصغير والمتوسطة سواء العامة أو الخاصة، تعتبر البديل الذي أحسن السبيل واكثر تكيف مع النهج الجديد للاقتصاد الوطني للاندماج في الاقتصاد العالمي .

إن المرحلة الانتقالية تعد صعبة، وان التحول من نمط تسيير إلى نمط آخر ليس أمرا سهلا. ليس فقط من الناحية التنظيم بل حتى على مستوى تغير الذهنيات .

إن المؤسسة الخاصة والملكية الخاصة بصفة عامة قد تعرضت إلى عدة انتقادات . وهو ما يجعل اليوم صعوبة في تقبل المقاول والمسير . ويلاحظ هذا من خلال العراقيل البيروقراطية التي يواجهها الاستثمار الخاص سواء الوطني أو الأجنبي رغم وضوح النصوص المتعلقة بذلك والتي تعبر عن الرادة السياسية في هذا المجال.

المطلب الثالث : ضرورة أحداث تنمية صناعية بالجزائر

يعد التصنيع احد الوسائل الأساسية للقضاء على الاختلالات الهيكلية . فهو يقوم باستيعاب القوى العامة الفائضة في القطاع الزراعي، وبالتالي يصحح مظهر الاختلالات ، يترتب على التصنيع آثار هامة هي تنويع الاقتصاد الوطني، أي تنويع مكونات الناتج الوطني وباتساع القاعدة الصناعية ودخول الصناعة مجال التصدير، تتنوع الصادرات وتقل أهمية المادة الأولية في جملة الصادرات . ويترتب على ذلك انخفاض درجة ت أثر الاقتصاد بظروف السوق الدولي للموارد الأولية[1]. وفيما يلي عرض حول مفهوم إستراتجية التنمية الصناعية ومبرراتها :

الفرع الأول : إستراتجية التنمية الصناعية

تساهم معدلات الإنتاجية المرتفعة نسبيا في القطاع الصناعي في تعجيل وتأثير نمو الدخل الوطني، من خلال علاقات التشابك والترابط بين الصناعة والقطاعات الأخرى . كما أن توسع الصناعة والذي يرفع من مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، يعمل على تعديل الهيكل الاقتصادي المشوه لدى معظم البلدان النامية[2].

ترتكز إستراتجية التنمية الصناعية على التوسيع النشاط التصنيعي بشكل مكثف، وذلك من خلال عملها على رفع مستوى تكوين رأس المال وتقديم التكنولوجيا الحديثة والتقلبات الجديد التي عملها على رفع مستوى تكوين رأس المال بشكل مكثف، فتدخل الدولة في طلب هذه الغايات غالبا ما يكون شاملا، وهذا التدخل يبرر على انه سوف ينتج عنه نمو اسرع، وأي خسائر ناجمة عن عدم الكفاءة الإحصائية سوف تعوض لاحقا بالمنافع المتحصلة من ذلك النمو السريع .

كما تدخل الدولة هنا يأتي بغرض زيادة الإنتاج، وليس لتوزيع الثروة والدخل لمصلحة الأفراد ذوي الدخل المنخفض . بل حتى توزيع الدخل ينظر إليه في هذا التدخل من ناحية وظيفية، الانه لا يكون في صالح الطبقات الفقيرة بل لصالح الطبقات الفقيرة بل

---

[1] القريشي مدحت، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر، الاردن، الطبعة الاولى، 2005 ص ص39-4

[2] مصطفى بن ساحة،مرجع سابق ذكره،ص 148 .

لصالح الفئات الغنية ويهدف إلى تحول الدخل للمجموعات التي عندها قابلية أعلى للادخار. وهو ما يضمن تمويلا للاستثمارات المنجزة وعليه يتم تسريع وتيرة النمو، وهنا سيستفيد الفقراء من العملية التنموية الحاصلة . ومن الدول التي طبقت إستراتجية التنمية الصناعة من القارة الافريقية الجزائر ومصر وليبيا ونيجيريا[1]

تتبع الضرورة الداعية لوضع اسراتجية صناعية تؤدي إلى تغيير الهيكل الانتاجي للاقتصاد الجرائر، من كون انه ومنذ ما يزيد على ثلاث عقود من العمل الإنمائي والنوايا المعلنة بغرض تنويع القاعدة الانتاجية .لا يزال الاقتصاد الجزائري يعتمد على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي لتكوين الثروات والدخل، اذ يساهم بما نسبته في المتوسط 50% من الناتج المحلي الاجمالي و 95%في المتوسط من اجمالي الصادرات الجزائرية، وهو ما يتم عن اختلال واضح في نمط التنمية الذي ساد في الماضي، والذي دفع بالدولة إلى عدم اختيار البديل التنموي المناسب الذي يخلصها من تقلبات اسواق النفط العالمي

كما ان التطور الملحوظ على بعض القطاعات والانشطة الخدمية في الاقتصاد الجزائري، والتي حققت نمو واضحا ورفعت من نسبة مشاركتها في الناتج المحلي الخام، لا يمكن ان يرجع إلى نمو حقيقي، بل إلى التوسع الدولة في الانفاق العمومي كالنتيجة لضخامة الإيرادات النفطية المتجمعة، فهذ ه القطاعات تعتمد على التمويل من خلال الإيرادات النفطية دون ان تس تطيع تمويل نفسها ذاتها ومحاولة رفع مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي [2].

الفرع الثالث : ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كعامل فاعل في الاستراتجية الصناعية

منذ التسعينيات أو بالضبط منذ سنة 1988، راحت الساحة الاقتصادية الجزائرية تشهد تطورا كبيرا بعد التحول من نمط الاقتصاد الاشتراكي إلى نمط اقتصاد السوق . الذي

[2] زروقين عبود وجباري شوقي مشكلة اختيار استراتجية التنمية البدائل بين الحاضر والمستقبل مداخلة ضمن الملتقى الوطني الاول حول "التحولات السياسية واشكالية تنمية في الجزائر واقع والتحديات "جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ايام 16 17 ديسمبر 200

[2] لعويسات جمال الدين، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة الجزائر 2000 ص43

ادى بدوره إلى ظهور جملة من العوامل بفعل الإرادة السياسية للدولة الجزائرية .هذه العوامل نذكر منها مايلى[1] :

- تقليص صلاحيات بعض الهياكل الحكومية،
- ظهور بعض العملاء ـ الاجتماعيين والاقتصاديين ـالجدد المدعوين إلى لعب دور محوري في الاقتصاد،
- بداية انتشار ثقافة السوق بكل ما تحمله من معنى،

لقد ساعد التعديل الهيكلي الصناعي في تعجيل بروز المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة PME، PMI .فالدعم الذي اصبحت تتلقاه هذه المؤسسات من طرف السلطات العمومية خصوصا فيما يخص النضام المالي والضريبي ومجموع المؤسسات الداعمة الاخرى، هو ما جعل منها مؤسسات ذات طابع حيوي فعال في الاقتصاد الجزائري [2].

في ظل هذه الظروف التي ذكرنا تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا في التنمية الاقتصادية لكل الدول .و يمكن قياس مساهمتها في اقتصاد اي دولة بمدى مساهمتها في حجم الانتاج، التشغيل، الدخل الوطني، الاستثمار والتصدير .كما تعتبر المؤسسات الغيرة والمتوسطة مكون أساسي في الحياة الاقتصادية ليس فقط لعددها وتنوعها ولكن لانتشارها في كل جوانب النشاط الاقتصادي واسهامها في التنمية الاقليمية، ودورها المتكامل في دعم قطاعات المنشات الكبيرة ودورها ك أرضية خصبة للتجديد والكييف وكبيئة صناعية خصبة لتحديث المضطرد للصناعة والتجارة ومعين لا يتوقف من المنافسة والديناميكية[3].

[1] امقران مصطفى، المؤسسات المتوسطة والصغيرة عامل اساسي في الاستراتيجية الصناعية، مجلة افاق،العدد05،سبتمبر2005، ص30

[2] بن يحيى فريد ; cit; OP; ص 57

[3] بوكزاطة سليم، من المرجع السابق، ص31

خلاصة الفصل

في ختام هذا الفصل، نلخص ان الإستراتيجية تنمية الصادرات باعتبارها احد استراتيجيات التنمية من خلال مجموعة من الإجراءات والوسائل، بغرض تمكين صادرات بلد ما من الحصول على القبول في السواق العالمية .وذلك من خلال رفع قدراتها التنافسية من حيث السعر والجودة وبالتالي ضمان تنوع الصادرات والابتعاد عن مشكلة الأحادية في التصدير، اذا فهي أصلح ما تكون لمعالجة حال الدول التنمية والاختلال الهيكلية التي تعاني منها .ثم راينا في هذا الفصل كيف ان الجزائر بادرت منذ الوهلة لاولى التي اعقبت حدوث بعض الأزمات الاقتصادية كنتيجة لانخفاض اسعار البترول وانخفاض العوائد إلى محاولة التنمية صادراتها خارج المحروقات، مما جعلها تسطر عدة برامج بهذا الشأن بتقديم تحفيزات تجارية مالية وجبائية وجمركية وعلى صعيد تامين الصادرات .

ورغم ان النتائج كانت متواضعة ولم تصل إلى المستوى الم أمول ومن ثم كان لها اثر محدود على معدلات النمو الاقتصادي المسجلة .الا انه يمكن القول ان تنمية الصادرات تمر حتما بتطوير القدرات الانتاجية تغير الهيكل الاقتصادي، والاساس محاولة اتباع استراتيجية صناعية قوامها القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالنظر لم حققه هذا النشاط من تطور سريع في الجزائر . الامر الذي يجعل الجزائر تعول عليه في تنمية الصادرات خارج المحروقات والرفع من نسب النمو الاقتصادي من جراء التوسع في عملية التصدير.

الفصل الثالث

انعكاسات الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

تمهيد :

أخذ تفسير العلاقة بين الصادرات والنمو الإقتصادي جدلا كبيرا بين الاقتصاديين حيث يرى البعض أن الصادرات لا تستطيع المساهمة في التنمية الاقتصادية لأن فرص التصدير لا يستفاد منها نتيجة إنخفاض الطلب الخارجي على هذه الصادرات وما يترتب عليه من تدهور مستمر في معدل التبادل التجاري، وبالتالي إنخفاض حجم التجارة الخارجية في حين يرى بعض الاقتصاديين الدور الايجابي للصادرات كعامل دافع للنمو الإقتصادي لأن الزيادة في نمو الصادرات ستؤدي إلى الزيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وكلما كانت الصادرات تتسم بالإستقرار والثبات زادت مساهمتها في تحقيق الخطط التنموية والنمو الإقتصادي، وتم الوصول إلى هذه النتيجة من خلال إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير في دول شرق أسيا التي إعتمدتها كخطط تنموية.

وتبذل الجزائر جهدا كبيرا لرفع معدلات النمو الإاقتصادي من خلال زيادة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي، الذي تعتبره هدفا رئيسيا في خططها التنموية كنتيجة حتمية فرضتها تجارب الدول الناجحة في التصدير الذي يبرز أهمية الصادرات كقطاع رائد للنمو الإاقتصادي.

وبناء على ذلك نحاول في هذا الفصل تحديد إنعكاسات الصادرات خارج المحروقات على النمو الإقتصادي في الجزائر من خلال المباحث التالية :

- واقع الصادرات خارج المحروقات على مستوى النمو الإقتصادي في الجزائر.
- جهود الجزائر لترقية الصادرات خارج المحروقات.
- آفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

المبحث الأول : واقع الصادرات خارج المحروقات على مستوى النمو في الجزائر

تعتبر الجزائر من الدول التي تبقي تعاني من عدم تنوع صادراتها وانحصارها فقط في مادة الطاقة والمحروقات، وهذا بالرغم من انتهاجها برامج من الإصلاحات الاقتصادية وتحرير التجارة الخارجية التي كانت من أهم أهدافها تنويع الاقتصاد والبحث عن مصادر جديدة للعملة الصعبة، والجدول الموالي يوضح أهم التطورات التي طرأت على حجم الصادرات الجزائرية وفق التركيب السلعي

المطلب الأول : واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

تعتبر تنمية الصادرات خارج المحروقات في الدول المصدرة للنفط عنصر أساسي داعم للنمو الاقتصادي لما له من آثار ايجابية على الميزان التجاري، ميزان المدفوعات وعلى الدخل الإجمالي، كما تشكل الصادرات المكون الرئيسي لحصيلة الدولة من العملة الصعبة. الجزائر كدولة نامية ومصدرة للنفط تحاول تنويع صادراتها وعدم الاعتماد على منتج واحد لتجنب آثار الأزمات الاقتصادية، وبالتالي العمل على ترقية الصادرات غير النفطية

الفرع الاول : لمحة عن تطور الصادرات خارج المحروقات في الجزائر :

على الرغم من المجهودات المتواضعة من قبل الدولة الجزائية في تقليس التبعية شبه الكلية لقطاع المحروقات، إلا انها لم تكلل بالنجاح ولم تحقق النتائج المرجوة وعلى الرغم كذلك من رغبة الحكومات المتعاقبة منذ سنة 2000 في تحقيق عائدات خارج نطاق المحروقات ب 2 مليار دولار الا ان هذه القيمة لم تحقق الى اليوم، وبقيت تتراوح ما بين 500 الى 600 مليون دو لار كماهو مبين في الجدول الآتي:

الجدول(3) : تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات(2000ـ 2005)

الوحدة :مليون دينار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
المنتجات خارج المحروقات	612	648	734	673	581	554
معدل النمو	39	47	19	08	16	

المصدر : *centre national de l' information et des statistiques,statistiques du commerce extérieur de l' Algérie, Période :Année 2000à2005*

وكما يلاحظ من الجدول 03، فان قيمة الصادرات خارج المحروقات شهدت تطورا محسوسا منذ 2000 الى غاية 2002 ثم بدأ يشهد تراجعا طفيف تدريجيا من سنة 2003 الى غاية 2005 ويعود اساسا الى التوتر الذي عرفته مناطق الشرق الأوسط مع غزو العراق، مما جبر العديد من المؤسسات الجزائرية المصدرة مثل سوناكوم الى وقف صادراتها هناك تعتبر الجزائر من الدول التي تبقي تعاني من عدم تنوع صادراتها وانحصارها فقط في مادة

الطاقة والمحروقات، وهذا بالرغم من انتهاجها برامج من الإصلاحات الاقتصادية وتحرير التجارة الخارجية التي كانت من أهم أهدافها تنويع الاقتصاد والبحث عن مصادر جديدة للعملة الصعبة، والجدول الموالي يوضح أهم التطورات التي طرأت على حجم الصادرات الجزائرية وفق التركيب السلعي

جدول رقم 04 يبين :التركيب السلعي للصادرات خارج المحروقات من2002 -2008

السنة / البيان	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
مواد غذائيـة	35	48	59	67	54	88	119
سلع استهلاكية	27	35	14	19	20	35	32
منتوجات خام	51	56	90	134	134	169	334
منتوجات نصف مصنعة	551	569	571	651	545	993	1384
سلع التجهيز الفلاحي	20	1	.	.	.	1	1
سلع التجهيز الصناعي	56	30	47	36	35	46	67
المجموع	740	739	781	907	788	1332	1937

المصدر :CNIS

من الجدول رقم 04 نلاحظ أن قيمة الصادرات خارج المحروقات لا تتعدى في أحسن الأحوال نسبة 3 بالمائة أمام صادرات المحروقات . وتتكون الصادرات من نفس التركيبة لعدة سنوات وتتصدر المنتجات النصف المصنعة المرتبة الأولى .حيث ارتفعت قيمتها من 551 مليون دولار سنة 2002 إلى 651 مليون دولار سنة 2005. ثم إلى 1384 مليون دولار سنة 2008. ثم تليها المنتوجات الخامة التي ارتفعت من 51 مليون دولار سنة

2002إلى 334 مليون دولار سنة 2008. بينما سلع التجهيز الصناعية سجلت انخفاضا من 56 مليون دولار سنة 2002 إلى 35 مليون دولار و 46مليون دولار سنة2007-2006 على التوالي ثم ارتفعت سنة 2008 إلى 67 مليون دولار .ثم صادرات المواد الغذائية التي سجلت ارتفاعا محسوسا من 35 مليون دولار سنة 2002 إلى 119 مليون دولار سنة 2008. ثم تليها السلع الاستهلاكية وسلع التجهيز الفلاحية بقيمة ضعيفة جدا تكاد تنعدم تقريبا من2002 - 2008

وتعتبر سنة 2008 أحسن سنة من حيث قيمة الصادرات خارج المحروقات ب 1937 مليون دولار بسبب ارتفاع عوائد منتجات النصف المصنعة .ودخول إجراءات التخفيضات الجمركية والجبائية والإدارية في إطار الشراكة الاورو متوسطية ومساعي الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة حيز التنفيذ

.جدول رقم 05 : يبين التركيب السلعي للصادرات خارج المحروقات 2010/2009

اهم المنتجات	2009		2010	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
المواد الغذائية	113	10	300	21
مواد خام	170	16	103	6
منتجات نصف مصنعة	692	65	106	69
سلع التجهيز الفلاحية	.	.	1	.
سلع التجهيز الصناعية	42	5	20	2
سلع استهلاكية	49	4	17	2
المجموع	1066	100	1500	100

CNISالمصدر والجمارك الجزائرية

من خلال الجدول رقم 05 نلاحظ تصدر المنتجات النصف المصنعة المرتبة الأولى في صادرات خارج المحروقات التي سجلت ارتفاعا من 692 مليون دولار سنة 2009 إلى 1060,25مليون دولار سنة 2010. ثم تأتي المواد الغذائية بالمرتبة الثانية حيث سجلت

هي أيضا ارتفاعا من 113 مليون دولار سنة 2009 إلى 300 مليون دولار سنة . 2010 إضافة إلى تسجيل المنتجات الخامة لنمو معتبر رغم انخفاض قيمتها سنة 2010 من 170 مليون دولار سنة 2009 إلى 103 مليون دولار سنة 2010 بينما انخفضت قيمة صادرات مواد التجهيز الصناعي من 42 مليون دولار سنة 2009 إلى20 مليون دولار، وكذلك مواد الاستهلاك تراجعت من 49 مليون دولار سنة 2009 إلى 17 مليون دولار سنة 2010 [1].

جدول رقم 06 : يبين التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة :2010/2000

السنوات	مواد غذائية	مواد خام	منتجات نصف مصنعة	سلع التجهيز الفلاحي	سلع التجهيز الصناعي	سلع استهلاكية
2000	2415	428	1547	85	3068	1393
2001	2395	482	1655	155	3435	1466
2002	2740	562	1872	148	4423	1655
2003	2678	669	2336	129	4750	2112
2004	3604	803	2857	208	4955	2765
2005	3587	751	3591	160	7020	3107
2006	3800	843	4088	96	8452	3011
2007	4954	1325	4934	146	8528	3751
2008	7853	1394	7105	174	10026	6397
2009	5863	1200	10014	233	15139	6145
2010	3867	913	5940	113	10695	4043

المصدر :CNIS

والملاحظ من الجدول رقم 06أن هناك أربع مجموعات من السلع التابعة للواردات خ م هي سلع التجهيز الصناعي، المواد الغذائية المنتجات نصف المصنفة، وسلع الاستهلاك الغير الغذائية بعد تحليل الجدول نجد أن الواردات قد انخفضت في سنوات التسعينات وهذا راجع

[1] سعيد وصاف، مرجع سابق، ص59

إلى انهيار النسيج الصناعي بسبب الخوصصة، وبدأت في الارتفاع بعد سنة2000 ، حيث ارتفعت واردات سلع التجهيز ابتداء من 2001 إلى 2010 من 2395 مليون دولار إلى 6550 مليون دولار، وهذا راجع إلى ضعف صناعات التجهيز الصناعي المحلية وأما السلع الغذائية فقد سجلت انخفاضا في سنوات التسعينات راجع إلى تراجع القدرة الشرائية للمواطن، أما بعد سنة 2002 إلى 2008 فقد سجلت ارتفاعا من 562 مليون دولار إلى 1394مليون دولار واستمر الارتفاع حتى سنة 2010 بسبب عدم فعالية برامج وخطط التنمية الزراعية في توفير الغذاء .

وكذلك واردات المواد النصف المصنعة عرفت ارتفاعا بدءا من 2003 إلى غاية 2009 من 2336 مليون دولار إلى 10014 مليون دولار، أما واردات السلع الاستهلاكية الغير الغذائية فقد عرفت ارتفاعا بدءا من 1998 إلى غاية 2009 بزيادة قدرها 250% أما واردات سلع التجهيز الفلاحية فهي الوحيدة التي تسجل قيم صغيرة بالمقارنة مع الواردات الأخرى .

إذا الملاحظ أن الواردات تعرف ارتفاعا متصاعدا من سنة إلى أخرى لتغطية الاستهلاك المحلي واحتياجات برامج إنعاش الاقتصادي الوطني، وهي تفوق الصادرات خارج المحروقات بحوالي 6 إلى7 أضعاف وتغطية هذا العجز يكون من إيرادات المحروقات .

جدول07 : حصيلة الميزان التجاري2005-2010

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الواردات	20375	21456	27631	39479	39294	40473
الصادرات خ م	907	1158	1332	1937	1066	1500
الميزان التيجاري	-19445	20298	-26299	-37542	-38228	-18921

المصدر :CNIS الديوان الوطني للإحصاء واحصائيات ALGEX

من خلال الجدول 07 حصيلة الميزان التجاري من 2005 - 2010 نلاحظ ارتفاع متزايد للواردات الجزائر بشكل كبير راجع إلى زيادة الاستهلاك الداخلي لتدعيم برامج الدولة، حيث قاربت 40 مليار دولار سنة2010، وكذلك زيادة الصادرات خارج المحروقات من 907 مليون دولار سنة 2005 الى 1500 مليون دولار سنة 2010. ولكن رغم ذلك الى

ان حصيلة الميزان التجاري للصادرات خارج المحروقات يسجل قيم سالبة خلال المدة من2005-2010 وبالتالي رغم الاجرءات الكبيرة المتخذة في مجال تحرير التجارة الخارجية من طرف الدولة الجزائرية إلا أن الصادرات خارج المحروقات لم تسجل نسب كبيرة بالمقارنة مع إجمالي الصادرات, وبالتالي تعتبر النتائج الايجابية للميزان التجاري العام راجع إلى الصادرات النفطية وليس الصادرات

خارج المحروقات التي يرجع سبب عدم نموها بمعدلات عالية الى ضعف إنتاج المؤسسات المصدرة وعدم قدرتها على التنافس في الأسواق الاجنبية[1]

الفرع الثاني : تطورالهيكل السلعي للصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2005-2013

تعتبر الجزائر من الدول التي تبقي تعاني من عدم تنوع صادراتها وانحصارها فقط في مادة الطاقة والمحروقات، وهذا بالرغم من انتهاجها برامج من الإصلاحات الاقتصادية وتحرير التجارة الخارجية التي كانت من أهم أهدافها تنويع الاقتصاد والبحث عن مصادر جديدة للعملة الصعبة وللوقف على حقيقة تنويع الصادرات الجزائرية من حيث هيكلتها نستعرض التركيب السلعي للصادرات خارج المحروقات حسب مجموعة الاستعمال خلال الفترة الممتدة بين سنة2005 إلى غاية سنة 2013 كما يوضحها الجدول التالي :

جدول رقم 08 : تطور الهيكل السلعي للصادرات خارج المحروقات بين2005-2013

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المواد الغذائية	67	72	88	119	113	315	355	315	402
السلع تامة الصنع	134	195	169	334	170	93	161	168	109
نصف مصنعة	656	828	993	1384	692	1065	1496	1527	1604
التجهيز الزراعي	.	1	1	1	-	1	.	1	0,2
التجهيز الصناعي	36	35	46	67	42	20	35	32	27
مواد استهلاكية	19	54	35	32	49	30	15	19	17

Source :ALGEX ,balonce comerciale ,periode (2005-2013)

[1] حمشة عبد المجيد نفس المرجع السابق 125 ،126 .

بالاعتماد على جدول تطور الهيكل السلعي للصادرات خارج المحروقات خلال 2005-2013

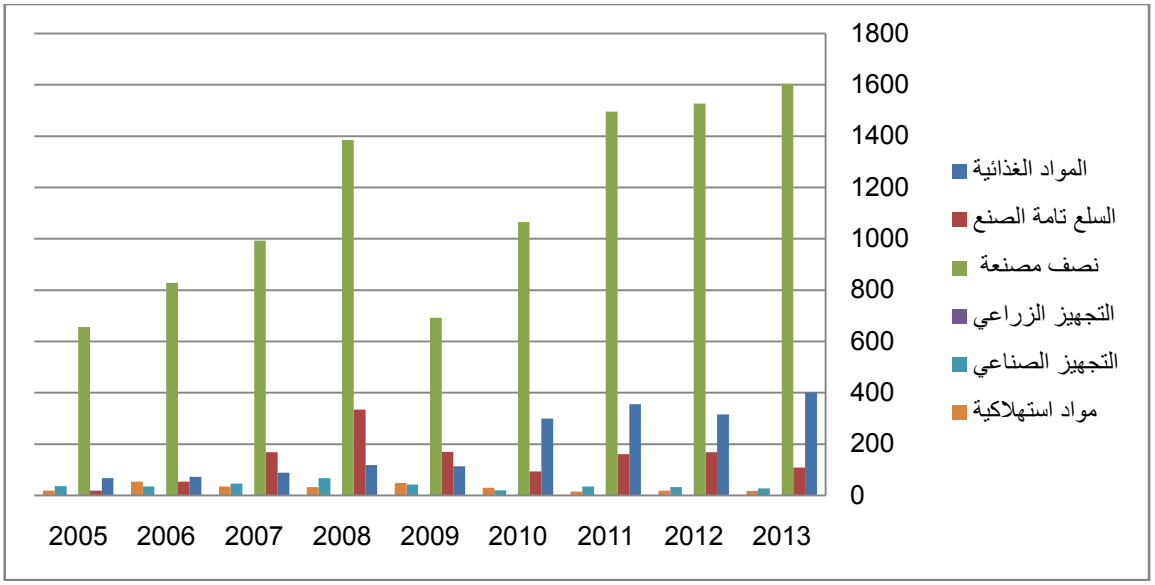

من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 08

يتضح من الجدول السابق ان الصادرات خارج المحروقات من ستة مجموعات تختلف نسبيا من مجموعة إلى أخرى كما يوضحها الشكل التالي :

السلع نصف المصنعة : تحتل السلع نصف المصنعة المرتبة الأولى في قطاع التصدير خارج المحروقات حيث تسجل خلال الفترة 2005 - 2013 تقدر ب 10245 مليون دولار في المتوسط من إجمالي الصادرات خارج المحروقات، وقد شهدت انتعاشا مستمر في قيمتها حيث انتقلت من 656 مليون دولار سنة 2005 إلى قيمة تقدر ب1384 مليون دولار سنة 2008 وتراجعت قيمتها إلي 692 مليون دولار سنة 2009 مقارنة بسنة 2008، ثم تبدأ في التزايد تدريجيا سنة 2010 ب قيمة 1065 مليون دولار لتصل الى 1604 مليون دولار سنة 2013، وتهمين عليها مشتقات المحروقات مثل الامونياك والهليوم والزنك وسبائك الذهب والألمونيوم والزيلين والميثانول والمنتجات المسطحة المدرفلة من الحديد والصلب.

السلع تامة الصنع تحتل المرتبة الثانية في قطاع التصدير خارج المحروقات بقيمة تقدر ب 1377 مليون دولار في المتوسط من إجمالي الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2005-2013 لتسجل أعلى قيمة لها تقدر ب 334 مليون دولار سنة 2008 وتتراجع في

سنة 2009 إلى 170 مليون دولار لتصل إلى 109 مليون دولار سنة 2013، وتتمثل أهم منتجاتها في الفوسفات والكالسيوم وتسيطر عليها النفايات الحديدية.

المواد الغذائية : تحتل المنتجات الغذائية المرتبة الثالثة في قطاع التصدير خارج المحروقات بـ 1846 مليون دولار في المتوسط خلال الفترة2005 – 2013 حيث شهدت تطولا ملحوظا من 2005 إلى 2007 لتصل إلى قيمة 119 مليون دولار ثم حصل تراجع طفيفا لتسجل قيمة تقدر بـ 113 مليون دولار سنة لكن بدأت بالتزايد من سنة 2010 إلى 2013 بقيمة 402 مليون دولار وتتمثل أهم منتجاتها في المياه المعدنية والغازية والتمر والبذور والعجائن

سلع التجهيز الصناعي: وتحتل المرتبة الرابعة في قطاع التصدير خارج المحروقات بقيمة تقدر بـ 340 مليون دولار في المتوسط حيث سجلت ادني قيمة تقدر بـ 20 مليون دولار سنة 2010 وانخفضت قيمتها إلى 27 مليون دولار سنة 2013 مقارنة بـ 32 مليون دولار سنة 2012 حيث تتمثل منتجاتها في التجهيزات المستعملة في البناء والصحة والأشغال العمومية والمكانيك.

المواد الاستهلاكية الغير غذائية : تأتي المواد الاستهلاكية في المرتبة الخامسة في قطاع التصدير خارج المحروقات بقيمة 270 مليون دولار في المتوسط خلال الفترة 2005 –2013 حيث ارتفعت إلى 54 مليون دولار سنة 2006 مقارنة بقيمة تقدر بـ 19 مليون دولار سنة 2005، أي ارتفعت بقيمة35 مليون دولار وتتمثل أغلب منتجاتها في مواد النظافة والتجميل.

سلع التجهيز الزراعي : تحتل المرتبة الأخيرة في قطاع التصدير خارج المحروقات حيث سجلت قيما متدنية خلال الفترة 2005 – 2013 وإيراد معدوما سنة 2013 وتتمثل منتجاتها في الجرارة والأجهزة الميكانيكية وقنوات الصرف والأنابيب .

ويمكن القول بأنه استمر النمط التقليدي دون تغيير باعتماد التركيب السلعي للصادرات خارج المحروقات على المواد الخام والسلع نصف المصنعة إذ تعتبر هذه الأخيرة أهم المنتجات في الصادرات خارج المحروقات .

والجدير بالذكر أن سبب انخفاض قيم المجموعات السلعية للصادرات خارج المحروقات لسنة 2009 يعود إلي تراجع الطلب على الصادرات الجزائرية نتيجة الأزمة المالية

الفرع الثالث : التوزيع الجغرافي للصادرات خارج المحروقات

يعكس التوزيع الجغرافي للصادرات مجموعة من العوامل لعل من أهمها طبيعة للصادرات في حد ذاتها والعلاقات التجارية وقدراتها التنافسية في أحيان كثيرة، وتقرر هذه العوامل في النهاية الشركاء التجاريين الرئيسيين، وكلما ازداد تنوع الأسواق وتعددها ازدادت القدرة التنافسية للمنتجات المحلية وتحقق لها قدر أكبر من الاستقرار.

1-أهم الدول المستوردة للصادرات خارج المحروقات

تتوزع الصادرات خارج المحروقات بين دول الاتحاد الأوربي ممثله بالتحديد في فرنسا وايطاليا واسبانيا وهولندا وبلجيكا، ودول أخري خارج الاتحاد الأوربي كتركيا والولايات لمتحدة الأمريكية وبدرجة أقل دول أسيا كالهند وشبه معدومة للدول الإفريقية، ويمكن توضيح الثماني دول الأولى التي تستورد الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال سنتي2008 و2009 من خلال الجدول الأتي :

الجدول 09: أهم الدول المستوردة لصادرات خارج المحروقات

	2008		2009	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
فرنسا	434,68	29,61	216,29	31,51
ايطاليا	240,17	16,36	93,28	13,16
هولاندا	237,34	16,16	40,4	5,969
اسبانيا	222,02	15,12	156,18	22,03
تركيا	140,19	9,55	69,77	9,84
و م أ	94,55	6,44	36,27	5,11
بلجيكا	50,65	3,45	69,75	9,84
الهند	48,29	3,28	26,87	3,79
المجموع الجزئي	1467,89	100	708,81	100
	1936,96		1066	

المصدر :CNIS

بالاعتماد على جدول التوزيع الجغرافي للصادرات خاج المحروقات رقم (09)

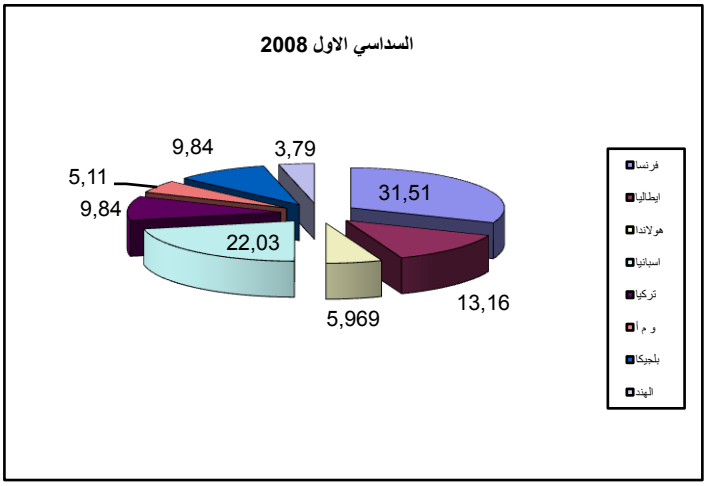

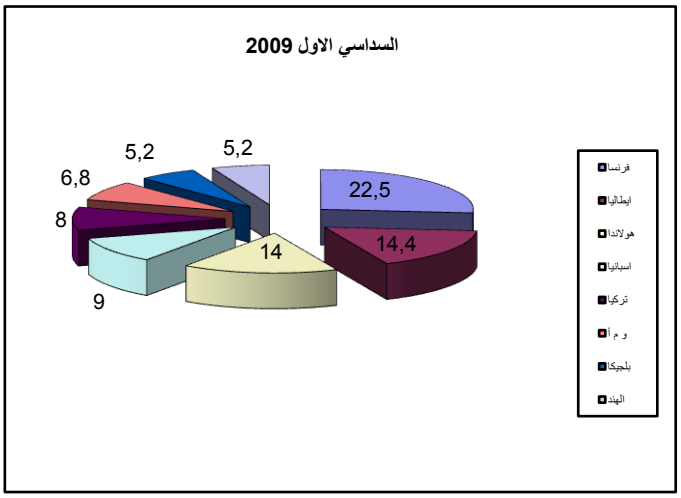

يتضح من الجدول (09) بان فرنسا تمثل أهم شريك تجاري للجزائر خارج قطاع المحروقات حيث سجلت قيمة تقدر بـ 216.29 مليون دولار سنة 2009 بنسبة % 31.51 مسجلة انخفاضا يقدر بـ 218.39 مليون دولار مقارنة بسنة2008 ، تليها اسبانيا حيث سجلت قيمة تقدر بـ 156.18 مليون دولار سنة 2009 نسبة % 22.03 مسجلة انخفاضا يقدر بـ 65.84مليون دولار سنة2008 ، لكن كل من فرنسا واسبانيا شهدت ارتفاعا في نسبتها في سنة 2009 يقدر ب 1.9 % ، % 6.91 على التوالي مقارنة بسنة 2008 .

وسجلت ايطاليا قيمة تقدر بـ 240.17 مليون دولار سنة 2008 لتتراجع قيمتها إلى93,28 مليون دولار سنة 2009 بفارق في القيمة يقدر بـ 146.86 دولار مليون وتراجعت قيمة كل من هولندا وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية والهند حيث بلغت مليون دولار سنة 2009 على التوالي 26.87 ، 36.27، 69.77، 40.40 مقارنة بسنة 2008، وبالمقابل ارتفعت قيمة بلجيكا حيث بلغت 69.75 مليون دولار سنة 2009 مسجلتا ارتفاعا يقدر بـ 6.39% مقارنة بسنة 2008 ويتضح من الجدول أن أسواق السلع الجزائرية خارج قطاع المحروقات محصورة في دول الاتحاد الأوربي في المقام الأول ثم تركيا والولايات المتحدة الأمريكية في المقام الثاني، وهذا راجع لان هذه الدول هي نفسها المستوردة للسلع الجزائرية من المحروقات والغاز الطبيعي، أضف إلى ذلك طبيعة الصادرات خارج المحروقات التي اغلبها مشتقات نفطية، في حين يبقي التعامل التجاري مع دول أسيا ضعيفا، ويكاد يكون معدوما لباقي الدول الأخر .

2 – الدول العربية المستوردة للصادرات غير النفطية

نتعرض للتوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات باتجاه المنطقة العربية، لمعرفة أهم الأسواق العربية التي تتعامل معها الجزائر وحجم المبادلات التجارية ينها وبين دول هذه المنطقة، خصوصا بعد دخول الاتفاقية الخاصة بالمنتجات المستفيدة من لتخفيضات الجمركية التفضيلية بين دول المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر حيز التنفيذ، وتهدف الجزائر من الانضمام إلى هذا الفضاء الاقتصادي العربي إلى تحقيق عدة أهداف توخاة منها ولوج المنتج الجزائر للسوق العربية بدون عراقيل وفتح أسواق جديدة في المنطقة ورفع فاتورة التصدير خارج قطاع المحروقات .

و يمكن توضيح أهم دول المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر التي تستورد الصادرات خارج المحروقات خلال السداسي الأول من سنة 2008 وسنة2009 ، وذلك من خلال

الجدول رقم 10أهم الدول العربية المستوردة للصاد رات خارج المحروقات خلال السداسي الأول من2008 و2009

يبين الجدول التالي أن كل من تونس، المغرب، ليبيا، الكويت، سوريا، الامارات العربية المتحدة تسيطر على السوق الجزائرية داخل المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر وذلك بنسبة % 75 خلال السداسي الأول من سنة 2009 .

السداسي الاول2008		السداسي الاول2009	
المغرب	35,4	اتونس	22,5
تونس	23,4	المغرب	14,4
لبنان	11	ليبيا	14
ا ع المتحدة	9,6	الكويت	9
ليبيا	8,4	سوريا	8
مصر	4,6	اع المتحدة	6,8
المملكة ع س	3	لبنان	5,2
الاردن	1,9	المملكة العربية س	5,2
دول عربية اخرى	10,1	دول عربية اخرى	13,58
المجموع	100	المجموع	100

المصدر:الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باتجاه المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر –السداسي الأول– 2009 سبتمبر2009، الجزائر

احتل المغرب خلال السداسي الأول من2008 ، الصدارة كأول زبون بحصة، 35.4%، لكن هذه النسبة انخفضت إلى 14.4% خلال السداسي الأول من2009 و انتقلت تونس من المرتبة الثانية خلال السداسي الأول من 2008 إلى المرتبة الأولى خلال السداسي الأول من 2009 بنسبة 22.5% ، مسجلة انخفاضاً يقدر بـ12.9% مقارنة بسداسي الأول من سنة2008 ، ونلاحظ تطور المبادلات التجارية مع دول مغاربية أخرى وهي ليبيا حيث ارتفعت حصتها من 9.6% خلال السداسي الأول من سنة 2008 إلى 14%خلال السداسي الأول من سنة2009 ، أي أنها أصبحت تحتل المرتبة الثالثة بعد تونس والمغرب، الأمر الذي يشجع على زيادة حجم التجارة البينية داخل الاتحاد المغربي.

وتراجعت الامارات العربية المتحدة ولبنان إلى المرتبة السادسة والمرتبة السابعة على التوالي خلال السداسي الأول من 2009 بنسبة، 5.2 %،6.8 %على التوالي مقابل المرتبة الثالثة للبنان والمرتبة الربعة للإمارات العربية المتحدة خلال السداسي الأول من سنة 2008 بنسبة9.6 %،11% على التوالي، وظهور تحسن ملحوظ للصادرات غير النفطية باتجاه بعض الدول مثل الكويت وسوريا حيث بلغت حصتهما8 %،9 % على التوالي خلال السداسي الأول من سنة2009 ، في حين كانت نسبتها اقل من الواحد الصحيح خلال السداسي الأول من سنة2008 ، وبالمقابل غياب بعض الدول كمصر والأردن خلال السداسي الأول من سنة 2009 نتيجة التراجع في الترتيب لصغر حصتهما ومما سبق يتضح أن دول الجور تشكل أهم أسواق الصادرات الجزائرية خارج المحروقات وهي الدول المغاربية خاصة تونس والمغرب وبدرجة اقل ليبيا وتليها دول مجلس التعاون الخليجي المتمثلة في الامارات العربية المتحدة والسعودية ثم دول المشرق المتمثلة في سوريا ومصر والأردن، حيث سجلت الصادرات الجزائرية خارج المحروقات اتجاه المنطقة العربية في السداسي الأول من سنة 2009 قيمة تقدر ب49.76 مليون دولار مقابل 135.2 مليون دولار خلال نفس الفترة من سنة 2008 مسجلة انخفاض اً يقدر بنسبة% 63 ، ويبرر هذا الانخفاض بالأسباب التالية[1]:

*زوال صادرات المنتجات المسطحة من الحديد والصلب التي تقدر ب 36.21 مليون

[1]. الصادرات خارج المحروقات باتجاه المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر السداسي الأول2009 ، مرجع سابق، ص03

%دولار خلال السداسي الأول من سنة 2008 بنسبة 27 من إجمالي الصادرات خارج المحروقات

*انخفاض قيمة الصادرات خارج المحروقات بنسبة تقدر ب % 57 نتيجة تأثير العملة و %انخفاض الصادرات الإجمالية بحجم يقدر بـ 28 ؛

بالاعتماد على جدول توزيع الجغرافي للصادرات خارج المحروقات "الدول العربية" خلال 2009-2008

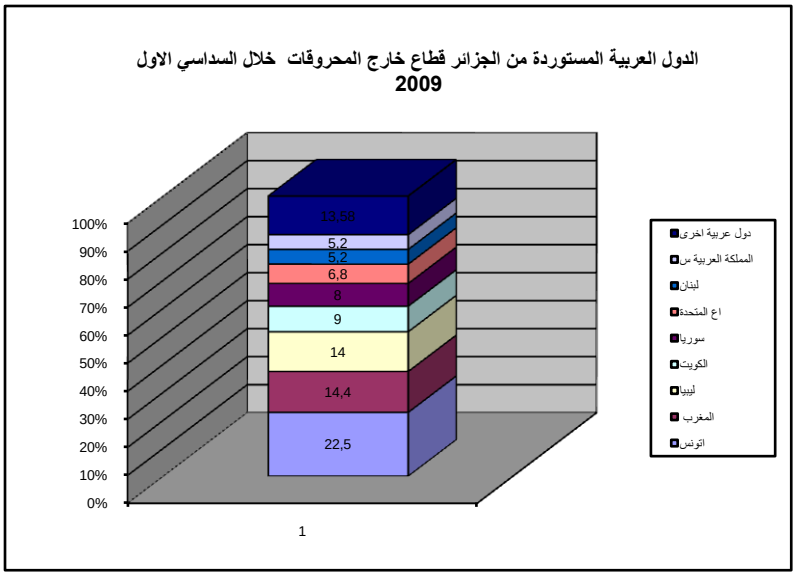

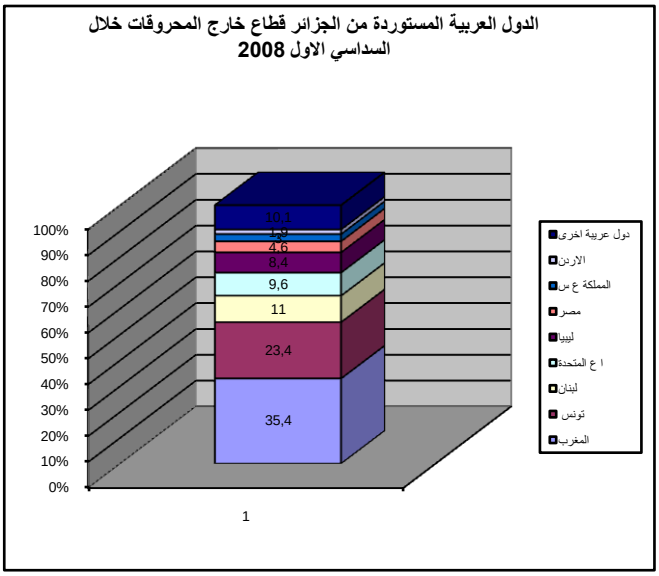

المصدر :مديرية الجمارك، تقرير حول إحصائيات التجارة الخارجية للسداسي الأول2008 ، الجزائر، 2008 ،ص09

http://www.douane.gov.dz 2014-04-15

المطلب الثاني : النمو الاقتصادي في الجزائر

عرف الاقتصاد الجزائري تحولات عميقة منذ الاستقلال الى يومنا هذا، وكان من بين صورها التدهور المسجل في كثير من المؤشرات الاقتصادية، ارتفاع معدلات التضخم والمديونية وتحقيق معدلات نمو سالبة وارتفاع مستويات البطالة واخلال في موازين المدفوعات والتعرض لهزات اقتصادية مختلفة مثل الازمة البترولية 1986 وازمة المديونية الخارجية.

لقد أُعْتبر الوضع الاجتماعي المزري، مؤشرا كافيا للحكم على مدى فعالية الإصلاحات الاقتصادية، التي كانت تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي من المفروض أن

يستفيد منه المجتمع بالدرجة الأولى وهو عكس ما أثبته الواقع، الذي أبرز بوضوح الغيظ والشعور بالحرمان المعبر عنهما أحيانا بعنف تقوم به فئات عريضة من المجتمع تعاني ظروف حياة صعبة.

ونتيجة للانخفاض في معدل مستوى المعيشة وانتشار فاضح للفقر، اتجه تفكير الدولة إلى العمل على تكثيف مسار الإصلاحات، لتشمل جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتحرير الاقتصاد الوطني، من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيسي للثروة. لذلك حاولت السلطات العمومية أن تستفيد من الوضع المالي الجيد الناتج عن ارتفاع أسعار البترول ابتداءا من سنة 2000، وقامت ببعث برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بقيمة 07 مليار دولار أمريكي، يمتد على فترة تنطلق من سنة 2001 إلى سنة 2004، ويتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة، التي تخلق القيمة المضافة وتوفر الشغل، وإلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية، وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية. وهذا بغية مكافحة الفقر، وتوفير فرص العمل وتحقيق توازن جهوي وإنعاش الفضاء الاقتصادي الجزائري. [1]

الفرع الاول : الوضع الاقتصادي للجزائر في مطلع الألفية

في هذه الفترة عرفت الجزائر وضعا اقتصاديا كليا حسنا وعودة للتوازنات المالية الكلية. حيث شهد لنمو الاقتصادي تحسنا ملحوظا، كما انه ومنذ بداية عام 2000 تعززت الوضعية المالية الخارجية بفضل ميزان المدفوعات الذي شكل قاعدة لهذه الوضعية. وساهم في تعزيزها خلال السنوات 2001الى 2007 المحيط الدولي الملائم المقرون بارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمي.

وقد سمح هذا التحسن في الوضعية الخارجية بتخفيض المؤشرات الدين الخارجي بعد اللجوء الى الدفع المسبق الدين الخارجي منذ العالم 2004 الى حوالى 4مليارات دولار عام 2008.

[1]. مصطفى بن ساحة مرجع سبق ذكره ص 45.

وقد خلصت الحكومة لضرورة تاسيس صندوق لضبط الايرادات [1] مادام ان مصدر ايرادات الميزانية العمومية ياتي من النفط الذي تمتاز اسعاره بتقلبات كبيرة في السوق العالمي، وقد تم تاسيسه بالفعل سنة 2000 [2]

ان ترقية السياسات الاقتصادية الكلية التي تدعم التنمية المستدامة يبقى هدفا اساسيا، فبخصوص تعزيز طار الاقتصاد الكلي انعشت الجزائر منذ اكثر من عقد من الزمن نموها الاقتصادي، من خلال اطلاق برنامج لدعم الانعاش الاقتصادي يغطي الفترة بين 2001و2004ثم برنامج اخر من اجل دعم مستويات النمو خلال الفترة 2005-2009 [3]

أ -برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004

خصص لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي [4]مبلغ 525 مليار دينار جزائري، منها ما يفوق نسبة 74% تتدرج في الاطار اعتمادات الدفع للسنتين الاوليتين من تطبيق البرنامج، حيث يستند هذا البرنامج ،الى تشخيص الذي عرضته الحكومة والذي يسجل التناقض الذي عرفته وضعية البلاد .والتي تميزة بما يلي[5]:

- مؤشرات جيدة في مجال الاقتصاد الكلي
- نسبة نمو غير كافية
- ظروف اجتماعية صعبة بالنسبة للسكان.

و يهدف هذا البرنامج اساسا الى تأهيل ورفع مستوى المنشآت التحتية القاعدية، في المناطق التي تأثرت بشكل خاص من العشرية السوداء ومخلفات الازمات الامنية، اضافة الى المناطق المتضررة بفعل الجفاف[6]

---

[1]. صندوق ضبط الايرادات :هو صندوق ينتمي الى الحسابات الخاصة بالخزينة انشأ بموجب المادة 10 من القانون رقم2000-02 المؤرخ في 2000/06/27 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000. ولمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع انظر:

بوفليح نبيل، صندوق ظبط الموارد في الجزائر أداة الظبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الاول، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، 2004،ص263،237

[2]. صايب ابراهيم،الاقتصاد الجزائري من الريع الزراعي النفطي، مجلة المعرفة، العدد 176،المملكة العربية،2005

[3]. المرجع نفسهّ

[4] . قدي عبد المجيد، نفس المرجع السابق ض 32،31

[5] . مصطفى بن ساحة، نفس المرجع السابق

[6]صايب ابراهيم ،الاقتصاد الجزاشر :من الريع النفطي، مجلة المعرفة، العدد 176،المملكة العربية السعودية ،2009.

ب- **البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005_2009** وبرنامجي الجنوب والهضاب العليا وقد خصص لهذه البرنامج ميزانية بقيمة 200 مليار دولار ،وخصصت اساسا لاعادة التوازن الاقليمي ،من خلال تطوير شبكة الطرق والسلك الحديدية وتحديثها، والتخفيف من المشاكل في مجال الموارد المائية، وتحسين الظروف المعشية للمواطنين في مجالات السكن الظروف المعيشية للمواطنين في مجالات السكن والرعاية الطبية والتعليم وكذا تطوير الخدمات العامة وتحديثها[1] .

الفرع الثاني : قياس مصادر النمو الاقتصادي في الجزائر

* **نموذج القياس** : يلاحظ كما سبق وأن أشرنا –أن مصادر النمو الاقتصادي تتمثل في رأس المال والعمالة ومجمل إنتاجية عوامل الإنتاج والتي يقصد بها في معظم الأحيان التكنولوجيا، ويمكن تحديد نسبة مساهمة كل عنصر من العناصر الثلاثة من خلال دالة الإنتاج" كوب–دوغلاس "السابق الإشارة إليها، أين يمكن على أساسها حساب معدلات نمو كل عنصر وذلك في المدى القصير أو في المدى الطويل .فبالنسبة لمعدلات نمو الناتج المحلي الخام والعمالة بالإضافة إلى معدلات نمو التراكم الخام للأصول الثابتة يمكن الحصول عليها من النشرات الاقتصادية والإحصائية التي تصدرها الدولة نفسها أو بعض المنظمات الدولية والإقليمية، أما قياس معدل نمو التكنولوجيا إحصائيًا فلا يمكن تحديده بنفس السهولة التي يتم بها تحديد باقي عناصر الإنتاج الأخرى، لكن بالإمكان قياسه في المدى الطويل أو في المدى القصير عن طريق معادلة" كوب–دوغلاس "السابقة

[1] نفس المرجع السابق .

يمكن إعادة كتابة الصيغة النظرية لدالة "كوب–دوغلاس "على الشكل التالي :

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta A}{A} + \alpha.\frac{\Delta K}{K} + B.\frac{\Delta L}{L}$$

أي أن معدل نمو الناتج $\frac{\Delta Y}{Y}$ يساوي معدل نمو التكنولوجيا والعوامل الأخرى $\frac{\Delta A}{A}$ زائد معدل نمو رأس المال مضروبًا في إنتاجيته $a.\frac{\Delta K}{K}$ مضافًا إليهم معدل نمو العمالة مضروبًا في إنتاجيتها $B.\frac{\Delta L}{L}$

بمعدلات نمو العناصر الإنتاجية، كما يتأثر بمرونة الإنتاج للعمالة ورأس المال .وباستخدام المجمعات الاقتصادية

الجزائرية المناظرة لمتغيرات دالة" كوب دوغلاس "يمكن كتابة المعادلة السابقة وفق الشكل التالي:

$$\frac{\Delta PIB}{PIB} = \frac{\Delta A}{A} + \alpha.\frac{\Delta ABFF}{ABFF} + \beta.\frac{\Delta EMP}{EMP}$$

ونظرًا لأن كل الحدود معلومة في المعادلة السابقة ما عدا الجزء

المجهول والذي يمكن الحصول عليه بالمعادلة التالية:

$$\frac{\Delta A}{A} = \frac{\Delta PIB}{PIB} - \alpha.\frac{\Delta ABFF}{ABFF} - \beta.\frac{\Delta EMP}{EMP} \qquad (1)$$

حيث $\frac{\Delta A}{A}$ هو الجزء المتبقي وهو نسبة مساهمة مجمل عناصر الإنتاج الأخرى بالإضافة

إلى التقدم

التكنولوجي في الناتج المحلي الخام.

حساب مساهمة مصادر النمو في النمو :لقد حسبنا قيم معالم النموذج الأخير والذي يعكس الفترة الممتدة من

1985إلى2005 ، وكانت كالتالي :

$$\alpha = 0.84336011$$

$$\beta = 0.69827398.$$

باستخدام قيم المعالم السابقة والعلاقة (1) يمكن إيجاد مساهمة كل عنصر من عناصر الإنتاج في النمو.

والجدول التالي يوضح لنا مساهمة كل عنصر في النمو:

جدول رقم 11: مساهمة كل عنصر في الانتاج

السنوات	معدل النمو % PIBr	مساهمة التراكم الاجمالي في النمو A+ABFFr%	مساهمة العمالة في النمو B*L%	مساهمة التمنولوجيا والعناصر الاخرى في النمو A%
1985-1992	%3.97	0.89%	1.89%	1.19%
1992-1998	%1.46-	-0.85%	2.38%	-2.98%
2005-1998	11.19%	8.14%	3.14%	-0.09%
2005-1985	4.57%	2.73%	2.47%	-0.63%

المصدر :من إعداد الباحث

من الجدول نلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي الطويل الأجل في الجزائر وذلك للفترة الممتدة بين سنة1985 وسنة 2005 كان في المتوسط حوالي 4.57% وهو معدل مقبول نوعًا ما، أما معدلات النمو السنوية نجدها تتأرجح بين تلك المعدلات المرتفعة خصوصًا في فترة السبعينيات وبين تلك المعدلات المنخفضة جدًا والتي شهدتها فترة نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على عدم استقرار معدلات النمو في الجزائر.ونلاحظ من الجدول أن التراكم الخام للأصول الثابتة كان يحتل النصيب الأكبر من

مكونات النمو، حيث كان يساهم ب 2.73% بالمتوسط في الفترة الممتدة من 1985 إلى 2005، أما العمالة فقد كانت تشكل في السنوات الأخيرة مساهمة كبيرة في النمو الاقتصادي، كما أنها أصبحت تتحسن تدريجيا.

إن قياس مساهمة مجمل عناصر الإنتاج– خارج رأس المال والعمل –(أو ما تسمى بالإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج (يوضح أن النمو السنوي لهذا العامل في المتوسط كان ضعيف الفعالية، إن لم نقل أنه كان مثبط للتنمية حيث

ساهم في تدهور النمو بمقدار .0.63% وقد كان في السابق أي قبل عقد التسعينات يساهم بشكل إيجابي في النمو، وربما يرجع تدهوره إلى الأزمة السياسية التي عاشتها الجزائر في فترة التسعينات وخاصة أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بالدرجة الأولى على الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات، وقد توقف هذا الأخير نتيجة التدهور الأمني الخطير الذي عاشته الجزائر في تلك المرحلة .وبعد انفراج الأزمة بدأت الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج في التحسن .إن الشكل التالي يوضح بيانيا نسبة مساهمة كل عنصر في النمو الكلي.

إن تحليل ودراسة النمو الاقتصادي مهم جدا، والأهم من ذلك هو قياس مساهمة عناصر الإنتاج في النمو لمعرفة وتحديد المصادر المدعمة للنمو من جهة والمثبطة للنمو من جهة أخرى .إن الدراسة التي قمنا بها كانت قياسية بالدرجة الأولى وحاولنا قياس كلا من معدلات النمو السنوية، اللحظية والمركبة بالإضافة إلى قياس مساهمة كلا من رأس المال، العمالة والتكنولوجيا في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مستعينين في ذلك بدالة كوب– دوقلاس .ولقد أظهرت الدراسة بعض النتائج المهمة والتي نلخصها فيما يلي:

إن معدلات النمو تعكس التذبذب الحاد للناتج في الجزائر، كما تعكس الصدمات البترولية التي حدثت في الماضي القريب، وعليه فإن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات.

–إن معدل النمو الركب يساوي 5.28% وهو أكبر من معدل النمو اللحظي والذي يساوي5.15%.

– إن قياس مساهمة مجمل عناصر الإنتاج– خارج رأس المال والعمل – أو ما تسمى بالإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج يوضح أن النمو السنوي لهذا العامل في المتوسط كان ضعيف الفعالية، إن لم نقل أنه كان مثبط للتنمية حيث ساهم في تدهور النمو بمقدار . 0.63%وقد كان في السابق أي قبل عقد التسعينات يساهم بشكل إيجابي في النمو، وربما

يرجع تدهوره إلى الأزمة السياسية التي عاشتها الجزائر في فترة التسعينات وخاصة أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بالدرجة الأولى على الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات، وقد توقف هذا الأخير نتيجة التدهور الأمني الخطير الذي عاشته الجزائر في تلك المرحلة .وبعد انفراج الأزمة بدأت الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج في التحسن[1].

– ظروف اجتماعية صعبة بالنسبة للسكان.

ويهدف هذا البرنامج اساسا الى تأهيل ورفع مستوى المنشآت التحتية القاعدية، في المناطق التي تأثرت بشكل خاص من العشرية السوداء ومخلفات الازمات الامنية، اضافة الى المناطق المتضررة بفعل الجفاف.[2]

ب–البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005_2009 وبرنامجي الجنوب والهضاب العليا وقد خصص لهذه البرنامج ميزانية بقيمة 200 مليار دولار ،وخصصت اساسا الاعادة التوازن الاقليمي ،من خلال تطوير شبكة الطرق والسلك الحديدية وتحديثها، والتخفيف من المشاكل في مجال الموارد المائية، وتحسين الظروف المعشية للمواطنين في مجالات السكن الظروف المعيشية للمواطنين في مجالات السكن والرعاية الطبية والتعليم ،وكذا تطوير الخدمات العامة وتحديثها

المطلب الثالث: الاسقاط

لتحليل العلاقة التي تربط الصادرات خارج المحروقات بالنمو الاقتصادي في الجزائر، نقوم في هذه الدراسة باستخدام المنهجية السببية لتحديد اتجاه هذه العلاقة بين معدل نمو الصادرات خارج المحروقات ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ممثلا للنمو الاقتصادي، حيث يتمثل الاتجاه الأول في اتجاه العلاقة السببية من معدل نمو الصادرات خارج المحروقات إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ويتمثل الاتجاه الثاني في التوجه العكسي للسببية من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى معدل نمو الصادرات خارج المحروقات، أما الاتجاه الثالث فيدل على وجود علاقة سببية متبادلة بين معدل نمو الصادرات خارج المحروقات ومعدل الناتج المخلي الإجمالي، في حين يوضح الاتجاه الرابعة عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين.

[1] البشير عبد االكريم،دحمان ابو علي سمير، منتدى الاقتصاديين المغاربة ص57

[2] نفس المرجع السابق .ص 64

منهجية الدراسة :

تعتمد منهجية الدراسة لقياس اثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي على تعيين اتجاه العلاقة بين هذين المتغيرين، من خلال استخدام اختبار قرانجر، وقبل الشروع في اجراء هذا الاختبار يتطرب الامر اختبارجذور الوحدة لبيانات الدراسة لتحديد مدى سكون السلاسل الزمنية، ويتم ذلك من خلال استخدام اختبار ديكي فلور (DIKEY–FULLER 19790) .

اختبار جذور الوحدة :

تتسم البيانات الاقتصادية غالبا بوجود تغيرات هيكلية تؤثر على سكون السلاسل الزمنية، لذا يعتبر تحديد درجة السكون شرطا أساسيا قبل اختبار السببية، حيث يتطلب ذلك عدم سكون البيانات وتكاملها من نفس الدرجة، إذا كان المتغير ساكن فانه لا يحمل جذور الوحدة وبالتالي فهو متكامل من الدرجة الصفرية، أما إذا كان المتغير غير ساكن عند المستوى العام بينما يكون ساكن عند مستوى الفروق الأولى فانه يكون dتكون متكاملة من الدرجة *xt* متغير متكامل من الدرجة الأولى، بمعنى أن السلسلة جذر وحدة d . لذا فإنها تحتوى على عدد ، dإذا كانت ساكنة عند مستوى فروق ولإجراء اختبار السكون في هذه الدراسة، يتم تطبيق اختبار ديكي فولر الذي يعتبر من أشهر الاختبارات الإحصائية المستخدمة في الدراسات الحديثة للكشف على وجود جذور الوحدة في السلاسل الزمنية، ويمكن توضيح اختبار ديكي فولر من خلال المعادلة التالية:

$$\Delta y t = B1 + \alpha y t - 1 + ut$$

حيث $y t$ تمثل السلسلة الزمنية الم ا رد اختبارها، ويرمز Δ للفروق الأولى للسلسلة الزمنية، ويمثل ut الحد العشوائي في النموذج، ويتم اختبار الفرضيتين التاليتين:

فرض العدم وجود جذر وحدة في السلسلة: $H0 : \beta=0$

الفرض البديل عدم وجود جذر وحدة بالسلسلة $H0 : \beta < 0$، ثم نقوم بالمقارنة من خلال إحصائية ستويدنت T، فإذا فإذا كانت الإحصائية المحسوبة أكبر من الإحصائيةT المجدولة فإننا نرفض فرض العدم بوجود جذر واحد في السلسلة أي أن السلسلة مستقرة، وإذا كانت الإحصائية T المحسوبة أقل من الإحصائية T المجدولة فإننا لا يمكن رفض فرض وجود جذر واحد في السلسلة أي أن السلسلة غير مستقرة، فإذا كان الحد العشوائي للنموذج

أعلاه يعاني من مشكلة الإرتباط الذاتي فيمكن أن يصحح بأن يضاف عدد من الفروع المبطئة، لتصبح معادلة جذور الوحدة تكتب بالصيغة التالية .

$$V\gamma t = B_1 + B_2 t + \alpha_1 \sum_{i=1}^{m} V_{yt-1} + \varepsilon_t$$

وهذا النموذج يسمى باختبار ديكي فولر المطور، حيث تصبح ε_t غير مرتبطة ذاتيا، ويستخدم عادة معيار Akaike ومعيار Shwarz لتحديد طول الفجوات الزمنية M، ثم نقوم باختبار فرض العدم بوجود جذور وحدة في السلسلة الزمنية والفرض البديل بعدم وجود جذور وحدة في السلسلة الزمنية، من خلال المقارنة كما ذكر سابقا بإحصائية ستويدنت.

بلختيار قرانجر للسببية Test de Granger

اشار قرانجر الى انه اذا كانة هناك سلسلتان زمنيتان متكاملتان فلابد من وجود علاقة سببية باتجاه واحد على الاقل ،فالسببية حسب قرانجر تعني انه اذا كان المتغير Xيسبب المتغير Yفهذا يعني انه يمكن توقيع قيم المتغير Yبشكل افضل باستخدام القيم الماضية للمتغير X. ولاجراء اختبار ما بالمنهجية السببية وليكن XيسببYفان ذلك يتطلب وضع فرضية العدمالتي تتضمن ان لا تسبب Yمن خلال القيام بتقدير النموذجين التاليين بطريقة المربعات الصغ رى، ويمكن توضيحهما كما يلي:

نموذج الانحدار الأول المتعدد ويكتب بالصيغة التالية:

$$\gamma \sum_{i=1}^{m} \alpha 1 \, \mathrm{yt} - 1 + \sum_{i=1}^{m} B1Xt - 1 + \mathrm{UT}$$

نموذج الانحدار الثاني المتعدد ويكتب بالصيغة التالية:

وبعد ذلك يتم حساب احصائية فيشر Fعلى النحو التالي:

$$F=(N-K)\frac{(RSSr-RSSur)}{\alpha(RSS\ ur)}$$

حيث ان RSS_R، RSS_{UR} تمثل مجموعة البواقي الأول والثاني على التوالي و Nتمثل عدد المشاهدات و k تمثل التاخر .

ثم نقوم باجراء المقارنة، فاذا كانت قيم احصائية f المحسوبة اكبر من قيمة احصائية f المجدولة عند درجات حرية $k-1$، $n-1$ فيتم رفض فرضية العدم، وبالتالي فان X لا يسبب Y.

بيانات الدراسة :

تغطي الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2005 لسلسلتي معدل نمو الصادرات خارج المحروقات ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مأخوذة بالأسعار الجارية[1] وتم اختيار هذه الفترة طبقا لمعيار مدى توافر البيانات للمتغيرات محل الدراسة لكل سنوات الفترة محل الدراسة، حيث تم الاعتماد على القيم الحقيقية لتفادي أثار التضخم، وتم حساب معدل النمو بالعلاقة التالية):سنة المقارنة على سنة الأساس (مضروب في مائة(مطروح منه مائة(، وكانت سنة الأساس هي سنة 2001

الجدول رقم (12) معدل النمو خلال السنة 2001-2005

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005
معدل النمو	2,6	4	6,9	5,2	5,1

[1] معتوق بالعطاف11 سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو ص 15.

الجدول رقم (13) معدل النمو الصادرات خارج المحروقات

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005
معدلات نمو صادرات خارج المحروقات	3	6	6	6.2	4.7

تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001 2005خ بالأسعار الثابتة = **ن م خ** بالأسعار الجارية/مؤشر أسعار الاستهلاك .

. **3-1نمو إجمالي متذبذب وضعيف نسبيا**2001/ 2005 : كما يلاحظ من الجدول، كان هناك تذبذب واضح في معدل نمو الناتج المحلي

حيث تراوح هذا المعدل بين 2.1%كأدنى مستوى له في2001 و 6.9%كأعلى – الخام الإجمالي خلال الفترة مستوى له في 2003 ويعود سبب هذا التذبذب أساسا إلى النمو غير المطرد للقيمة المضافة لقطاع المحروقات، وبدرجة أقل لقطاعي (الفلاحة والصناعة)

.نمو خارج المحروقات في تحسن لكنه هش : يبدو النمو خارج المحروقات في تحسن نسبي ملحوظ مقارنة بالنمو الإجمالي ولو أنه لا يزال يعتبر متواضعا نسبيا مقارنة بذلك المسجل من طرف أغلب البلدان المنتجة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إذ تراوح معدله بين 4.7 % في) 2005 أدنى نسبة(و6.2 %في) 2004 أعلى نسبة .وبذلك يمكن القول، مبدئيا، إن النمو الاقتصادي في الجزائر خارج المحروقات كان شبه مطرد خلال الفترة، إذ أنه لم يعرف تذبذبا كبيرا، وأنه سجل تزايدا ملحوظا ابتداء من سنة2002 ليصل في سنة 2004 إلى أعلى نسبة له) المدعمة خاصة بالمحصول الفلاحي الجيد الذي قدر خلال الموسم 2005

ومع ذلك، فإن هذا النمو يبقى هشا، ولا يعول عليه كثيرا في مجالي التشغيل والتنمية الشاملة، حيث أن نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات تبقى متمثلة في القطاع الصناعي، وبذلك، فإن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام تبقى متذبذبة وضعيفة نسبيا، على الرغم من أن هذا القطاع يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف الاقتصاديات المعاصرة " .بالرغم من طابعه الجزئي في الإنتاج

الوطني، فإن الإنتاج الصناعي يحتل مكانة هامة في قياس ميع الكلية، كون التنمية الصناعية تعد في الغالب المظهر الأول والمميز للنمو الاقتصادي، إضافة إلى اعتبارها المحفز للقطاعات .الأخرى، ومصدرا للرقي التقني والتكنولوجي من خلال نشرها للابتكار والإبداع"،

المبحث الثاني : جهود الجزائر الانظمام في الاقتصاد العالمي

المطلب الاول :الإجراءات والتشريعات

بغية زيادة حجم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات قامت السلطات الجزائرية بتبني عدة إجراءات تهدف في مجملها إلى تشجيع السلع الوطني ة وزيادة قدراتها التنافسية في اختراق الأسواق الأجنبية حيث قامت السلطات الاقتصادية العمومية في الجزائر بتخفيض سعر صرف العملة الوطنية في أفريل1994 ، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على الإنتاج الوطني من السلع والخدمات القابلة للتصدير بافتراض وجود مرونة طلب سعرية فقد اهتمت الدولة بصفة جدية بسعر الصرف وآثاره السلبية خاصة على الأسعار، وللتخفيف من آثاره أقدمت على الإجراءات التالية:

-خفض قيمة الدينار بنسبة 50% لتصحيح الارتفاع المفرط في قيمة الدينار الجزائري.

-الاعتماد على نظام التعويم الموجه لنظام سعر الصرف.

-إدخال نظام سوق النقد الأجنبي بين البنوك في نهاية سنة1995

فهذه الإجراءات تهدف الدولة من خلالها التأثير على حجم الصادرات خارج المحروقات وتنوعها من خلال المرونة تجاه سعر الصرف كما قامت الدولة الجزائرية

-تشجيع وتطوير الإنتاج الوطني بما يضمن تنافسيته في الأسواق الدولية.

-تنظيم دخول المؤسسات المحلية الخاصة أو العمومية إلى الأسواق الدولية.

-توجيه التعاون الاقتصادي الدولي كأداة لتصريف المنتج الوطني.

كما قامت السلطات الجزائرية بوضع برنامج لتأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بغية الرفع من قدرتها التنافسية، من خلال تحسين النوعية ووضع آليات تطوير وتوقع وتحليل نقاط ضعف المؤسسة، وبالتالي اقتراح سبل التقوية، وهذا البرنامج يركز أساسا على الاستثمارات غير المادية المرافقة التقنية، البرمجيات التكوين، النوعية، ومعايير نظام المعلومات ومادية في جلب التكنولوجيا الحديثة وهذا يعني تركيز الجزائر في سياستها لترقية

الصادرات على المؤسسات الاقتصادية، لأنها هي من يقوم بإنتاج السلع المعدة للتصدير، ولا معنى لكل تلك الإجراءات إذا لم تكن لدينا مؤسسات وطنية قادرة على إنتاج سلع بمواصفات عالية من الجودة والأسعار التنافسية.

وقد تم أيضا إنشاء شهادة المصدر لبعض المنتجات الجريدة الرسمية رقم 32 ليوم 02 ماي1994، حيث أصبحت الجمارك الجزائرية تشترط الحصول على هذه الشهادة من وزارة التجارة للتصدير التمور، الجلود الخامة، نفايات الحديد والصلب، الفلين الخام. وهذا الإجراء إنما تهدف الجزائر من ورائه إلى تنظيم نشاط التصدير، من خلال وضع مجموعة شروط يجب توفرها في الأعوان الاقتصاديين حتى يسمح لهم بممارسة نشاط التصدير ويهدف أيضا هذا الإجراء إلى حماية سمعة الإنتاج الوطني في الخارج من بعض التجاوزات التي قد تحدث في التغليف والتعبئة والأسعار.

دائما وفي هذا الإطار قامت الجزائر بتطوير وعصرنة أجهزتها الاقتصادية من خلال التكوين وتزويده بأحدث التكنولوجيا، كجهاز الجمارك الجزائرية الذي قامت الدولة بتطويره وتزويده بمعدات المراقبة والشحن بما يضمن الأمن الوطني وسرعة تنفيذ إجراءات الإفصاح أو التصريح وشحن السلع إلى الأسواق الأجنبية. كما قامت الجزائر بإصدار قانون توجيهي من أجل ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وليكون مرجعا لبرامج الدعم والمساعدة لهذه المؤسسات.و تقدم الجزائر قروضا للمؤسسات العاملة في نشاط التصدير من أجل مساعدتها في أداء مهامها، سواء أثناء القيام بالتصدير أو عند استيراد مواد أولية تخص إنتاج سلع موجهة للتصدير.

المطلب الثاني:الإطار المؤسساتي

إنشاء مؤسسات لدعم الصادرات

من أجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات قامت السلطات الجزائرية باستحداث مؤسسات مختصة وظيفتها مساعدة الأعوان الاقتصاديين الناشطين في مجال التصدير من خلال مرافقتهم في كل مراحل العملية التصديرية من أجل تسهيل العملية وضمان السير الحسن لها. وفي هذا الصدد نجد المؤسسات التالية:

أ – **الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية(ALGEX):** تم إنشاؤها حسب المرسوم التنفيذي رقم04/ 174 المؤرخ في 12 جويلية2004، وهي مؤسسة – عمومية ذات طابع

إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهي وصاية الوزير المكلف بالتجارة الخارجية. وأُسندت إليها الوظائف التالية:

– المشاركة في تحديد إستراتيجية ترقية التجارة الخارجية ووضعها حيز التنفيذ.

– تحليل الأسواق العالمية وإجراء دراسات استشرافية شاملة وقطاعية لها.

– إعداد تقرير سنوي تقييمي لسياسة الصادرات، وبرامجها.

– متابعة المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين وتأطير مشاركتهم في مختلف التظاهرات الاقتصادية والمعارض والعروض والصالونات المنظمة بالخارج.

– مساعدة المتعاملين الاقتصاديين على تطوير أعمال الاتصال والإعلام والترقية المتعلقة بالمنتجات والخدمات الموجهة للتصدير.

– وهناك أيضا مهام أخرى تقوم بها الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، منها مساعدة المصدرين في أعمال الاتصال والإعلام من أجل إيصال منتجاتهم إلى الأسواق الخارجية، وإعداد مقاييس لتقديم الأوسمة والجوائز لأحسن المصدرين.أُنشأت بموجب المرسوم

ب – الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI) التنفيذي رقم96 / 93 المؤرخ في 03 مارس1996، وهي مؤسسة عمومية– ذات طابع تجاري وصناعي تتمتع بالشخصية والاستقلال المالي، وضعت تحت وصاية وزير التجارة. وتقوم بالوظائف التالية إقامة علاقات تعاون وتبادل وإبرام اتفاقات مع الهيئات الأجنبية المماثلة تأمين قروض التصدير .

– كما تقوم هذه الشركة بتأمين الشركات المصدرة من الأخطار التجارية وغير التجارية وخطار الكوارث الطبيعية، إضافة إلى المشاركة في المعارض .الدولية، واستكشاف أسواق جديدة فمن بين الأخطار التجارية نجد أخطار عدم الدفع للمصدر في صفقات التصدير والأخطار غير التجارية المقصود بها الأخطار السياسية والمتمثلة في تلك المخاطر التي تخرج عن سيطرة المستورد ويكون مسببها سلطات البلد المستورد.تم استحداثه بموجب قانون.

– ج –**الصندوق الخاص بتنمية الصادرات المالية(FSPE):** لسنة1996، حيث يقوم هذا الصندوق بتقديم الدعم للمؤسسات الراغبة في المشاركة في المعارض الدولية والمسجلة في برنامج وزارة التجارة، كذلك، يقوم الصندوق بتغطية تكاليف النقل وعبور العينات للمشاركة في المعارض كما يقوم الصندوق بتغطية مصاريف الإشهار يساهم الصندوق ب 80 % من تكلفة المشاركة في المعارض المسجلة في برنامج وزارة التجارة، ويساهم ب 50%من تكلفة المعارض غير المسجلة في برنامج الوزارة، ثم صدر قرارا وزاري مشترك

تحت رقم 10 في 62 مارس 2000 من أجل تحديد شروط الاستفادة من دعم الدولة عن طريق هذا الصندوق، وإعفاء عمليات التصدير من الرسوم على رقم الأعمال والضرائب المباشرة. وهي شركة عمومية

ج –الشركة الجزائرية للمعارض والصادرات(SAFEX): ذات أسهم، حيث كانت في السابق عبارة عن الديوان الوطني للمعارض والصادرات والذي أُنشئ سنة 1971 حيث تقوم بالمهام التالية :

– تنظيم المعارض والأسواق والمعرض التجارية، سواء كانت وطنية أو دولية على المستوى المحلي والدولي.

– تأطير المشاركة الجزائرية في المعارض التي تقام بالخارج.

– مساعدة الأعوان الاقتصاديين العاملين في قطاع التجارة الخارجية، وذلك من خلال تقديم معلومات عن الأنظمة المعمول بها في التجارة الخارجية لدى الدول، والإعلام بالفرص التجارية المتاحة مع الدول الأجنبية، توضيح إجراءات التصدير للمصدرين وتنظيم الاجتماعات المهنية والندوات والمؤتمرات، فهذا الشركة هدفها الرئيس الذي أنشئت من أجله هو الترويج للسلع الجزائرية والتعريف بها للأسواق الأجنبية، وذلك من خلال إقامة معارض وأروقة وتظاهرات داخل الوطن وخارجه مع توجيه دعوات للمتعاملين الأجانب من أجل استقطابهم وبالمقابل قام المصدرين بإنشاء الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين

و ذلك من أجل التنسيق فيما بينهم لرفع قدراتهم في ولوج الأسواق ،(ANEXAL) الأجنبية، وأيضا من أجل التنسيق مع السلطات الجزائرية من خلال رفع انشغالاتهم إليها وتقديم المشورة والرأي عند رسم السياسات التصديرية.

بعد استعراض المؤسسات التي استحدثتها السلطات الجزائرية من أجل دعم الصادرات خارج قطاع المحروقات، يمكننا أن نلاحظ أن هذه المؤسسات تم تقسيم الأدوار فيما بينها في محاولة لأن تكون متكاملة في أدوارها؛ حيث نجد المهمة الأساسية للوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية تتمثل في رسم السياسات التصديرية، أما الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعية فتقوم بربط اتفاقيات التعاون مع نظيراتها في الدول الأجنبية من أجل تسهيل الإجراءات، أما المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات فيساهم في رسم إستراتيجية التصدير ويقوم بتقييم مدى نجاعتها على أرض الواقع، ويقوم أيضا بتقديم اقتراحات تتضمن كل ما من شأنه زيادة حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات وزيادة تنافسية السلع الوطنية بالخارج .أما

الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات فتوفر الحماية للمصدرين من الأخطار التي قد يتعرضون لها أثناء

المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسساتي والتشريعي:

يتميز المحيط المؤسساتي التشريعي للصادرات خارج المحروقات بالخصائص التالية:

–التشابك التداخل في المهام الموكلة لهيئات والهياكل المدعمة لترقية الصادرات خارج المحروقات بينت الديوان الوطني ترقية والغرفة الوطنية للتجارة (PROMEX) التجارة الخارجية مما أدى (SAFEX) والشركة الوطنية للمعارض والتصدير إلى غياب التنسيق والتضارب في الأرقام المقدمة مما أدى إلى صعوبة تقييم الوضعية وصعوبة تحقيق الأهداف المسطرة، خاصة من طرف الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية باعتباره هيئة أصبحت توجه استراتيجيات(PROMEX) مختلف الأعوان الاقتصاديين في مجا التصدير وهو الوسيط أين تتقاطع فيه إنشغالات أهم مراكز التأثير والقرارات في مجال التجارة الخارجية وفشله لحد الآن في إنشاء شبكة معلومات وطنية تمكن من توفير المعلومات القانونية والتشريعية الدقيقة والموحدة عن الهيئات والمؤسسات الاقتصادية لتصبح إحدى الأدوات الرئيسية في مجال اتخاذ قرارات تخص ترقية الصادرات خارج المحروقات.

– غياب أدنى تنظيم للتواجد التجاري في الأسواق الخارجية بما يخدم الصادرات خارج المحروقات، فهذا النقص لا يسمح بتعزيز مجهودات المؤسسات المهتمة بالتصدير لاستغلال الفرص العديدة التي يمكن أن تتواجد على مستوى الأسواق الخارجية

– وجود تنظيم وتنسيق غير كافيين بين المصدرين الجزائريين سواء على المستوى الوطني أو الخارجي.

– سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص لترقية الصادرات خارج المحروقات.

– ارتفاع تكاليف النقل الدولي وعجز خدمات دعم التصدير المخصصة لذلك، والتي تعتبر أداة أساسية وضرورية لتطوير نشاطات التصدير لأن ارتفاع تكاليف النقل يترتب عيه ارتفاع التكاليف التسويقية وبالتالي انخفاض هامش الربح الممكن تحقيقه من عملية التصدير) بسبب عدم انتظام برامج توجيه الرحلات ونقص الخطوط الموجهة التصدير وعدم تخصيص بعض أرصفة الموانى للعمليات التصديرية فقط).

– عدم الاهتمام بوظيفة التسويق الدولي ومايمكن أن تقدمه من معلومات للمؤسسات بحيث أصبح الحصول على المعلومات عن الأسواق الخارجية من أهم المشكلات التي تواجه المصدر الجزائري نظرا لنقص خبرته بالدراسات التسويقية.

–عدم قياس القدرة التصديرية للمؤسسة :فالمؤسسة التي تريد لتصدير تعترضها عمليا إشكالية كبيرة ذات طابع استراتيجي، قبل القيام بتحديد الوسائل ووضعها حيز التطبيق .يجب التأكد من موارد المؤسسة المالية، معرفة الأسواق الخارجية، اختيار المنتجات، تحليل وتكييف القدرة الإنتاجية، تقييم المعرفة الفنية وخبرتها التصديرية .فلكي تتحكم المؤسسة في توسعها الدولي تلجأ إلى الاختيار والنقد الذاتي الشامل والمعمق، ومن خلال الملاحظة الميدانية للمؤسسات نستنتج أن المؤسسة الناجحة على مستوى السوق الوطنية هي المؤسسة التي بإمكانها أن تنجح في التصدير .فنجاح المؤسسة في الخارج يتوقف في كثير من الأحيان على نجاحها في الداخل ومنه فدفع المؤسسات إلى التصدير وزيادة أدائها التصديري بالنسبة للمؤسسات التي دخلت ميدان التصدير، يعتبر عنصرا أساسيا في سياسة التجارة لأي بلد، لهذا هناك محاولات لقياس القدرة التصديرية لمؤسسة من خلال التشخيص التصديري، إلا أنه عند قياس الوضعية المالية لقوة أو ضعف مؤسسة، أي العوامل الداخلية، فلا يجب إغفال عوامل المحيط والبيئة التي تعمل فيهما المؤسسة، إن خصائص المنتجات، القدرة التنافسية، جودة قوة البيع لا يمكن إدراكها إلا بعد مواجهة بيئة أو محيط تنافسي معين، فالتصدير يتطلب التنسيق بين ثلاثة مجموعات أساسية هي وسائل المؤسسة، خصائص السوق الخارجية وكذا أهداف سياسة التصدير.

- **الإطار :**

تم إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والشركة الجزائرية للأسواق والمعارض ، (CACI) والصناعة والمرصد الوطني للأسواق الخارجية، وكذا ،(SAFEX) المركز الوطني للوثائق الاقتصادية، ثم تحولا بعد ذلك إلى (PROMEX)الديوان الجزائري للتنمية التجارة الخارجية في أكتوبر 1996 ، ليقوم بدعم المتعاملين الجزائريين في استكشاف الأسواق الخارجية، وربط العلاقات مع المتعاملين الأجانب، إضافة إلى تنمية منتجاتهم وتثمين صفقات التصدير (مرسوم تنفيذي رقم96 /327 ليوم 01 أكتوبر 1996) [1]

[1]. وصاف سعيدي ،تنميك الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات مجلة الباحث/ 2002/01 جامعة ورقلة

مطلب الثالث :البحث عن الترقية للصادرات خارج المحروقات

يعتبر البحث عن ترقية للصادرات خارج المحروقات . اخيار قديم نسبيا ان لم يكن حلما راود اغلب الحكومات حيث ادرجته سلطة الاشتراكية ضمن منطق الاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادي كما حاولت سلطة اعادة الهيكلة نعته بسياسة احلال الصادرات محل الواردات كما هو معمول به في بعض دول امريكا الاتينية ومع تدهور اسعار النفط في منتصف الثمانينات لجأت اليها السلطة اداة لتعويض الخسائر الناجمة عن تدهور اسعار المحروقات، واستمرت سياسة رد الاعتبار الى هذه الفكرة غداة تطبيق برنامج الاستقلالية والذي اعتمد اساسا على اسلوب التحريض الجبائي لحفز المؤسسات على التصدير غير ان غياب الاطار المؤسساتي والقانوني لفكرة ترقية الصادرات اثر سلبيا على مردوديتها، وهو ما حولت سلطة التعديل الهيكلي تلاقيه من خلال عملين هما:

. استحداث مؤسسات جديد لترقية الصادرات خارج المحروقات

. منح معاملة تفصيلية لمؤسسات التصدير

الفرع الاول : استحداث مؤسسات جديد لترقية الصادرات خارج المحروقات

اعتقدت السلطة تحت بعض الاعوان الاقتصاديين ،باهمية استحداث اطار مؤسساتي جديد لترقية الصادرات خارج المحروقات، يعمل على توفير الدعم والاسناد لقطاعات التصدير ويسهم على تطبق سياسة الحكومة في مجال تنويع الصادرات وقد استند هذا التدخل الى نص المادة 19من دستور 1996، الذي يمنح للدولة سلة تنظيم التجارة الخارجية، ولا يتجه هذا التنظيم الى فرض القيود على التبادل الخارجي بقدر ما يسعي الى ترقيته، وبما ينسجم متطلبات مبدا حرية الصناعة والتجارة المكرس في نص المادة السابعة والثلاثون منه، وقد راى احد الكتاب بالنظر الى هاتين المادتين وجود نوعا من التناقض بينهما، حيث تحتفظ الدوة من جهة بسلطتها في تنظيم التجارة الخارجية وهي سلطة موروثة عن عهد الاحتكار، لكنها من جهة اخرى تعترف بحرية الاتجار وهذا ما يعني استبعاد التنظيمات المقيدة لهذه الحرية وفي الواقع فان هذا الاعتقاد غير مبرر، لكونه يتعارض مع المنطق العام لبرنامج التعديل الهيكلي المتبني من طرف السلطة والذي تبنى مبذا تحرير التجارة الخارجة ،على ان يبقى تنظيم هذه التحرير من صلاحيات الدولة وفي اطار السياسة الاقتصادية المنتهجة من قبلها، والتي ترمى الى تخفيض العجز في الميزان التجاري عن طريق الزيادة في الصادرات خارج المحروقات، ولهذا الغرض بالذات جندت هيئات متعددة لانجاز هذه المهمة البعض منها كانت موجودة من قبل، واعيد تنظيمها كوزارة التجارة، والبعض

الاخر استحداثته السلطة الاغراض الترقية، كالديوان الجزائري لترقية الصادرات PROMEX،والشراكة الجزائرية لتامين وضمان الصادرات CAGEX [1]

الفرع الثاني: انشاء الشراكة الجزائرية لتامين وضمان الصادرات CAGEX

تم انشاء هذه الشراكة بمقتض المرسوم التنفيذي رقم 205/96المؤرخ في 05/06/ 1996تطبيقا للامر رقم 06/96 المؤرخ في 1996/01/10، والمتعلقة بتامين القروض على الصادرات والذي اسس في نص **المادة الأول منه نظام التامين على مخاطر التصدير**

وانطلاقة من ذلك أصدرت السلطة القانون الأساسي للشركة والذي يعتبرها الموثق المؤرخ في 1996/12/03 وتهدف الشراكة الى تغطية مخاطر التصدير وتخضع هذه التغطية الى المرسوم التنفيذي رقم 235/96المؤرخ في 1996/07/02 والمتعلقة بشروط والكيفيات تغطية المخاطر الناجمة عن التصدير وقد انشا هذا المرسوم الى جانب الشركة الجزائرية لتامين وضمان الصادرات لجنة حكومية سماها بلجنة تامين وضان الصادرات مشكلة من ثلاثة اعضاء يمثلون وزارة المالية والخارجة التجارة الفلاحة، الصناعة المؤسسات الصغير والمتوسطة وممتل عن بنك الجزائر والرئيس المدير العام للشركة الجزائرية CAGEX وتتكفل اللجنة بفحص طلبات التامين والفضل فيها وتقديم مقترحات الى وزير المالية حول دعم الصادرات كما تفصل في الطعون المقدمة من طرف المصدرين وتقسيم المخاطر المغطاة من طرف الشركة الى نوعين رئيسيين :مخاطر تجارية ومخاطر سياسية

أولا /المخاطر التجارية:فلقد عرفها المشرع في نص المادة الخامسة من الأمر رقم 06/96 المؤرخ في 1996/01/10 أنها خطر ناجم عن تعرض المشتري لحالة إعسار سواء كان هذا الإعسار قانونيا أو فعليا ويشترط في هذا الإعسار المضمون توافر ثلاثة شروط وهي كالتالي :

1. عجز المشتري الأجنبي عن الوفاء بمستحقاته تجاه المصدر الوطني .

2. أن لا يكون الوفاء ناتج عن عدم تنفيذ شروط تعاقدي من قبل الطرف المؤمن ولكن ناتج عن تقصير أو إهمال أو إعسار المشتري الأجنبي

3. وأخيرا أن يكون الشخص المؤمن شخص طبيعي أو معنوي من أشخاص القانون الخاص ومعنى ذلك أن التغطية لا تمتد إلى المرافق العمومية التي قد تمارس مهام التصدير

والملاحظان المشروع لا يميز بين حالة الإعسار وحالة التقاعس من حيث التغطية إذ كلاهما يقعان تحت طائفة عقد تامين الصادرات

[1] عجة الجلاني، التجربة الجزاشرية "في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدول الى احتكار الخاص، دار الخلدونية لنشر والتوزيع طبعة الاولى1428هـ 2007 ص 249

ثانيا/ المخاطر السياسية : فإنها تحدث عندما لا يحصل المصدر على ديونه نتيجة حروب أهلية أو أجنبية أو بسبب اضطرابات أو ثورة داخل بلد المشتري أو بفعل تدابير تنظيمية اتخذتها دولته .

كما قد يندرج ضمن هذه الطائفة خطر عدم التحويل الناجم عن إحداث سياسية أو صعوبات اقتصادية أو مستجدات تشريعية شهد دولة المشتري ومن شانها أن تعرقل او تؤجل عملية التحويل والى جانب هذه المخاطر تمتد التغطية إلى ضمان الإخطار الناتجة عن الكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين والتي تتسبب في وقف نشاط المشتري وتؤثر على يساره .

ويخضع تامين هذه الأخطاء في مجملها إلى عقد نموذجي تعده الإدارة المؤهلة ويخضع لمصادقة وزير المالية ويمكن أن يكتتب في هذا التامين كل شخص طبيعي او معنوي مقيم ويعلق بمختلف عمليات التصدير التي تتم انطلاقا الجزائر استثناء الصادرات من المحروقات ومن الناحية العملية تقترح الشركة الجزائرية لتامين وضمان الصادرات ثلاث منتوجات وهي كالأتي :

1. بوليصة تامين إجمالية :تغطي المبلغ الإجمالي لرقم الأعمال المخصص لتصدير خلال سنة التصدير.

2. بوليصة تامين فردية :تغطية منتوج وحيد وتتعلق بالعقود الكبرة المتوسطة المدى او طويلة المدى .

3. بوليصة اعتماد المشتري وتبدا في السريان منذ تاريخ تصدير المصدر للاعتماد عن طريق البنك المتعاقد معه وتعتبر هذه البوليصة كاداة لضمان استيراد القرض ويشترط لانجازها وفاء المصدر بكافة تعهداته التعاقدية .

والى جانب هذه المنتجات، انشاء المشروع الجزائري بوليصة تامين جديدة بموجب المادة 195من قانون المالية لسنة 1996 تدعى ببوليصة الاستكشاف والمعارض وتتكفل الدول طبقا لها بتغطية الخسائر الناجمة عنها في حدود 80%بالنسبة للمخاطر التجارية و 90%بالنسبة للمخاطر السياسية وتنخفض نسبة التغطية الى 60%في حالة كون النشاط المؤمن يتعلق بالمعارض وتبدا التغطية مهلة لاتزيد عن ستة اشهر من تاريخ وقوع لخطر .

وهذا وتأسيسا على ما تقدم، تحصيل المصدر الجزائري الاول مرة على نظام خاص للتامين على الصادرات يتميز بما يلي:

1. ارتفاع نسبة التغطية التي تتراوح مابين 80 % إلى 90 % على كافة المخاطر الناجمة عن عمليات التصدير وتشكل هذه النسبة مؤشر على حجم الأمن الذي أصبح متوفرا للمصدرين المحلين .

2. استعمال التغطية كادة لتدعيم المركز لتنافسي للمصدرين المحلين، في السوق الدولية بحيث يوفر لهم الدعم الكافي الاحتلال مكانة افضل داخل هاته السوق على استخراج الشهادة من قبل التصريح الجمركي الا اذا كانت عن محل طلب صريح من المشتري الاجنبي

وهذا ونتيجة لهذه المعاملة التفضيلية ارتقت الصادرات خارج المحروقات من 500 مليون دولار الى اكثر من 953 مليون دولار سنة 1997المحروقات من بينها 459مليون دولار مواد نصف مصنعة وتجهيزات ومواد غذائية و 459ميلون دولار كصادرات عن الخدمات المتعلقة بالنقل الجوي والبحري والمينائي .

غير ان هذا التحسن في مستوى الصادرات خارج المحروقات لا يعني نجاح هذه التدابير في القضاء على عوائق التصدير حيث لازالت المؤسسة المحلية تشكو من اغلبها، كما يبينه لنا الباحث توباش في التحقيق التالي :

الجدول رقم14:عوائق التصدير [1]

العراقيل	عدد المؤسسات المعنية	النسبة
البطء الاداري المتعلقة بالجمارك ،الموانئ، العبور	38	%4,4
غياب الحوافز	09	%11
مشكل التمويل	04	%1 ,17
عدم تحصيل الديون	05	%1,6
التامين	09	%11
الدعم والاستناد	13	%9,15
التغليف	09	%11
التموين	12	%6 ,14
الجهل بالسوق الدولية	17	%7,20

المصدر :توباش CREAD

[1] عجة الجلاني، نفس المرجع السابق ص270

الفرع الثالث : محاولة اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي

ساهمت التحولات الجيوسياسية التي مست الاقتصاد العالمي عقب انهيار المعسكر الاشتراكي في بلورة موقف سياسي جزائري يتجه نحو البحث عن افضل السبل للاندماج في الاسواق الدولية خاصة وان مثل هذا الاندماج اضحى ضرورة للتأقلم مع مفاهيم العولمة والقطبية الاحادية التي اكتسحت اغلب دول العالم حيث لم يعد في مقدورالدولة الجزائرية البقاء في حال عدم الانحياز او حتى تطبيق سياسة الكرسي الشاغر بما تحمله من عزلة وتهميش دوليين بل فرضت عليها هذه التحولات بناء شبكة علاقات جديدة مع المعسكر الرأسمالي الذي انفرد بقيادة العالم وفي سبيل انجاز هذا البناء اتخذت السلطة العمومية ثلاث خطوات:

اولا:مد جسور التفاوض مع الاتحاد الاوروبي .

ثانيا :التغير عن الرغبة في الانظمام الى المنظمة العالمية للتجارة

ثالثا واخيرا:استغلال الفضاء المغربي لتشكيل تكتل جهوي قد يشد عضد الدولة في مواجهة الاثار السلبية للعولمة

الخلاصة:

إن نجاح سياسة تشجيع الصادرات في الجزائر، يقتضي رفع الكفاءة الاقتصادية بخلق مزيد من مناخ التنافس بين المؤسسات الاقتصادية داخل البلد على اعتبار أن السوق المحلي الآن أصبح سوقا منفتحا على العالم ,واقامة تحالفات فيما بين المؤسسات، فالجزائر تمتلك ميزة سبية في قطاعات هامة، كالفلاحة، الصناعات الإستيخراجية، الصناعة التقليدية، السياحة مما يجعل أمر ترقية الصادرات الوطنية ممكنا جدا بتضافر جهود الجميع ضمن إستراتيجية وطنية لبناء اقتصاد غير نفطي.

-رغم المجهودات المبذولة من السلطات الاقتصادية العمومية في تفعيل علاقة المؤسسة الجزائرية بالتصدير إلا أن النتائج بقيت دون مستوى الآمال، ويبدو أن الأمور ستتعقد أكثر بانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة وإنشاء منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية، لكون عملية تأهيل الإقتصاد الوطني ما زالت تراوح مكانها

المبحث الثالث:افاق صادرات خارج المحروقات في الجزائر

إن زيادة الصادرات خارج المحروقات تتعتبر خيارا إستراتيجيا للجزائر لتنوع مصادر الدخل ولمواجهة أي إنعكاسات سلبية للصادرات المحروقات في الاسواق العالمية حيث يعتمد مستقبل نمو الصادرات خارج المحروقات بشكل مباشر على إستمرار الطلب الخارجي على المنتجات الوطنية ومدى القدرة على التغلب على التحديات العديدة التي تواجهها في الاسواق الخارجية، وانطلاقا من ذلك فانه من الضروري وضع إستراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات تهدف الى زيادة مساهماتها لتدعيم دورها في النمو إلاقتصادي.

مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي مرتبط بصورة وثيقة بمدى نجاعة السياسة الموجهة لترقيتها وتنشيطها، الى جانب قدرة هذه السياسة على ضمان الاحتفاظ بالاسواق الحالية للصادرات خارج المحروقات وفتح أسواق جديدة لها، بالاضافة الى رفع جودتها وتقليل تكاليفها لزيادة قدراتها التنافسية في الاسواق الخارجية في ظل زيادة المنافسة في الأسواق العالمية وبناء على ذلك نحاول توضيح آفاق الصادرات خارج المحروقات لدعم النمو الاقتصادي بالجزائر من خلال المطالب التالية:

- آفاق الجزائر مع الاتحاد الاوروبي
- مفاوضات الجزائر للانظمام للمنظمة العالمية للتجارة OMC
- تطوير إمكانيات الاقتصاد في الجزائر

المطلب الأول :الافاق مع التحاد الاوروبي

إن علاقات التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بدأت مع نشأة المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وظلت الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1957- 1962، تحظى بمعاملة الدول الأعضاء لأنها كانت تمثل ثلاث مناطق فرنسية. ثم جاءت بعد ذلك اتفاقية التعاون في أفريل 1976، في إطار السياسة المتوسطية الشاملة، والتي دامت قرابة عشرين سنة مع إدخال بعض التعديلات عليها من وقت لآخر.

إن انتهاج الجزائر والاتحاد الأوروبي لخيار الشراكة، يعتبر مفهوما طبيعيا في ظل التكتلات العالمية. إلا أن الجزائر لم تحذو منذ البداية حذو جاراتها تونس والمغرب إلى عقد الشراكة طمعا في الحصول على معاملة خاصة من الاتحاد الأوروبي، نظرا لما تتمتع به من

مزايا لا تتمتع بها تونس والمغرب. الأمر الذي أطال عمر المفاوضات بين الطرفين، كما أن إقدام دولة نامية مثل الجزائر على إبرام عقد شراكة مع أكبر تكتل اقتصادي في العالم، يدفعنا للتساؤل عن مجموع الدوافع والمؤهلات الجزائرية، التي ساعدتها على إتباع هذه السياسة الجديدة.[1]

عبرت الجزائر دوما عن نيتها في توقيع اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي. وتجسيدا لتلك النية سعت دوما إلى تنشيط العلاقات المشتركة مع الاتحاد، سواء باستقبال أو ببعث وفود إلى هذا الأخير، واندرجت هذه البعثات في إطار التشاور الدائم بين الطرفين، في إطار الشراكة الأورومتوسطية.

بدأت المفاوضات حول الشراكة الأوروجزائرية بصفة رسمية في مارس 1997[(2)]، وامتدت إلى 17 جولة كانت تعقد بشكل متناوبا بين الجزائر وفرنسا.

عرفت الجولات العشر الأولى تعثرا بسبب اختلاف الرؤى حول بعض الملفات المطروحة منها: ملف العدالة والتعاون القضائي، الشؤون الداخلية، حرية تنقل الأشخاص، ومكافحة الإرهاب. هذا فيما يتعلق بالجانب السياسي والأمني.

أما الجانب الاقتصادي فقد كانت المطالب الجزائرية تتمحور حول:

- السعي إلى الانفتاح التدريجي للاقتصاد الوطني باعتباره اقتصاد يعتمد على ريع المحروقات.
- تعميم إطار التعاون الاقتصادي، ليشمل إضافة إلى المبادلات التجارية مجالات إنتاجية أخرى.
- المساعدة في وضع برنامج لتأهيل القطاع الصناعي الجزائري، وتوسيع نطاق التعاون المالي بين الطرفين.
- وضع برنامج خاص لدعم صادرات الجزائر خارج المحروقات.-

[1]. مفوضية الاتحاد الأوروبي، **التقرير السنوي عن برنامج "ميدا" لعام 1999**، بروكسل، 2000، ص 03

[2] . El Hadi MAKBOUL, ***coopération union européenne – Algérie: quelles perspectives?,*** Revue du CENEAP N°24, Centre national d'études et d'analyses pour la population et le développement, Alger, 2002, p50.

وكنتيجة لتباين مواقف الطرفين، تم توقيف المفاوضات في ماي 1997 من قبل الجزائر، التي رأت أن الطرف الأوروبي تجاهل العديد من المسائل التي كانت تهمها كمشكلة المديونية، وانتقال الأشخاص...إلخ، وكذا عدم أخذ الجانب الأوروبي بعين الاعتبار لخصوصيات الاقتصاد الجزائري.

كما أن المشاكل الأمنية التي عرفتها الجزائر ساهمت إلى حد كبير في تفوق هذه المفاوضات إلى غاية أفريل 2000م وهو تاريخ استئنافها، حيث استمرت بدون انقطاع بدراسة جميع المسائل المطروحة، إلى غاية أن توصل الطرفين إلى اتفاق بعد 17 جولة من المفاوضات. والذي ترجم بالتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يوم 19 ديسمبر 2001 ببروكسل، بحضور رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" ورئيس اللجنة الأوروبية آنذاك "رومانو برودي"، إلى جانب "لويس ميشال" ممثل الرئاسة البلجيكية للاتحاد الأوروبي[1].

ثم جاء التوقيع بصفة رسمية على الاتفاق يوم 22 أفريل 2002 بمدينة فالنسيا الإسبانية، لدى افتتاح الندوة الأورومتوسطية. وقد وقع عن الجانب الجزائري وزير الخارجية، وعن الجانب الأوروبي وزراء الاتحاد الأوروبي إلى جانب المحافظ الأوروبي المكلف بالشؤون الخارجية، وذلك بحضور رئيس الجمهورية الجزائرية ورئيس الحكومة الاسباني، ليدخل حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005.

الفرع الاول: دوافع ومؤهلات انتهاج الجزائر لخيار الشراكة.

إن انتهاج الجزائر والاتحاد الأوروبي لخيار الشراكة، يعتبر مفهوما طبيعيا في ظل التكتلات العالمية. إلا أن الجزائر لم تحذو منذ البداية حذو جاراتها تونس والمغرب إلى عقد الشراكة طمعا في الحصول على معاملة خاصة من الاتحاد الأوروبي، نظرا لما تتمتع به من مزايا لا تتمتع بها تونس والمغرب. الأمر الذي أطال عمر المفاوضات بين الطرفين، كما أن إقدام دولة نامية مثل الجزائر على إبرام عقد شراكة مع أكبر تكتل اقتصادي في العالم، يدفعنا للتساؤل عن مجموع الدوافع والمؤهلات الجزائرية، التي ساعدتها على إتباع هذه السياسة الجديدة.

[1] – جريدة الخبر اليومية، الإثنين31 ديسمبر2001، ص 10.

يعود انتهاج الجزائر لخيار للشراكة إلى عدة دوافع نذكر منها:

-تحول النظام الاقتصادي العالمي إلى نظام رأسمالي حر، بعد انهيار النظام الاشتراكي الذي انتهجته الجزائر منذ 1962، والذي إتضح عدم نجاعته. مما دفع الحكومة لتبني نظام اقتصاد السوق.

-تفاقم الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مع مطلع التسعينات، ومحاولة الارتباط بواحد من أكبر التكتلات الاقتصادية كخيار للخرج من الأزمة.

-رغبة الجزائر في الاستفادة من لمزايا التي قد يوفرها عقد الشراكة على كل المستويات.

بالإضافة إلى الدوافع، هناك مؤهلات تتمتع بها الجزائر، من شأنها أن تكون حافزا لإبرام الشراكة من أهمها:

-الخاصية الجيوسياسية، المتمثلة في موقع الجزائر الاستراتيجي، الذي يتوسط البلدان المغاربية. وإقليمها الشاسع الذي يعد بوابة إفريقيا، بالإضافة إلى ساحلها الممتد على طول 1200كم، والذي يعتبر همزة وصل بين الجزائر والقارة الأوروبية مما يسهل عمليات التبادل والتنقل.

-الثروات الطبيعية التي تزخر بها الجزائر وفي مقدمتها البترول والغاز.

-جاذبية الإطار التشريعي الجديد، والإرادة المعلنة لإنشاء دولة القانون، خاصة بعد إتمام العملية الانتخابية لسنة 1997، والتي ساهمت في إعطاء وجه جديد للجزائر.

-توفر الجزائر على سوق وطنية ومغاربية هامة.

-الإمكانيات الهائلة لجلب الاستثمارات في عدة ميادين، كالمحروقات، الخدمات، القطاع الزراعي...إلخ.

الفرع الثاني: أهمية وأهداف الاتفاق: تتمثل أهمية هذا الاتفاق في ما يلي:

-كونه موقع لمدة غير منتهية، وهو يعوض اتفاقية التعاون الموقعة سنة 1976.

-إن هذا الاتفاق يشكل إطارا مناسبا لازدهار شراكة تقوم على المبادرة الخاصة، وهو يخلق مناخا ملائما لتنمية علاقات الطرفين الاقتصادية والتجارية، وكذا في مجال الاستثمار الذي يعد عنصرا ضروريا لدعم إعادة الهيكلة الاقتصادية والعصرنة التكنولوجية.

-هو قائم على المصالح المشتركة، والتنازلات المتبادلة والتعاون والحوار.

-مبني على احترام السياسة الداخلية والخارجية للدول الأطراف. بالإضافة إلى احترام المبادئ الديمقراطية والحقوق الأساسية للإنسان، كما هو مبين في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

أما أهداف هذا الاتفاق فتتمثل فيما يلي:

-توفير إطار مناسب للحوار السياسي بين الطرفين، يسمح بتعزيز علاقاتهما وتعاونهما في كل الميادين التي يريانها ملائمة.

-توسيع التبادلات وضمان تنمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بين الطرفين، وتحديد شروط التحرير التدريجي للمبادلات الخاصة بالسلع والخدمات ورؤوس الأموال.

-تشجيع التبادلات البشرية، لاسيما في إطار الإجراءات الإدارية.

-تشجيع الاندماج المغاربي، بتشجيع التبادلات والتعاون داخل المجموعة المغاربية، وبين هذه الأخيرة والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها.

-ترقية التعاون في ميادين الاقتصاد والاجتماع والثقافة والمالية.

-التعاون في ميدان القضاء والشؤون الداخلية. وهو البند الذي انفرد به الاتفاق عن الاتفاقات المبرمة سابقا مع بقية الدول المتوسطية.

*الإطار السلبي للاتفاق.

يتمثل الإطار السلبي للاتفاق في النقاط التالية:

-الاختلاف والفرق الواسع في مستوى التنمية، والقدرات التكنولوجية والتجارية والمالية، وفي القوة التفاوضية. أي بين مجموعة مكونة من 25 دولة قوية وعلى درجة عالية من التقدم وهي المجموعة الأوروبية، واقتصاد واحد نامي.

-الاختلاف الواسع في الثقل البشري والاقتصادي والسياسي، والاختلاف الواسع في مكانة كل طرف عند الآخر.

-عدم التكافؤ: ويمكن أن يشمل على عدم التكافؤ في حجم السوق من ناحية العرض والطلب ومستوى المعيشة، ورد الفعل إزاء الصدمات الخارجية وفي هياكل المبادلات.

-كما أن الاتحاد الأوروبي تجنب في اتفاق الشراكة تقديم مزايا تفضيلية من جانب واحد، كما كان الأمر في اتفاقية 1976. وأصبح الأمر يقوم على تبادل المزايا بين

الجانبين، مع بعض التسهيلات في منح فترات انتقالية، تؤخر التزام الجزائر بتقديم المزايا المقابلة.

-إقامة منطقة للتبادل الحر بين دولة صغرى تتسم باقتصاد منعزل غير تنافسي ولا متنوع، ومجموعة بلدان تكاد تكون في درجة من التكامل الاقتصادي.

المطلب الثاني :مفاوضات انظمام الجزائر الى النظمة العالمية للتجارة OMC:

لقد أبدت الجزائر صراحة عن نيتها في الانضمام لـ من خلال القرار الذي أتخذه مجلس الوزراء في شهر فيفري 1996 ويأتي طلب انضمامها في إطار سياسة اندماج اقتصادها تجارتها الخارجية مع المبادلات الدولية الجارية بغية الاستفادة كبقية الأعضاء الآخرين من المزايا التجارية المالية والتكنولوجية التي يمنحها السوق الدولي, وكان لابد من القيام بمختلف الإجراءات والتحولات الهيكلية الضرورية, إضافة إلى تغيير الإستراتيجيات والقوانين الجزائرية وجعلها مطابقة لقواعد المنظمة العالمية للتجارة بهدف الوصول إلى اقتصاد جد فعال منفتح على السوق العالمية, ولكن هل يمكن الوصول إلى هذه النتيجة في ظل الأوضاع الإقتصادية التجارية الراهنة؟.

الفرع الاول: مراحل الانضمام:

عدما أودعت الجزائر مذكرة الانضمام والتي تضمنت معلومات عن مختلف جوانب الإقتصاد الجزائري والسياسة التجارية للبلاد جاءت مرحلة المفاوضات مع أعضاء منظمة الـ omc والتي سنتطرق إليها من خلال مايلي:

المرحلة الأولى (1996 . 1998):

انطلقت أول جولة من المفاوضات بين الجزائر والـ omc سنة 1996 مباشرة بعد تقديم مذكرة السياسة التجارية, وأثناء المفاوضات المتعددة الأطراف تلقت الجزائر مجموعة من الأسئلة من عدة دول وهي: الو م أ 170 سؤال, دول الإتحاد الأوروبي 124 سؤال, سويسرا 33 سؤال, اليابان 09 أسئلة, أستراليا 08 أسئلة, أما الإجابة على هذه الأسئلة كانت بشكل كتابي وقد كان أول لقاء بين الوفد الجزائري وأعضاء الـ omc يومي 16 و17 فيفري سنة 1997 حيث دار النقاش حول المذكرة المقدمة من طرف الجزائر وكذلك الإجابة على الأسئلة وقد بلغ مجموع الأسئلة المطروحة على الجزائر اكثر من 500 سؤال.

المرحلة الثانية (2000 . 2002):

تم الشروع في الجولة الثانية من المفاوضات بين الجزائر والـ omc ومن خلال الأسئلة التي تلقتها والملاحظات التي قدمت لها عملت الجزائر على تعديل سياساتها وفقا للسياسات المعمول بها في المنظمة.

. جوان 2001: قدمت الجزائر مذكرة جديدة معدلة تضمنت أهم الإصلاحات الإقتصادية التي قامت بها.

. جانفي 2002: تلقت الجزائر مجموعة من الأسئلة وكانت تتعلق في مجملها بالمنظومة التعريفية, وقد قامت الجزائر بالرد على هذه الأسئلة.

. فيفري 2002: استأنفت الجزائر مفاوضاتها بوفد يتكون من 40 خبير وأخصائيين يترأسهم وزير التجارة ووجهت عدة انتقادات للجزائر بسبب احتواء الملف لحوالي 37 قاعدة تخرق المبادئ القانونية المنصوص عليها من قبل المنظمة ولقد قامت الجزائر بتعديل الملفات المعنية بعد هذه الانتقادات.

. أفريل 2002 . ماي 2002: بدأت المفاوضات الثنائية بجنيف وهذه المفاوضات عبارة عن سلسلة أولى جرت مع كل من الإتحاد الأوروبي والو م أ وكندا واليابان وسويسرا وخلال هذه اللقاءات وصفت الاقتراحات الجزائرية بأنها 1ات مصداقية وتستحق التفاوض بشأنها ومن جهة أخرى فقد تم تقديم بعض الملاحظات وأسئلة أخرى تتعلق بالنظام الجمركي ونظام الجباية والخدمات بصفة عامة.

المرحلة الثالثة(31 أكتوبر 2002):

:لقد انتهت الجزائر من المفاوضات المتعددة الأطراف وانتقلت إلى المفاوضات الثنائية حيث تم التركيز في هذه المفاوضات على أهم النقاط التي مازالت عالقة بين الطرفين مثل تحرير الأسعار بالإضافة على تصدير واستيراد بعض المواد مثل النفايات المعدنية وبعض المواشي ذات الخصوصية المحلية والتي لازالت الجزائر تتحفظ على قواعد المنظمة بشأنها.

الفرع الثاني: إجراءات الانضمام:

يتم الانضمام إلى المنظمة عن طريق التفاوض مع أعضائها لأن كل انضمام لها خصوصياتها وغالبا ما يتم الحصول على عضوية هذه المنظمة بعد عدة جولات بسبب عدم وجود معيار محدد للانضمام ولكون المنظمة امتداد لاتفاقية الغات فإن التعاقد في هذه الاتفاقيات هو بمثابة الانضمام إلى هذه المنظمة بعد ظهورها إلى الوجود والأعضاء

الأصليين لهذه المنظمة هم أطراف متعاقدة في الاتفاقية, وللحصول على عضوية الـ omc يكون بإتباع الإجراءات التالية:

أ). **تقديم طلب الانضمام :** بعدما تم تحويل ملف الانضمام من الـ gatt إلى الـ omc سنة 1995 قامت السلطات المعنية بتقديم طلب الانضمام فعلياً إلى هذه المنظمة في سنة 1996 وذلك من خلال تقديم مذكرة إلى سكرتارية المنظمة, حيث قامت هذه الأخيرة بتوزيع المذكرة على كل الدول الأعضاء بالمنظمة, كما تم إعداد فريق عمل يتكون من عدة خبراء يترأسه سفير الأرجنتين لدى المنظمة حيث كلف هذا الفريق بمتابعة ملف انضمام الجزائر إلى المنظمة.

ب) . **تقديم مذكرة السياسة التجارية :** لقد قدمت الجزائر مذكرة تشرح فيها سياساتها التجارية بتاريخ 05 جوان 1996 وكانت تحتوي هذه المذكرة على:

. شرح الخطوط العريض للسياسة الجزائرية الإقتصادية حيث تم التطرق إلى التطورات الكبيرة التي حققت على مستوى التنظيم الاقتصادي والذي انتقل من سياسة التخطيط المركزي إلى سياسة اقتصاد السوق.

. تقديم جميع المعلومات ذات الطابع العام المتعلقة بسياسة المؤسسات الجزائرية وتنظيمها وأقرها. إذ تم التطرق إلى تقسيم الصلاحيات ما بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية التي تتمتع بتنظيم مؤسساتي بالإضافة إلى تقديم القوانين والتشريعات التي تتحكم في التجارة الخارجية بصفة مباشرة أو غير مباشرة, ووصف دقيق للأحكام والإجراءات القانونية التي تضمن تطبيقها.

. شرح وتوضيح لتجارة السلع من خلال تنظيم الصادرات والواردات في مجال السياسة الصناعية أين يكمن هدف وتوجيهات السلطات العمومية في تقليل عوامل الضعف الحالية لهياكلنا الصناعية, وفي المجال الزراعي حيث أن هدفها الأساسي هو نمو الإنتاج الزراعي والرد على بعض الأسئلة المتعلقة بالأمن الغذائي.

. تقديم وشرح النظام التجاري وحقوق الملكية الفكرية.

الفرع الثالث:الأهداف التي تسعى الجزائر لتحقيقها من هذا الانضمام:

لم تبد الجزائر نيتها في الانضمام إلى هذا المنظمة إلا بعد أن تأكدت أن لا جدوى من تفاديها والبقاء على هامشها، خاصة بعد أن شرعت في الإصلاحات الاقتصادية والانتقال إلى اقتصاد السوق، الذي يتطلب تحرير التجارة الخارجية، وهو شرط أساسي من شروط

الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، فهي تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف من وراء ذلك وأهمها مايلي

1 **إنعاش الإقتصاد الوطني** : مع انضمام الجزائر إلى المنظمة سيرتفع حجم وقيمة المبادلات التجارية، خاصة بعد ربط التعريفة الجمركية عند حد أقصى وحد ادني، والامتناع عن استعمال القيود الكمية، مما ينتج زيادة في الواردات من الدول الأعضاء، فاحتكاك المنتجات المحلية بالمنتجات الأجنبية وبالتالي الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والتقنيات المتطورة المستعملة في عملية الإنتاج، وبالتالي زيادة المنافسة التي يمكن أن تستغلها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الإقتصاد الوطني عن طريق تحسين المنتجين المحليين منتجاتهم من حيث الجودة الفعالية والكفاءة والتسيير الجيد من اجل البقاء في السوق، وهو ما يساهم في إنعاش وبعث وتيرة الإقتصاد الوطني.

2 -**تحفيز وتشجيع الاستثمارات** : إن تشجيع الاستثمارات وتحفيزها، مرتبط بنجاح الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، التي انطلقت في أواخر الثمانينات، وفي هذا الصدد فقد قدمت الجزائر عدة مزايا للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، حيث أن قانون النقد والقرض 90-10 الصادر في سنة 1990 تضمن عدة تحفيزات كالمساواة بين المستثمرين الأجانب والمحليين في مجال الامتيازات، والإعفاءات الضريبية، إلا انه لم يتم التوصل إلى الهدف المنشود ،إذ أن من بين مجموع الملفات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والتي بلغ عددها 48 ألف من سنة 1993 حتى سنة 2001 تم تجسيد 10 بالمائة منها فقط، وبالتالي فإن انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة سيفتح لها المجال ويمنحها فرصة أكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة، والتي قد تعود باستثمارات مهمة عليها، خاصة مع الاستفادة من أثر الشبكات التي تكونها الشركات متعددة الجنسيات على المستوى الجهوي والدولي، وما تمثله من وسائل هامة في تبادل السلع والخدمات والتكنولوجيا وفي استغلال الهوامش المتوفرة في الربحية ومرد ودية عوامل الإنتاج بين الدول والتكتلات.

3 **مسايرة التجارة الدولية** : يتميز الإقتصاد الجزائري بالتبعية للخارج وذلك بسبب اعتماده على قطاع المحروقات، الذي يقدم للخارج أكثر من 95 بالمائة والصادرات الجزائرية، ومن جهته يتميز الجاهز الإنتاجي الجزائري بضعفه وعدم قدرته على المنافسة من ناحية مدخلاته من السلع الوسيطة والمعدات الإنتاجية التي تستورد في اغلبها وعدم مسايرته

للتطورات الحديثة، مما تسبب في ارتفاع تكاليف الإنتاج، لذا فإن لجوء الجزائر إلى الأسواق العالمية للحصول على احتياجاتها المختلفة من خارج إطار المنظمة العالمية للتجارة لا يسمح لها بالاستفادة من الفرص التي تقدمها هذه الأخيرة، من المواد الغذائية، ومن جهة أخرى فاعتبار الجزائر مستوردا بالدرجة الأولى للموارد الغذائية، والتجارة الخارجية تلعب دورا فعالا في الإقتصاد الوطني، فلا يمكن للجزائر أن تكون بعيدة عن ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية، إذا أرادت أن تساير التطورات الحديثة.

4 **الاستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية الاعضاء بالمنظمة** : إن المزايا التي تمنحها المنظمة العالمية للتجارة للدول الأعضاء بها، تعتبر بمثابة دوافع ومحفزات للانضمام إليها، والجزائر تسعى للانضمام بهدف الاستفادة من المزايا التي تمنح لها بصفتها كعضو من جهة ومن جهة ثانية بصفتها كدولة نامية.

5 **رؤية مستقبلة** : ربما تكون إزالة الحواجز الجمركية دافعا رئيسيا لزيادة معدلات التبادل بين الدول العربية ولا يتحقق ذلك إلا بإيجاد عملة خاصة بالمغرب العربي، وذلك من اجل القضاء على كل السلبيات التي يمكن أن تنتج عن ذلك في مقدمتها اختلاف أسعار الصرف الذي نتج عنه عمليات التهريب.

و هناك من يرى أن المنظمة والانضمام إليها سينجر عنه عدة سلبيات أهمها:

*إجهاض الصناعات الوليدة المفتقرة للجودة بسبب عدم امتلاك التكنولوجيا المتقدمة.

*انخفاض حصيلة الضرائب الجمركية سوف يؤدي إلى عجز أكبر ف ميزان المدفوعات بالنسبة للدول النامية وبالتالي الدخول أكثر في دوامة الاقتراض والديون والتبعية للخارج

*ضياع مورد من موارد الدولة جراء التخفيض في نسبة التعريفة الجمركية.

*منظمة التجارة كانت عائق معرقل لتشكيل تكتل دول المغرب العربي كونها عملت على جذب كل دولة منفردة والتفاوض معها، والأولى كان يجب أن يتم التفاوض بين كتلة وكتلة أخرى تماثلها لا بين كتلة ودولة منفردة لأنه حتما ستكون شروط التفاوض في صالح الكتلة على حساب الدولة لا محالة.

و من بين أهم المزايا التي تمنح للدول النامية الاعضاء هي حماية المنتج الوطني من المنافسة، خاصة في المدى القصير، وذلك بالسماح لها بالإبقاء على تعريفة جمركية مرتفعة نوعا ما، وكذلك مدة التحرير والتي تصل إلى 10 سنوات (تحرير تدريجي للتعريفة) بدلا من 6 سنوات للدول المتقدمة.

وبصفة عامة فقد منحت الدول النامية عند انضمامها إلى هذه المنظمة مجموعة من الامتيازات هدفها بالدرجة الأولى هو تسهيل التزام الدول النامية بأحكام المنظمة في إطار تحرير التجارة الدولية، كما تعتبر هذه الامتيازات بمثابة حوافز تساعد الدول النامية على إعادة هيكلة اقتصادياتها وتعديل تشريعاتها وسياساتها التجارية، حتى تتلاءم مع الفكر الجديد لتحرير التجارة الدولية

الفرع الرابع: المزايا

قد منحت للدول النامية عند انضمامها إلى هذه المنظمة مجموعة من الامتيازات هدفها بالدرجة الأولى هو تسهيل التزام الدول النامية بأحكام المنظمة في إطار تحرير التجارة الدولية, كما تعتبر هذه الامتيازات بمثابة حوافز تساعد الدول النامية على إعادة هيكلة اقتصادياتها وتعديل تشريعاتها التجارية حتى تتلاءم مع الفكر الجديد لتحرير التجارة الدولية وبصفة عامة فإن انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة قد يمنحها عدة مزايا:

. الاستفادة من الإعفاءات التي تمس عدة قطاعات منها قطاع الفلاحة الذي تصل فيه مدة الإعفاء على 10 سنوات, وتدابير الصحة التي تمس السلع المستوردة بالإضافة إلى إجراءات للاستثمار المتصل بالتجارة التي تصل مدة الإعفاء إلى 05 سنوات و 07 سنوات بطلب من البلد المعني.

. يمكن مواصلة دعم صادرات مختلف القطاعات لفترة تصل إلى 08 سنوات.

. يمكن فرض شرط استعمال نسبة السلع المحلية لإنتاج سلع من طرف مؤسسات أجنبية لمدة تصل على 08 سنوات,

و حتى تستفيد الجزائر من كل هذه المزايا عليها إتباع الخطوات والإجراءات التالية:

. وضع سياسة اقتصادية وتجارية واعتماد إستراتيجية تنموية بعيدة المدى معتمدة على القدرات الذاتية مع شرط أن لا تكون متعارضة مع شروط الانضمام إلى المنظمة.

. تجديد الطاقة الفكرية البشرية التي تتحكم في الإدارة الجزائرية وتكوين المسيرين على الطرق الحديثة للتسيير.

. إعطاء الفرص المتكافئة لكل المستثمرين الجزائريين والعمل على القضاء على المعاملات التمييزية.

. إعطاء العناية أكثر للمؤسسات القادرة على المنافسة الدولية والعمل على تنمية طاقة التصدير.

. تحرير الإدارة الجزائرية من كل أشكال الضغط والمساومة أي الرشوة والتمييز.

. وضع أكبر عدد ممكن من الشروط الخاصة بالانضمام بهدف حماية القطاعات الإقتصادية الإستراتيجية في المدى المتوسط هذا يتوقف على مستوى وقدرة الخبراء الجزائريين المفاوضين.

. الاهتمام بالعنصر البشري الذي يمثل العنصر الأساسي في العملية الإنتاجية.

. التركيز على القطاع الخاص في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واهتمام القطاع العام بالقطاعات الإستراتيجية الكبرى مع الاستقلالية في التسيير.

الفرع الرابع : آثار الانضمام

في مجال تجارة السلع فإن الجزائر لن تستفيد من المزايا التي يمنحها الانفتاح التجاري أمام السلع والخدمات وبحكم محدودية وضعف الصادرات خارج المحروقات التي لا تزيد في أحسن الأحوال عن 1.8% من إجمالي صادرات السلع.

. تبقى الجزائر تابعة غذائيا للخارج. ونظرا لارتفاع أسعار هذه السلع في ظل النظام الدولي الجديد سوق يجعل الجزائر تتكبد خسائر سنوية لا تقل عن 300. 400 مليون دولار.

. أما بالنسبة للسلع الصناعية فرغم الإجراءات المتعلقة بتخفيض الرسوم والدعم والقيود ولكنها ستشهد نموا تدريجيا وخاصة الفروع والأنشطة ألأساسية وذلك راجع للهيمنة الاحتكارية للشركات متعددة الجنسيات الأمر الذي يجعلها تتحكم في أسعار السلع تحكما احتكاريا مع غياب كفاءة أسواق وحرية المنافسة

انعكاسات اتفاقات منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد الوطني

3-1-على القطاع الصناعي

أ -الآثار السلبية:

سوف يطرح على المؤسسات الصناعية الكثير من ، (OMC)إن إنضمام الجزائر إلى منظمة التحديات التي ينبغي مواجهتها .مع العلم أن الجزائر أحادية التصدير، فإن هذا سيهمشها داخل المنظمة، التي تبني تعاملاتها على تجارة متعددة الأطراف.

- ✓ ومن الإنعكاسات الأخرى إضعاف الإنتاج الوطني، من خلال غلق المؤسسات غير القادرة على المنافسة .وينتج عن ذلك زيادة البطالة، وبصفة عامة إذا لم تنتعش المؤسسة الصناعية الجزائرية في مجالات الإستثمار، والتحكم في الإنتاج، وتخفيض التكاليف، ونوعية المنتجات .

فإنها لن تجد مكانا في السوق الذي يدخله منافسون بحوزتهم قدرات كبيرة لفرض المنافسة، التي لا تعترف بالرداءة وإرتفاع الأسعار.

ب -الآثار الإيجابية:

رغم وجود إنعكاسات سلبية على القطاع الصناعي، لكن هذا لا يمنع من وجود إ نعكاسات ايجابية تتمثل:

- ✓ تنويع الصادرات خارج المحروقات، لأن انضمام الجزائر سيفرض على المؤسسات الصناعية
- ✓ توفير سلع صناعية عالية الجودة ومنخفضة التكاليف والسعر، حتى لا تتعرض للإفلاس من خلق أقطاب جديدة للتعامل، بدل إعطاء الأولوية للإتحاد الأوربي
- ✓ تنص إتفاقية المنظمة حول السلع الصناعية، على تخفيض وإلغاء القيود على التجارة الخارجية وهذا ما سيزيد في مبادلات التجارة الخارجية، ويمكن من جلب الإستثمار الأجنبي . وبالتالي
- ✓ إيجاد فرص عمل جديدة، وتقوية فعالية المؤسسات واستفادتها من خبرة المستثمرين.

3-2-على القطاع الزراعي:

أ -الآثار السلبية:

يعتبر القطاع الزراعي الجزائري، من أكثر القطاعات تأثرا بنتائج الإتفاقيات الزراعية المبرمة في إطار

OMC وآثارها السلبية تتمثل فيما يلي :

* لن تخضع المنتوجات الزراعية إلى أي نوع من الحماية ما عدا الرسوم الجمركية، وتتراوح نسبة المعمول بها في القطاع ما بين30% و .60% ولابد من التخفيض إلى 24% (في حالة الانظمام) ، وهذا لن يسمح للجزائر بضمان حماية كافية للمنتجات الزراعية من المنافسة الأجنبية.

* إن تخفيض الدعم المحلي والدعم الكمي والمالي للصادرات، يؤديان حسب دراسات قامت بها

منظمات ومكاتب دولية إلى إرتفاع من 5% إلى 10% في متوسط الأسعار الدولية للمواد

الزراعية الأساسية (القمح، الخضر الجافة، اللحوم، منتجات الحليب، الزيوت) .وهذا ما ينعكس سلبا على وارداتنا الغذائية حيث ترتفع الفاتورة الغذائية .ضف إلى ذلك أن الدعم المحلي هو وسيلة تستعملها السلطات العمومية لترقية الصادرات خارج المحروقات.

* إن خفض دعم المنتجات الزراعية الجزائرية، يؤدي إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي إرتفاع الأسعار.

أ) .الآثار الإيجابية:

* يمكن للجزائر، تقوية الكفاءة التنافسية للمنتجات الزراعية الموجهة للتصدير، والذي يحّتم على الجزائر تعديل سياستها الإقتصادية وإدخال تعديلات هيكلية على بنيتها الإنتاجية عن طريق تسهيل إستخدام التكنولوجية وتطوير آليات التمويل وترشيد إستخدام الموارد المتاحة، بهدف تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين الجودة، مما يساعدها على المنافسة وزيادة دخل المزارعين.

* إن تسوية المنازعات بين الدول، سيترتب عليها حماية أكثر للشركاء التجاريين، حيث يمكن للدول الأعضاء في المنظمة، في حالة تعرضها لممارسات تجارية غير شرعية كالإغراق في السلع الزراعية اللجوء إلى جهاز تسوية الخلافات التجارية.

* الإستفادة القصوى من كافة المزايا التي يتيحها الإتفاق في مجال دعم الإنتاج ودعم التصدير لزيادة فرص وصول الصادرات الزراعية إلى الأسواق الخارجية.

إن الإنضمام إلى المنظمة، من شأنه يرفع مستوى الإستثمارات الموجهة إلى القطاع الزراعي والذي من شأنه يخفض الفاتورة الغذائية

3-3-على قطاع الخدمات:

أ) الآثار الإيجابية:

يتيح الإتفاق لقطاع الخدمات، الفرصة في حق تحديد الإلتزامات بشأن القطاعات الخدمية التي تقبل أن يعمل فيها الموردون الأجانب والتي لا تشكل خطرا على تجارة الخدمات الجزائرية، بل تشكل عاملا مساعدا لتنشيط هذه التجارة.

تتيح اتفاقية المنظمة في مجال الخدمات، الوصول إلى مراكز المعلومات المتصلة بأنش طة وتجارة الخدمات، وقنوات الإتصالات التي فتحتها الاتفاقيات الجديدة عبر مراكز وأجهزة الإتصالات التي ستقيمها الدول الأعضاء.

تحرير قطاع الخدمات من إحتكار القطاع العام وبروز خبرات فنية مؤهلة في هذا المجال.

ب (الآثار السلبية:

* لا يزال قطاع الخدمات في الجزائر، يعاني من عدة نقائص وخاضع لإحتكار الدولة . وغير
قادر على إقتحام المنافسة الأجنبية، حيث لا يزال قطاع البريد والمواصلات والنقل البحري تحت إحتكار الدولة، وهذا ما يتنافى مع اتفاقيات (OMC)

* فيما يخص القطاع المالي والمصرفي، فإن إلتزام الجزائر بتجديده، بموجب الإلتزامات المدرجة
في المنظمة العالمية للتجارة ستكون نتائجه جد مكلفة .حيث ستتزايد المخاطر على المصارف
المحلية في ظل توافر المصارف الأجنبية بسبب المنافسة.

* كذلك يقتضي إتفاق التجارة في الخدمات، بإلتزام الدولة العضو بمنح موردي خدمات الأجانب،
الذي يسمح لهم بممارسة أنشطة خدماتية في إقليم المحيط، إستخدام شبكة الإتصالات بشروط
معقولة، وبدون تمييز بين المورد المحلي والأجنبي.

المطلب الثالث: تطوير امكانيات الاقتصاد في الجزائر

الفرع الاول: المبادرات الجديدة المتخذة من طرف الدولة لدعم الصادرات

1 -تنسيق المهام بين مختلف القطاعات المتداخلة في مجال التصدير:

اسندت مهمة التنسيق ما بين القطاعات الى المجلس الوطني لمتابعة الصادرات خارج المحروقات تحت رئاسة السيد وزير التجارة .

هذا المجلس لم يتمكن الى يومنا هذا، من الحصول على الدعم العملي من طرف القطاعات الاخرى لم تقدم له حتى نواب عنها ذات مستويات عليا ونتيجة ذلك لم يتمكن هذا المجلس من اتخاذ قرارات واجراءات فعالة في ظل المهام المسندة اليه.

فقد انحصرت اعمالهم على رصيد الاوضاع وتوجيه اهتمام وزارة التجارة نحو مديريات وزارية اخرى ولكن دون اعطاء نتائج ملموسة.

وعلى هذا الاساس، بات من الضروري اعطاء الاولويةلهذه النقطة عند دراسة سبل ترقية الصادرات في الجزائر .[1]

فبإستثناء المشاكل التي تتعلق بتعزيز دور المنظمات الخاصة مباشرة لوزارة التجارة والمكلفة بدعم الصادرات، تعتبر مسألة تنسيق المهام ما بين القطاعات اجراء تمهيديا من اجل ايجاد حلولا لمشاكل اخرى وذلك في اطار التعاون مع وزارة التجارة؟

2 -تقوية وتعزيز الفضاءات الوسيطية:

ان كل اجراء يهدف الى دعم نشاطات التصير لابد ان يصدر بالتنسيق مع الديوان promex نظرا لما يمثله من فضاء عملي في مجال الصادرات لهذا بات من الضروري اعادة النظر لامكانية هذا الديوان وقدرته على تجسيد المهام المسندة اليه.

تواجه كل من CACL و PROMEX نقص في الامكانيات البشرية والمادية وهذا النقص يعرقل مهامها ونشاطاتها حيث يعرض برنامج عملها الى الارتجال الدائم.

تسعى وزارة التجارة الى ايجاد حلا لمشكل تمويل CACIمن اجل اضفاء الامن على نشاطاتها والسماح لها بالتنظيم وتخطيط برنامج عملها على الستوى المتوسط والبعيد.

3 -انشاء السجل الوطني للمصدرين حيث يمكن اتخاذ الديوان PROMEX مقرا له.

4 -الصندوق الخاص لترقية الصادرات: العمل على تقوية دوره مع اعلام المصدرين بمهام هذا الصندوق.

5 -وضع اجراءات جبائية خاصة بالتصدير:ان التسهيلات التي يمنحها القانون الجزائري(بنفس الطريقة المعمول بها في العالم)،في مجال تسديد الرسم على القيمة المضافة والمطبقة على المنتجات المصدرة، تبقى غالبا دون اهميةو دون فعالية نظرا للاجراءات الطويلة والعقدة التي تحول دون تطبيقها.

6 -لهذا يجب تخفيف هذه الاجراءات وجعلها اكثر فعالية للمصدرين، كما يستحسن تمكين المؤسسات التجارية من الاستفادة من المزايا الجبائية المبرمجة على نفس القدر من المساوات مع المؤسسة المنتجة.

[1]. نتائج اليوم الدراسي حول الصادرات خارج المحروقات، الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية،promex10/10/2000

7 -اقتراح انشاء مستودع جمركي للتصدير اجال التوطين: يتمثل هذا الاجراء في تمكين البنك التجاري من القبول عند الضرورة ب 360 يوم كاقصى اجل للقرض.أي لابد من 120 يوم المعمول بها حاليا

8- جمع الوثائق وانشاء سجلات خاصة بالتصدير: يتم تهيئة هذه الوثائق والسجلات، حسب المستوى التكنولوجي الراهن.

توزيع مهلة التوثيق تكون بين كل من PROMEX و CACI مع الحرص على تفادي تكرار العمل بين الهيئتين.

9- وضع لجان مختصة في تسهيل عملية التصدير: تشرف على هذه اللجان، الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة وهذا على مستوى الموانئ والمطارات.

10- تخفيف القوانين والاجراءات البنكية المتعلقة بإنشاء مكاتب وملحقات تجارية او شركات جزائرية بالخارج:خاصة اين يتواجد المهاجرين الجزائريين بكثرة لهذا يجب التفكير في اقامة جهاز متخصص لتجسيد هذه الافكار .

11- اعادة بعث اللجنة التنظيم بالخارج :انتقاء المشاركين، تقيم المشاركة الجزائرية في المعارض المقامة بالخارج[1].

يستحسن العمل على تحديد مهام الساهرين على هذه المعارض حيث يمكن اسناد مهمة البحث عن المعارض المستهدفة لاحدى الهيئات PROMEX , CACI اما بالنسبة للجانب التقني فيمكن اسناده الى مؤسسة ستختص في تركيب اجنحة المعارض وتهيئتها.

الفرع الثاني: المبادرات التنظيمية الخاصة بالجودة:

الجودة: بهدف جعل المنتجات الموجهة للتصدير منافسة في الاسواق الاجنبية، على المؤسسات ان تضع استراتيجية فعالة من اجل التحكم في تقنيات صنع منتجاتها لذلك فهي بحاجة الى برنامج – ضمان النوعية– وفي هذا المضمار، بعد من واجب السلطات المعنية ان تتدخل من اجل دعم وتشجيع مثل هذه البرامج.

* تحسين النوعية ومراقبتها
* التوثيق الطوعي (ايراد) ICO.
* التوثيق الرسمي والمراقبة عند الصدير

[1]. فضيل فتح الله،بومدين بوعمرة،نبيل فتح الله مذكرة ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.ص 87

الفرع الثالث: أفكار جديدة من اجل اعطاء نفس جديدة للصادرات خارج المحروقات :

رغم أهمية هذا الجانب وضرورة مواصلة البحث فيه ألا انه على السلطات الاقتصادية العمومية ان تولي اهتمامها كذلك حول سبل ابتكار وخلق أفكار جديدة من اجل التحفيز الفعلي لحركة الصادرات اتجاه الأسواق التابعة للبلدان الشركاء بالخارج وتتمثل هذه الأفكار والإجراءات الجديدة في تجسيد المهام التالية:

تحديد الأسواق والمنتجات الواجب استهدافها من اجل التصدير: ويتمثل هذا النشاط في:

- التعرف على طريقة الدراسة والتنقيب على الأسواق المربحة والأسواق الاستراتيجية للمنتجات الجزائرية من اجل مباشرة سياسة تسويقية فعالة، وهذا بعد تحديد اهداف تكون موافقة لخصائص وقدرات مت تعرضه الجزائر للتصدير وكذا مع مميزات ومتطلبات الاسواق المستهدفة.
- لابد من الاسراع باقامة تمثيليات تجارية على مستوى السفارة الجزائرية في الاسواق المستهدفة:

1) خلق مناصب للمستثمرين التجاريين بالخارج: والهدف منها الحث على تطوير بصفة تدريجية لدور الممثلين عن الادارة التجارية بالخارج والمتواجدين على مستوى التمثيليات الدبلوماسية
2) تمكين المتعاملين التجاريين من تصدير منتجات تابعة لمؤسسات اخرى وتقديم تشجيع لانشاء مؤسسات متخصصة في التصدير
3) اشراك المهاجرين الجزائريين في مسار تطوير الصادرات الوطنية
4) بذل المجهودات اللازمة بهدف: التعرف بالمنتوج الجزائري والعلامات التجارية الجزائرية وذلك من خلال الاتصال المباشر مع الجمعيات الخاصة بحقوق المستهلك والمشاركة في التظاهرات الثقافية(خاصة من اجل التعرف على بعض المنتوجات الجزائرية مثل الصناعات التقليدية)
5) ضرورة تدخل كل القطاعات الاقتصادية من اجل تطوير الصادرات بطريقة تدريجية.[1]

[1]. فضيل فتح الله واخرون نفس المرجع السابق ص 88، 89، 90

خلاصة الفصل

لقد أوضح تطور الأدب الاقتصادي التجريبي في بحث إنعكاسات الصادرات على النمو الاقتصادي، أن هناك إجماع بين الاقتصاديين لأهمية دور الصادرات في دفع عجلة النمو الاقتصادي وأثارها الايجابية على التنمية، وهذا نتيجة اعتبار الصادرات آلة النمو في كافة قطاعات الاقتصاد، حيث جاءت نتائج معظم الدراسات التطبيقية تؤكد على الدرجة العالية من الارتباط بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ممثلا للنمو الاقتصادي في عدد كبير من الدول، مما يدل على أهمية نشاط التصدير في رفع معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية خصوصا في الدول النامية.

وتشهد الصادرات خارج قطاع المحروقات تطورا تدرجيا خلال العشرة سنوات الأخيرة لكنها بقيت تسجل نسب هامشية في الصادرات الإجمالية، أدى هذا إلى ضعف مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة ضعف النشاط الاقتصادي في قطاع خارج المحروقات لعدم قدرة الدولة على التصدير من جهة، ومن جهة أخرى التوجه المتزايد نحو الاستيراد من طرف القطاع الخاص والعام بدل التوجه للتصدير وإنتاج سلع تصديرية جديدة، وإنعكس هذا الوضع على الميزان التجاري في قطاع خارج المحروقات ليسجل حالات عجز دائمة.

وقد سارعت السلطات الجزائرية إلى تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني من خلال التركيز على رفع القدرة التنافسية للقطاع الصناعي لتعزيز المركز التنافسي للصادرات الصناعية بإطلاق برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية لتهيئة البيئة التي تنشط فيها المؤسسات الجزائرية في ظل التحديات التي يفرضها النظام العالمي الجديد، وأوضحت الدراسة القياسية عند تقدير انعكاسات الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 2005-2010 وجود علاقة سببية تسير في اتجاه واحد – في من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى معدل نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، بينما لا توجد علاقة بين معدل نمو الصادرات خارج المحروقات ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يدل على أن إستراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر مازالت تحتاج إلى مزيد التفعيل من خلال الاعتماد على الأساليب الحديثة لترقية الصادرات والاستفادة من تجارب الدول الناجحة في التصدير لبلوغ هدف التنمية وهو تطوير وتنويع الاقتصاد الجزائري.

الخاتمـــــــــة

الخاتمة

في مقصودنا من وراء القيام بهذه الدراسة كان ـ كما رأينا ـ هو تحديد العلاقة مابين تنمية الصادرات خارج المحروقات والنمو في الجزائر، ثم وهي التعريج إلى ما قد يشكل في المستقبل أهم مصدر للصادرات خارج المحروقات في الجزائر ،إلا وهي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب رأي الكثير من المهتمين بشان الاقتصاد الجزائري . وبفعل ـ وكما رأينا ـ في الشق النظري من هذه الدراسة ـ بجمع العديد من الباحثين الذين تناولوا العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، إن الصادرات يلعب دورا كبيرا كونها محرك للنمو الاقتصادي وكون زبائنها تؤدي إلى زبائن مضاعفة في مؤشر النمو الاقتصادي .ولهذا السبب راحت العديد من الدول ـ كما رأينا في عينة منها ـ تعمل على التطوير قدرتها التصديرية، والرفع منها والبحث عن أنجع السبل التي تمكنها من اختراق الأسواق الدولية، وكسب حصص مرضية بها .

والجزائر هي الأخرى، بما تحتويه من خيرات طبيعة وثروات باطنية وإمكانيات بشرية، تجعل أسوا المتشائمين يؤهل الآن في مصاف الدول المتقدمة في العالم . إلا انه وللأسف، تبقى والى يومنا هذا، تعاني من اختلالات هيكلية جمة، تعصف وبشدة باستقرارها الاقتصادي ،وترقي في الكثير من الأحيان لتهدد استقرارها الاجتماعي ،ولعل من ابرز الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد في الجزائر، هو مشكل التبعية للريع النفطي، للحد الذي صارت تتوقف عليه معظم المؤشرات الاقتصادية، فازدهارها من ازدهاره ،وتدهورها من تدهوره، فهذه الأحادية في التصدير، جعلت الاقتصاد عرضة لمجموعة من الأزمات مثل أزمتي النفط لسنتي 1986و1998،واللتان أدخلتا الجزائر في دوامة من المشاكل، كانت تكاليفها باهظة الثمن، ليس فقط على المستوى الاقتصادي فحسب، بل حتى على المستويين الاجتماعي والأمني . فبالنظر لهذه المشاكل، ومخاطر أخرى قد تنجم كنتيجة لكون النفط يتوفر في باطن الأرض بكميات محدودة وأيضا إلى كونه سلعة ذات إبعاد إستراتجية، نبعث ضرورة ملحة، تقضي بوجوب التفكير في عصر مابعد النفط، والتوجه نحو تنمية الصادرات خارج المحروقات، بإيجاد أنجع السبل التي تمكن من السير باتجاه تطوير القدرات الإنتاجية الصادرات خارج المحروقات، بإيجاد تطوير القدرات الإنتاجية وخلق منتجات مقولة في الأسواق العالمية، تحت قيد المستجدات العالمية التي أصبحت تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية، من التكتلات اقتصادية إقليمية وعالمية، ومن اتفاقات شراكة وتعاون .

فالإستراتجية تنمية الصادرات، والتي تعبر عن مجموعة الإجراءات و الأدوات التي ترفع من تنافسية المنتج المصدر في السوق العالمي، لم تعرف طريقها إلى الوجود بما تعنيه كلمة إستراتجية من معنى، إلا مع بداية الإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها في التسعينات بمعونة صندوق النقد الدولي ،هذا وان كانت فكرة تنمية الصادرات خارج المحروقات قديمة وتعود إلى ما قبل أزمة النفط لسنة 1986.

وقد جسدت الإستراتجية منذ دخولها حيز التنفيذ مجموعة من السياسات، هدفت بالأساس إلى تقديم التحفيزات المناسبة وفي شتى المجلات التجارية والمالية والجمر وكية والجبائية بالنسبة للمنتج المصدر أو المصدر الذي يزاول عملية التصدير . وحتى على الصعيد المؤسسات فقد استحدث مجموعة من المؤسسات، منها ما يختص بمرافقة المصدر في الوصول إلى الأسواق الخارجية بتنظيم المعارض و توفير المعلومات عن الأسواق الخارجية وإجراء دراسات السوق ،و منها ما يختص بتقديم الدعم المالي لعملية التصدير وأخرى تتكفل بتغطية مخاطر التصدير التي قد تنجم من جراء عوامل مختلفة .

إن جملة السياسات و الإجراءات المذكورة آنفا ،كان منها إن تمخضت عن نتائج نسبيا تعد بالايجابية ،فاستخراج معادلة خط الاتجاه العام التطور الصادرات خارج المحروقات للفترة قبل تطبيق الإستراتيجية و بعد تطبيقها ،يفيد انه في كلا الفترتين تم علاقة موجبة طردية بين نمو الصادرات خارج المحروقات و الزمن، إلا إن الفرق يتمثل في معامل الارتباط، ففي الحين الذي سجل 0,690قبل تطبيق الإستراتجية، سجل في فترة تطبيق الإستراتجية 0,790، وهو ما معناه تضاؤل التذبذب في قيمة الصادرات خارج المحروقات وميولها إلى لاستقرار. إما بخصوص التركيز السلعي و الجغرافي فالوضع يشهد استقرارا نسبيا بعد إن كان يعرف تدهورا من سنة لأخرى، فنسجل حاليا تراجع الصادرات خارج المحروقات من المواد الخام لصالح الصادرات نصف المصنعة ،إضافة إلى تنوع زبائن الجزائر بعد ما كانت الصادرات خارج المحروقات حكرا على دول الاتحاد الأوروبي التي تجمعها علاقات صداقة مع الجزائر وبعض الدول العربية .

إما عن انعكاس هذه الصادرات على النمو الاقتصادي، فقد قمنا باختبار وجود علاقة بين الصادرات خارج المحروقات والناتج المحلي الإجمالي (كمؤشر يدل على النمو الاقتصادي)، وذلك من خلال تمثيل خط الاتجاه العام وحساب معامل الارتباط، فكانت النتيجة وجود علاقة موجبة وطردية بين الظاهرتين للفترتين، وقد سجل معمل الارتباط 0.807 للفترة

الأولى و 0.908 للفترة الثانية، وهو معناه زيادة الارتباط بين الظاهرتين للفترة التي شهدت تطبيق إستراتجية تنمية الصادرات . إن هذه النتائج الايجابية تؤكد سلامة الاختيار للنهج المتبع، ولو بشكل جزئي، وهو ما يستوجب ضرورة تفعيل دور هذه الصادرات خارج المحروقات في الاقتصاد الوطني، من خلال إرساء قواعد الإنتاج ورفع الطاقة التصديرية ،من خلال تنويع الإنتاج والإنتاج لغرض التصدير ،و هذا إن يتأتى إلا من خلال تفعيل دور القطاع الخاص والمؤسسات الصغير و المتوسطة في العملية التنموية .

أولا:نتائج الدراسة

- ترتبط الصادرات ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي، فهي تلعب دورا كمحرك للنمو الاقتصادي ،وهو ما يعكس الاهتمام الكبير بها في الفكر الاقتصادي على مر الزمن
- تعتمد الجزائر على الصادرات خارج المحروقات، مما جعلها عرضة للازمات المختلفة بالنظر للتقلبات الحاصلة في سوق النفطي، ما دفع بالقائمين على السياسة الاقتصادية بالتفكير في الوضع إستراتجية لتنمية الصادرات خارج المحروقات
- بالرغم من الإجراءات المتخذة في إطار إستراتجية تنمية الصادرات ،والتي تشمل جوانب عدة من متطلبات الوصول إلى التصدير، إلا أن هذه الإجراءات تبقى منقوصة بالنظر للتجارب الضعيفة معها من قبل المؤسسات الوطنية .
- حققت الإستراتجية نتائج ايجابية ،لكن ليس إلى حد الذي ترتفع معه قيمة الصادرات خارج المحروقات لتمثيل نسبة مقبولة من إجمالي الصادرات ،هذه بالرغم من التوصل إلى كون أن ثمة علاقة وارتباطا قويا بين الصادرات خارج المحروقات والناتج المحلي الإجمالي في فترة تطبيق الإستراتجية، وإنما الانجاز الملموس هو تمكنها من الحفاظ على نسق تصاعدي ضئيل في الصادرات خارج المحروقات، والثبات على مستوى نسبة مساهمة في اجمالى الصادرات خارج المحروقات بالرغم من الطفرة النفطية في الآونة الأخيرة.
- انه وبغية تنويع الإنتاج وتطوير القدرات التنافسية وجب تفعيل دور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، بالنظر لما لهذه الأخيرة من القدرة على التأقلم مع المستجدات التكنولوجية والتغيرات الحاصلة على مستوى تفضلات الإفراد ورغباتهم .

ثانيا:توصيات الدراسة

على ضوء ما تم تناوله في هذه الدراسة، وعلى ضوء هذه النتائج المتوصل إليها، يمكننا إن نقترح التوصيات التالية :

❖ ضرورة بذل المزيد من المجهودات بغرض تنمية الصادرات خارج المحروقات ،خاصة بعد النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة التطبيقية، شريطة إن تتناول هذه المجهودات إبعاد أخرى تم إهمالها كليا أو عدم إعطائها الأهمية اللازمة في السياسات السابقة، ومن ذلك المزيد من الاهتمام بجودة المنتج والتغليف إضافة إلى إدخال سياسات تعني بمحاولة تنميط المنتج المحلى أو تكييفه ليتوافق ورغبات الأفراد في الاسوق الخارجية .

❖ ضرورة التهيؤ المسبق قبل الانضمام المحتمل للمنظمة العالمية للتجارة، وذلك من خلال تأهيل المؤسسات الوطنية لمنافسة المنتجات الأجنبية بالأسواق الوطنية، من اجل الوقوف في وجه فتح الأسواق ورفع الحواجز الحمائية،

❖ التعويل على الصادرات خارج المحروقات، من خلال توفير المناخ الاستثماري المناسب للمؤسسات الناشطة في المجال خارج المحروقات، إضافة إلى التركيز على جلب الاستثمارات الأجنبية وترقية الشراكة، خاصة مع ما تم التوصل إليه في هذه الدراسة من الارتباط الوثيق بين هذه الصادرات ومعدلات النمو الاقتصادي المحققة .

❖ وجوب حصر المزايا التنافسية للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، و العمل على تنميتها وإعطائها الأولوية في البرامج التنموية المختلفة، ذلك إن التميزة التنافسية ليست ثابتة على المدى الطويل، لذلك وجب الاهتمام ببحوث التطوير والأبحاث العلمية التي تهدف إلى تطوير التقنية التي تتدخل في تغير هياكل الإنتاج والتجارة الخارجية على الصعيد العالمي .

ثالثا:أفاق الدراسة

في حقيقة الأمر أيما عمل منجز إلا وتعتريه جملة من النقائص والعيوب ،ونحن في ألدراستنا هذه إذ تطرقنا إلى جوانب عدة منها فإننا لم نتطرق إلى جوانب أخرى، هذه الجوانب التي قد تكون مواضيع للبحث :

. أفاق الصادرات الجزائرية في عصر ما بعد النفط وسبل ترقيتها وتطويرها .

. الاستراتيجيات الصناعية وانعكاسها على تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر .

. القطاع الزراعي وإمكانية تنمية التصدير خارج النفط بالجزائر .

. جودة المنتوج كمدخل للميزة التنافسية وترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر.

وفي الأخير و إذ نطلب من المولى عز وجل إن يحصل من هذا العمل النفع التعميم،نسأله إن يتقبله منا خالصا لوجهه الكريم.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

1 -الهام .وحيد دحمام، فعالية اداء السوق المالي والقطاع الصرفي النمو القتصادي الطبعة الاولى 2013 المركز القومي للاصدارات القانونية

2 -سعيد عتبة .بحث حول النمو القتصادي العلوم القتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية .منتدى التعليم العالي الجمعية الثقافية ورقلة الجزائر

3 -احمد رمضان نعيم الله واخرون .مبادئ الاقتصاد الكلي دار النهضة الطبعة الاولى القاهرة 2007

4 -عبلة عبد الحميد البخاري التنمية والتخطيط الاقتصادي :نظريات النمو الاقتصادي الجزء الثالث،

5 عجمية محمد عبد العزيز واخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق الدار الجامعة مصر 2007

6 مصطفى بن ساحة أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الإقتصادي في الجزائر مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في نيل تخصص التجارة دولية 2010،2011

7 حمشة عبد الحميد. "دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة ".دراسة حالة مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية. تخصص اقتصاد دولي جامعة محمد خيضر بسكرة 2012 2013

8 عقاقنة ليلى "دور تنمية الصادرات غير نفطية في تحقيق الميزان التجاري خلال 2000-2012" مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية و اقتصاد دولي جامعة محمد خيضر بسكرة 2010-2013

9 محمد يونس مقدمة في النظرية التجارة الخارجية مؤسسة شباب الجامعة 2004

10 -ب برنييه.و.أ.سيمون.اصول الاقتصاد الكلي .كتاب النشر والتوزيع القاهرة الطبعة الاولى 1409هـ 1989م

11 -بديع جميل قدو"التسويق الدولي "دار المسيرة لنشر والطباعة عمان، عبيدلي لطبعة الاولي 2009 م 1429ص 176.

12 - مصطفى محمود فؤاد، التصديروالاستراد علميا وعمليا. دار النهضة العربية الاوربية القاهرة 1993ص236

13 -سلمان دائخة .عبد الحليم محرم، استراتيجية التصدير والاجراءات المكملة له بالمؤسسة الجزائر دراسة حالة مذكرة تخرج لشهادة ليسانس العلوم التجارية تجارة دولية جامعة الودي دفعة 2002ص22

14 -اخباري يسين واخرون، التامين على الصادرات، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية 2002.

15 -نعيمي فوزي التجارة الدولية، دروس في القانون الاعامل الدولي ج 1،ديوان مطبوعات الجامعة 1999

16 - قدي عبد المجيد واخرون، اليات ظمان الائتمان وتنمية الصادرات حالة الجزائر، مجلة العلوم السياسية جامعة محمد خضر بسكرة العدد الثاني جوان 2002

17 - ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة دار المحمدية العامة الجزائر 1998

18 -عبد المالك ديدي، عوائد تصدير التمو في الجزائر، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة ليسانس في العلوم التجارية فرع تجارة دولية ، جامعة الوادي،الموسم الجامعي 2002-2003

19 -قاسم الحموري وعهود حصاونة، الاداء التصديري الاردن واثره في النمو الاقتصادي (1996.1972)،مجلة جامعة دمشق، سوريا،المجلد17،العدد الاول، 2001

20 –منى طعيمية الجرف، دور الصادرات في تنمية الاقتصاد المصري في ضوء التوجهات الاقتصادية الجديدة بعد عام 1974رسالة دكتوراه،كلية الاقتصاد و العلوم السياسية جامعة القاهرة،1995

21 –عبد الله بن سليمان السكران، دراسة علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي (1980.1999)، مجلة دراسات اقتصادية، السلسلة العلمية لجمعية الاقتصادية السعودية، كلية ادارة اعمال، جامعة الملك سعود، السعودية المجلد الرابع، العدد الثامن، 1423هـ/2002،ص05.

22 – قاسم الحموري وعهود حضا ونة الاداء التصديري الاردني واثره في النمو الاقتصادي (1972.1996)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، المجلة 17،العدد الاول، 2001

23 –محمود حامد محمودعبد الرزاق، تكنولوجيا المعلومات وزياد ة الصادرات ودعم التنمية الصناعية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006

24 – مجدي الشوريجي، العلاقة بين راس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان، بحث مقدم إلى الملتقى العلمي الاول حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 28.27نوفمبر 2007

25 –قاسمي لخضر، اثر الصادرات غير نفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية

26 –محمود حامد محمود عبد الرزاق، تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع . مصر .2006

27 -. حاول موضوع تخصيص الموارد أنظره بلعزوز بن علي، ومحمود الطيب أمحمد، دليلك في الاقتصاد، دار الخلدونية، الجزائر 2003

28 -بوكزاطة سليم المنظمة العالمية للتجارة والامكانيات المتاحة لتنمية الصادرات الدول النامية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وتسير، جامعة الجزائر 2002

29 -قسوم ميساوي الوليد، دراسة اقتصادية وقياسية الصادرات في الجزائر مع اخد الفترة 1978الى 2006رسالة ماجستير (ع م)كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة محمد خيضر بسكرة الموسم الجامعي 2007 2008

30 -انظر:معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الدولي دار حرير للنشر والتوزيع الاردن الطبعة الاولى 2006

31 -بوزيان العربي، سياسة التصدير في الجزائر خلال مرحلة الاقتصاد الموجه والاصلاحات، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلو الاقتصادية فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2000

32 -سعيدي وصاف،" تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات،"، مجلة الباحث، العدد 2002-02

33 -محمود حامد محمود عبد الرزاق، تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية(القاهرة: .مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، 2006

34 -المرسوم التنفيذي رقم 06/96:المؤرخ في 10جانفي1996 ، الجريدة الرسمية، العدد09 الصادر في سنة 1996

35 -عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص(الجزائر :دار الخلدونية، 2007)

36 -المرسوم التنفيذي رقم459/02 :المؤرخ في 21 ديسمبر 2001، الجريدة الرسمية، العدد 85.الصادر في سنة 2002.، المادة رقم09

37 -المرسوم التنفيذي رقم 174/04:المؤرخ في12ماي2002 ، الجريدة الرسمية، العدد 39 الصادر في سنة 2004 .، المادة رقم

38 -لمرسوم التنفيذي رقم93/96 :المؤرخ في 09 مارس1996، الجريدة الرسمية، العدد16 الصادر في سنة1996

39 -المرسوم التنفيذي رقم 327/96 :المؤرخ في 01 أكتوبر1996 ، الجريدة الرسمية، العدد الصادر في سنة 1996، المادة رقم04

40 -لأمر رقم06/96 :المؤرخ في 10 جانفي1996، الجريدة الرسمية، العدد 09 الصادر في سنة1996

41 -سامي خليل، الاقتصاد الدولي، الكتاب الاول، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005

42 -وليد حفاف، اصلاحات ازالة القيود غير التعريفية واثارها على التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة2009/2008

43 -زعباط عبد الحميد،الشراكة الأورو المتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري،مجلة افتصاديات افريقيا،جامعة حسيبة بن بوعلي،العدد الاول،السداسي الثاني.

44 -عبود زرقين، الإستراتجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة بحوث عربية اقتصادية، العدد 45، شتاء 2009،

45 -بن حمود سكينة، ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (1986-1995)، اطروحة دكتراه، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 1999

46 - بن نافلة قدور، واقع بحوث التسويق الدولي بالمؤسسات الجزائرية المصدر ة (دراسة ميدانية)، مجلة اقتصاديات شاملة افريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد السابع، السادسي الثاني 2009

47 -محمود حسين وجدي،نشاط التصديري والانماء الاقتصادي بالبلدان النامية، دار الجامعات المصرية، الاسكندارية مصر 1973

48 -عادل احمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة لنشر، مصر، 2000

49 –وزارة المؤسسات الصغيرة أو الصناعة التقليدية، نشرية المعلومات الاحصائية 2009

50 –لقريشي مدحت، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر، الاردن، الطبعة الاولى، 2005

51 –زروقين عبود وجباري شوقي مشكلة اختيار استراتجية التنمية البدائل بين الحاضر والمستقبل مداخلة ضمن الملتقى الوطني الاول حول "التحولات السياسية واشكالية تنمية في الجزائر واقع والتحديات "جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ايام 16 17 ديسمبر

52 –لعويسات جمال الدين، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة الجزائر 2000

53 –مقران مصطفى، المؤسسات المتوسطة والصغيرة عامل اساسي في لاستراتيجية الصناعية، مجلة افاق،العدد 05،سبتمبر 2005

الملحق 01:قيم المتغيرات الاقتصادي مليون .د.ج

السنوات	الناتج االمحلى الاسمي	الناتج المحلى الحقيقي	الصادرات خارج المحروقات الاسمية	صادرات خارج المحروقات الحقيقية	الرقم القياسي للاسعار المستهلك
1970	24072 .3	116291.30	204	7367.150	20.70
1971	24922.8	11761.430	142	4744.395	22.30
1972	30413.2	131091.37	139	4474.137	23.20
1973	34593.1	139488.30	170	5133.065	24.80
1974	55560.9	21885.88	179	5227.450	25.50
1975	61573.9	222288.44	173	4657.040	27.70
1976	74075.1	246917.00	149	3693.393	30.00
1977	87240.5	261983.48	129	2897.898	33.30.
1978	104831.6	272289.87	128	2480.519	38.50
1979	128222.6	301700.23	120	2105.882	42.50
1880	162507.2	350231.03	125	2010.775	46.40
1981	194468.5	359903.19	156	2180.451	53.20
1982	207551.9	367348.49	146	1923.890	56.50
1983	233752.1	390237.22	120	1499.165	59.90
1984	263855 .9	407185.03	196	2254.629	64.80
1985	291597.2	407258.65	198	1766.750	71.60
1986	296551.4	368845.02	166	1159.200	80.40
1987	312706.1	361928.35	145	1199.074	86.40
1988	347716.9	380018.46	291	2718.032	71.50
1989	422043.0	422043.00	180	3010.000	100.00
1990	554388.1	470218.91	369	3648.006	117.90
1991	862132.8	580952.02	375	2311.320	148 .40
1992	1074696.0	549997.95	449	4639.961	195.40
1993	1189725.0	505191.08	479	4740.552	235.50
1994	1487404.0	489438.63	287	3334.978	303.90
1995	2004994.7	508365.7	519	6439.91	339.40
1996	2570028.9	549034.15	882	10343.516	468.10
1997	7280168.0	561763.58	516	5958.375	464.90
1998	283049.7	544953 .92	358	4055.85	519.40
1999	3238197.5	607313.85	438	5474.306	533 .20
2000	4123513.9	770750.26	612	8584.112	535.00
2001	4227113.1	758090.58	648	8907.424	575.60
2002	4521773.3	798194.75	734	9936.675	565.50
2003	5247482.8	904582.45	673	8973.194	580.10
2004	6135917.0	1021461.12	758.60	9099.916	600.70
2005	7543965.3	1235517.5	907.18	10902.419	610.40
2006	8460499.9	1351517.5	1157.63	13432.557	626.00
2007	9306243.9	1436148.75	1332.00	14256.719	684.00
2008	10993800	1665727.27	1936.96	18950.927	660.00
2009	10135600	1498462.44	1066	11447.811	676.40
2010	11793985.4	1701382.77	1526	16378.246	693.20